رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جائزة دبي الدولية
للقرآن الكريم



حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

سلسلة دراسات السنة النبوية

تطور دراسات السنة النبوية نهضتها المعاصرة و آفاقها

مدخل لدراسات السنة النبوية

تأليف
الأستاذ الدكتور فاروق حمادة
أستاذ السنة وعلومها
بجامعة محمد الخامس بالرباط
المستشار في ديوان سمو ولي العهد - أبو ظبي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تطور دراسات

السنة النبوية

نهضتها المعاصرة وآفاقها

مدخل لدراسات السنة النبوية

الطبعة الأولى
لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

ما ورد في هذا الكتاب يعبّر عن رأي صاحبه
ولا يعبّر عن رأي الجائزة

طبع بموجب إذن طباعة من المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات
رقم (ر ق/٠٩/ ٢١٣٦ بتاريخ ٢٩/٠٤/٢٠٠٩م)

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم
ص. ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٢٦١٠٦٦٦ ٤ ٩٧١+ فاكس ٢٦١٠٠٨٨ ٤ ٩٧١+
موقع الإنترنت: www.quran.gov.ae البريد الإلكتروني: quran@eim.ae

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

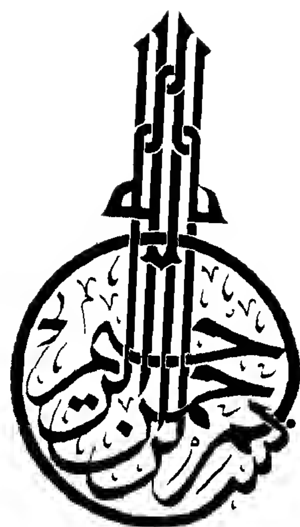
سلسلة دراسات السنة النبوية

تطور دراسات السنة النبوية

نهضتها المعاصرة وآفاقها

مدخل لدراسات السنة النبوية

تأليف
الأستاذ الدكتور فاروق حمادة
أستاذ السنة وعلومها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس - الرباط
المستشار في ديوان سمو ولي العهد



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الافتتاحية

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيّدنا ونبيّنا محمّد، رحمة الله للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، وبعد:

فإن الله تعالىٰ خصّ نبيّنا محمّداً ﷺ دون سائر الأنبياء أن معجزته وحي يتلىٰ، ولمزيد إكرامه ﷺ آتاه مثل هذا الوحي وسمّاه حكمة، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وقَالَ ﷺ: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَه**»، وجعله تبياناً للقرآن، تفصيلاً لمجمله، وشرحاً لأحكامه، ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فالسُّنَّة صنو القرآن، وهما الثقلان اللذان يعصمان الأمّة من الضلال، «**إِنِّي قَدْ خَلَّفْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا مَا أَخَذْتُمْ بِهِمَا أَوْ عَمِلْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللهِ، وَسُنَّتِي، وَلَنْ تَفَرَّقَا حَتَّىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ**» وهما حبل الله المتين، والنور المبين، والصراط المستقيم، والحجة الباقية إلىٰ يوم الدين، من تمسّك بهما فاز في الدارين، ومن أعرض عنهما تبوّأ شر المنزلين.

وقد صرف علماء الأمّة ـ سلفاً وخلفاً ـ هِمَمَهم إلىٰ السُّنَّة النبويّة، ووجّهوا إليها عنايتهم البالغة الفائقة بما كانوا عليه من الدقة العجيبة، والضبط الشديد، والإتقان البالغ، والأمانة التامّة في خدمة السُّنَّة المطهّرة ونقلها وحفظها، وأسسوا في ظلالها علوماً تعدّ مفخرة بين الأمم، ونهلوا من معينها

الثرّ، فغاصوا في أسرارها، وظل يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولهُ، يَنْفون عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، فوصلتنا السُّنَّة بعدَ أربعة عشر قرناً، بصفائها ونقائها، وبهائها ونورها وشعاعها، وستظل السُّنَّة محاطة بالعناية الإلٰهية عبر العصور إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها، كما ضمن لها ربها.

ومن منطلق رسالة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في نشر الثقافة القرآنية، وتعميمها، فإنه يشرّفها أن تكمل خدمة كتاب الله العزيز، بخدمة السُّنَّة المطهّرة، فاتجهت عنايتها إلىٰ أن تولي السُّنَّةَ اهتماماً في النشر يليق ومكانتها في التشريع الإسلامي، وتقدم إلىٰ المكتبة الإسلامية في **سلسلة دراسات السُّنَّة النبويّة** هذا الكتاب الذي ترجو أن يكون لبنة مهمّة في المكتبة الحديثية. راجين المولىٰ عزّ وجلّ أن يجعل هذا العمل وغيره من إنجازات الجائزة صدقة جارية في صحيفة أعمال **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي**، راعي الجائزة الذي أنشأ هذه الجائزة لتكون منار خير تنشر ما تجود به القرائح في حقل الدراسات القرآنية ودراسات السُّنَّة النبويّة، وتخدم القرآن الكريم والسُّنَّة المطهّرة بسبل شتىٰ، فجزاه الله خير الجزاء.

ولا يفوت الجائزة أن تزجي أجزل الشكر إلىٰ مؤلف هذا الكتاب، ولكل من أسهم في خدمته وتصحيحه وتدقيقه وإخراجه في هذا الثوب القشيب. سائلين المولىٰ عزّ وجلّ أن يجزل الأجر والمثوبة للجميع.

وصلىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

اللجنة المنظمة

لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بين يدي الكتاب

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المرسلين، وعلى آله الطيِّبين، وصحابتِه الغرِّ الميامين، ومَن اهتدى بهديهم واستنَّ بسنّتهم إلى يوم الدين، **أما بعد**:

فإنَّ الله تعالى قد حفظ كتابه العزيز من كلِّ تغيير أو تبديل، أو زيادة أو نقصان، ووقف كل من حاول شيئاً من هذا موقف الذلِّ والهوان، والبوار والخسران، وقد جهد بذلك أغرار أغمار سوَّلت لهم نفوسهم الوضيعة هذا الأمر، وسلكوا مسالك الشيطان، فبقي ذكرهم السيِّئ في ذلك عبرة على مرِّ الزمان.

وحفظ الله تعالى بحفظ القرآن ما أراده له من صادق البيان، وصحيح البرهان، ألا وهو سنّة النبيّ ﷺ، فحفظ صاحبها من كلِّ محاولات المكر والشر، والخيانة والغدر، حتى بلَّغ الرسالة كاملة غير منقوصة، واضحة جليَّة غير مخبوءة ولا مستورة، نطق بذلك الكتاب العزيز، وأكّدها النبيّ ﷺ وشهدت بذلك الحناجر المؤمنة، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وعن العرباض بن سارية السلمي قال: «**وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله، إنها لموعظة مودِّع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: قد تركتكم على**

البيضاء ليلُها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنّتي، وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين، عضُّوا عليها بالنواجذ، وعليكم بالطاعة، وإن عَبْداً حبشياً، فإنّما المؤمن كالجمل الأنِف، حيثما قُيِّد انقاد»(١).

فبلَّغ رسول الله ﷺ القرآن والسنَّة بأجلى من الضياء، وأوضح من النهار.

وعن مسروق بن الأجدع عن السيدة عائشة رضي الله عنها: أنها قالت له: «**يا أبا عائشة: ثلاث من تكلَّم بواحدة منهن فقد أعظم الفرية على الله. قالت: ... ومن زعم أنَّ رسول الله ﷺ كتم شيئاً من كتاب الله، فقد أعظم الفرية على الله، والله يقول:** ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ... ﴾ **[المائدة: ٦٧]**...» الحديث.

وفي رواية: «**مَنْ حدَّثك أنَّ محمداً ﷺ كتم شيئاً مما أُنزل عليه فقد كذب**»(٢).

وقد هيَّأ الله تعالى لرسوله ﷺ من الأصحاب والأتباع، هُداةً أبراراً تلقَّوا منه الكتاب والسنّة، ونقلوهما للأجيال بكلِّ أمانة وإخلاص، ثقة مرضياً عن ثقة مرضي، وصالحاً تقياً عن صالح تقي، في جميع دروب الزمن، ومسالك الحياة؛ لتقوم حجة الله على

---

(١) هذا حديث صحيح، أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده: ٤/١٢٦؛ وابن ماجه في سننه، المقدّمة، رقم (٤٤ ـ ٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، ومنها: التفسير، سورة المائدة، حديث رقم (٤٦١٢)؛ ومسلم، كتاب الإيمان، حديث رقم (٢٨٧).

العالمين، وليهلك من هلك عن بيّنة، ويحيى من حيَّ عن بيّنة.

ولم تكن عناية الأمة ونبغائها وأعلامها بالسنَّة النبويّة ـ في جميع الحقب والعصور ـ أقل من عنايتها بالقرآن الكريم، فقد ساهمت الأمة كلها في هذا الميدان، وجعلت القرآن والسنَّة في أعلى مكان، وأعزّ صوان، وما كانت الأمة لتجتمع على ضلالة أو خطأ، وهذا مما يقطع به العِيان، ومن كابر في هذا أو عارض فقد غشَّى فكره الصدأ، وغطى قلبه الران.

وللعاقل الرشيد المنصف أن يتأمَّل في أصحاب النبيِّ ﷺ ومَنْ حوله ليجد أنهم من قبائل شتى، وأعراق مختلفة، وكذلك من جاء بعدهم اتَّسعت في هذا الباب دائرتهم، وتكاثرت مشاربهم، وكلّهم ينقلون السنّة النبوية ويمحِّصونها، ويُدقِّقون في رواتها بالقول والعمل والتطبيق والاجتهاد.

وكلَّما امتدَّ الزمان واتَّسع المكان كانت السنَّة النبويّة محلَّ العناية والرعاية نقلاً وضبطاً وتفسيراً، وتصحيحاً وتضعيفاً من أقطار الأرض جميعها، واستمرَّ هذا حتى يومنا وسيبقى كذلك، فهل يصدق عاقل أنَّ أهل الحديث يتفقون أو يرضون، أو يسكتون عن شيء يُنسَب للنبيِّ المعصوم، زوراً وبهتاناً؟! أو يقوِّلونه ما لم يقله حقّاً وصدقاً؟!.

إنَّ هذا لا يقول به إلاّ مخبولون يتقاطرون واحداً إثر آخر عبر العصور فيأخذ المجازف اللاحق بما افتراه السابق ويلوكه، ويلقيه على الناس من جديد، فيكون عمل هؤلاء حافزاً لنبغاء هذه الأمة وهداتها في خدمة السنّة وتمحيصها، وتقديمها للبشريّة بما يناسب العصر،

وفي هذا خير كثير، وإحسان وهدي وفير.

وقد تعرَّضت السنّة النبوية في عصرنا الحاضر ولا تزال تتعرَّض لشُبُهات من منحرفين، وترهاتٍ من جاهلين، وأؤكِّد على أنهم من الجاهلين، لأنهم لم يدرسوا هذا العلم، ولم ينصفوا أنفسهم وغيرهم عند الكلام فيه، فهبت كتائبُ العلماء على اختلاف أقطارها وأمصارها ومشاربها لوضع الأمر في نصابه، وكشف وجه الحق من بابه، وأثمر ذلك نهضةً حديثيَّةً مباركة بعد همود وجمود، وبُعثت كتب السنَّة ومصادرها، واتَّسع انتشارها في جميع الربوع والأقطار، وكان لذلك طيِّب الجنى والآثار، إن حسُنت الإفادة منها والاعتبار، فاعتبروا يا أولي الأبصار.

ولقد كانت السنّة النبويّة على الدوام أشبه ما تكون بالدم الساري في الجسم البشري، لا تخلو منه ذرة، ولا ينأى عنه جزء، ولكن في الجسم مسالك ظاهرة، وهذه المسالك هي العروق والمجاري، ومسالك السنّة النبوية في جسم الأمة هم المحدِّثون والمختصُّون في هذا الشأن، فالسنَّة الشريفة تسري في المجتمع كلّه، ولكن أعلام الحديث يُشار لهم بالبنان عرفاناً بعليٍّ قدرهم، وحُسْن صنيعهم، ولهذا كانت الأمة تحفظ أعمالهم وآثارهم عقب الحقب والأجيال في سلاسل متشابكة، وحلقات متواصلة تحيط بالحياة الإسلامية والأمة من جميع جوانبها.

وقد بدأت سلاسل العلماء، وحلقات الرواة في العهد النبوي الأنور، وصحابته الكرام، وستبقى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وفي كل مرحلة من مراحل الزمن كان لسلاسل العلماء، وحلقات الرواة جهود تناسب الزمان والمكان والإنسان، وتنطلق في

ثلاثة أنحاء كبرى:

أولها: نقل السنّة النبوية كما جاءت عن صاحبها عليه الصلاة والسلام.

وثانيها: دفع ما يرد عليها من خصومها الذي يحاولون الدسّ بالزيادة والافتراء، أو التَّشويه بالتأويل والتعطيل.

وثالثها: ربطها بالحياة والأحياء، وبثّها في جميع الأرجاء، امتثالاً لأمر النبي ﷺ: «**بلّغوا عنّي**...» في مصنَّفات نافعة، ومؤلَّفات كثيرة متنوّعة متتابعة.

وكانت عطاءات أئمة الحديث وأعمالهم عبر الحقب بارزة جليلة، سامية مرضيَّة، فائقة عليَّة، ثَبَّتت على هذه الأمة عقيدتها، ودينها، ودنياها؛ بالحفاظ على سنّة نبيها وسيرته، وسيرة أصحابه.

وقد تتبعتُ في هذا الكتاب مسيرة السنّة النبوية، وتتابع الدراسات حولها، وتطوّر هذه الدراسات وأسبابها ودواعيها ـ بعد تقديم موجز لمكانة السنّة النبوية وأهميتها ـ عصراً فعصراً إلى يومنا هذا، وبيَّنت الملامح البارزة لكلِّ عصر، وأثر المحدّثين فيه، وأبرز أعلامهم وأعمالهم ودراساتهم، وقيمة هذه الأعمال والدراسات في خدمة السنّة النبويّة، وأثرها في عصرها، وعلى الأجيال اللاحقة، في محطَّات متميّزة، وحقب بارزة حتى عصرنا الذي نشهد فيه ـ بحمد الله ـ هذه النهضة الحديثية الرائدة، من وثيق المصادر، وصحيح النصوص، وواضح الآثار الملموسة المتواترة، بتنبيهات وإشارات، تفتح ـ إن شاء الله ـ آفاقاً واسعة لأبحاث ودراسات، ثم أتبعت ذلك ببحث عما نتوقعه لدراسات السنّة في المستقبل القريب، وكيفيَّة

خدمتها والاستفادة منها ومن أعمال السابقين والمعاصرين الذين خدموها، لتتصل بحياتنا وتنعكس آثارها الخيِّرة على أفكارنا وأعمالنا العلمية وغيرها، ولنزيل الشوائب الضارة التي علقت بثقافتنا وأفكارنا وأعمالنا، وخاصَّة الفقه الإسلامي وهو يصارع في معركة العطاء والبقاء، فتستنير دروبنا، ودروب البشريّة المُضْطربة المعذَّبة، وهي تزداد قرباً وتشابكاً كل يوم من بعضها، وتزداد في تشابكها الحاجة إلى إنقاذ جوهرها وروحها. . . وختمته بنبذة من الأسانيد المنيفة التي تُوصلني بصاحب السنّة الشريفة صلوات الله وسلامه عليه.

وقد كان هذا الكتاب من قبل موجزاً جدّاً ضمَّ إشارات ولمحات، وقد نفدت طبعته منذ زمن بعيد، وزدته اليوم تفصيلاً وتكميلاً، حتى غدا كالمدخل الضروري، **والمفتاح الشرعي لمن أراد أن يعرف تاريخ السنّة النبوية الشريفة، وأبرز أعلامها وأجلّ مؤلفاتها، وأطوار نقلها ونَقَلتها، وحلقات درسها والرحلة في الأقطار لتلقيها وتمحيصها**. . مع التركيز على ملامح كل فترة وخصائصها ومميزاتها، نبراساً للدارسين والباحثين في ميدان السنّة النبوية، إن شاء الله، وبياناً للمتشكّكين بأنَّ العناية بالسنّة النبوية كانت تتزايد مع الأيام، ويشتد الحفاظ عليها من جميع الشعوب والأقوام، فهي من القول الفصل، الذي ليس بالهزل، فهي محلّ التمسُّك بها، والعمل بهديها، والإخلاص لها، مع التَّجِلَّة والاحترام على الدوام.

فإليك ـ أيها القارئ ـ أقدِّم هذا الكتاب راجياً النظر فيه بعين الإنصاف، بعيداً عن الهوى والاعتساف، فهو خلاصة جهد جهيد في زمن مديد. . .

سائلاً العليَّ الأعلى، أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، أجد ثوابه في ميزان حسناتي يوم الدين، وأن يكون فيه هداية للحائرين، ونفع وإفادة للباحثين والدارسين، كما أسأله جلَّت قدرته أن يكتب له ولغيره من أعمالنا وأقوالنا القبول في هذه الدنيا وفي الغد المأمول، إنه على كل شيء قدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

وكتبه

خادم القرآن والسنّة

الأستاذ الدكتور فاروق حمادة

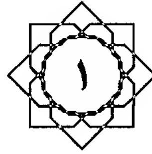
في غرة رمضان ١٤٢٦هـ

في ٣٤ حي القدس بمدينة القنيطرة

من مدن المغرب الأقصى

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

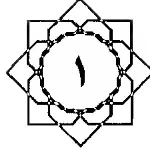
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



السنّة وموقعها

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



السنَّة وموقعها

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، **أما بعد**:

فلقد كان الحديث الشريف والسنَّة النبوية محلّ عناية المسلمين جيلاً بعد جيل، وقبيلاً إثر قبيل، استجابةً لأمر الكتاب العزيز، وأمر الله تعالى في عديد من الآيات البيّنات، وواضح النصوص المحكمات، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣١ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣١ ـ ٣٢]، وقد حذَّر الله تعالى وأنذر الذين يُعرضون عن قول الرسول ﷺ وسنّته، ويصدُّون عنها، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ۝٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ۝٤٩ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٥٠ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٤٧ ـ ٥١]. . . إلى أن يقول تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًاۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ

يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وأُذكِّر هنا ببعض الأحاديث النبويّة الشريفة التي تؤكّد على ضرورة الاعتماد على السنّة النبوية وعدم تجاوزها أو تجاهلها، من ذلك:

١ ـ حديث عبد الله بن أبي رافع عن النبي ﷺ قال: «لا ألفينَّ أحدكم مُتَّكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به ونهيت عنه فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه»[1].

٢ ـ وحديث المقدام بن معدي كرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا إنّي أُوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه. . .» الحديث[2].

٣ ـ وحديث العرباض بن سارية السُّلمي قال: نزلنا مع رسول الله ﷺ خيبر ومعه مَنْ معه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً، فأقبل إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد! ألكم أن تذبحوا حُمُرنا وتأكلوا ثمرنا، وتضربوا نساءَنا؟! فغضب رسول الله ﷺ وقال: «يا بن عوف اركب فرسك ثم نادِ: إنّ الجنة لا تحل إلا لمؤمن، وأن اجتمعوا للصلاة». قال: فاجتمعوا، ثم صلّى بهم النبيُّ ﷺ، ثم قال: «أيحسب أحدكم متكئاً على أريكته قد يظن أنَّ الله لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن! ألا وإني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن

---

(١) أخرجه أبو داود، السنة، باب في لزوم السنّة، رقم (٤٥٩٧)؛ والترمذي؛ وابن ماجه.
(٢) أخرجه أبو داود، السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٥٩٤).

أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر . . . » الحديث[1] .

٤ ـ وحديث العرباض الآخر: صلَّى بنا النبي ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، قال قائل: يا رسول الله! كأنَّ هذه موعظة مودّع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإنْ عبدٌ حبشيٌّ، فإنه مَن يَعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومُحدثاتِ الأمور، فإنَّ كلَّ مُحدَثة بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة»[2] .

٥ ـ وحديث أنس بن مالك مطوَّلاً وفيه: «من رغب عن سنّتي فليس منّي»[3] .

٦ ـ وحديث أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ قال: «كلّ أمتي يدخلون الجنّة إلا من أبى»، قالوا: يا رسول الله! ومن يأبى؟! قال: «من أطاعني دخل الجنَّة، ومن عصاني فقد أبى»[4] .

ومن هذا وغيره فقد قرَّر علماء الإسلام أنه لا يسع مسلماً يقرُّ بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن الكريم، والخبر الصادق عن رسول الله ﷺ، ولا أن يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاًّ للخروج عن أمرهما، وموجباً لطاعة أحدٍ دونهما فهو كافر لا شك عندنا في ذلك .

---

(١) أخرجه أبو داود، الخراج والإمارة والفيء، رقم (٣٠٤٥).

(٢) أخرجه أبو داود، رقم (٤٥٩٩)، وهو عند الترمذي وابن ماجه، وغيرهم.

(٣) أخرجه الشيخان في حديث طويل.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ.

وقد ذكر محمد بن نصر المروزي: أنَّ إسحاق بن راهويه (المتوفى ٢٣٨هـ) كان يقول: مَن بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقرّ بصحّته، ثم ردّه بغير تقية فهو كافر، وإنما احتججنا في تكفيرنا من استحلّ خلاف ما صحَّ عنده عن رسول الله ﷺ بقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال الشافعي[١]: وأما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ﷺ ثابتاً عنه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله، وليس ذلك لأحد، ولكن قد يجهل الرجل السنّة فيكون له قول يخالفها، لا أنه عَمَدَ خلافها، وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل.

وقال[٢]: وإذا ثَبَتَ عن رسول الله ﷺ الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره، بل الفرض الذي على الناس اتّباعه، ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف أمره.

وقال[٣]: وأمر رسول الله ﷺ بلزوم جماعة المسلمين مما يحتج به في أن إجماع المسلمين إن شاء الله لازم.

وقال[٤]: إنَّ الله اختار محمداً ﷺ من الناس، فهداهم به وعلى يديه، واختار لهم ما اختار له وعلى لسانه، فعلى الخلق أن يتَّبعوه طائعينَ أو داخرينَ، لا مَخْرَجَ لمسلم من ذلك.

---

(١) الرسالة، ص٢١٩.
(٢) الرسالة، ص٣٣٠.
(٣) الرسالة، ص٤٠٣.
(٤) الرسالة، ص٤٥٢.

وقال محمد بن نَصْر المَرْوَزي: **فكيف يكون به مؤمناً مَنْ يرد عليه السنّة الثابتة المعروفة برأيه، أو برأي أحد من الناس بعده، تعمداً لذلك، أو شكّاً فيها أو إنكاراً لها حين لا توافق هواه؟! ثم يزعم أنه مؤمن عند الله مستكمل الإيمان، من ثابتة الأخبار التي روتها علماء الأسانيد الثابتة عن رسول الله ﷺ أنه جعل العمل من الإيمان، فيقول: هو ليس كذلك، جحوداً بذلك أو شكّاً منه.**

أو كيف يكون به مؤمناً من يأتيه الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ أنه أمر بكذا أو نهى عن كذا، فيقول: قال أبو فلان كذا خلافاً على رسول الله ﷺ ردّاً لسنّته؟!.

أم كيف يكون به مؤمناً من عرض سنّته على رأيه فما وافقه منها قبل، وما لم يوافقه منها احتال لردّها، ألا ينظر الشقيُّ على مَنْ اجترأ، وبين يدي من تقدَّم؟[1].

ورُوي عن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب إلى الناس بقوله: لا رأي لأحد مع سنّة رسول الله ﷺ.

وفي رواية عند الدارمي، عن الأوزاعيِّ قال: كَتَبَ عمر بن عبد العزيز: إنه لا رأي لأحد في كتاب الله، وإنما رأي الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب، ولم تمضِ به سنّة من رسول الله ﷺ، ولا رأي لأحد في سنّة سنَّها رسول الله ﷺ[2].

وقد وضع الله رسولَه في موضع البيان الذي لا يمكن لأحد أن يعرف مراد الله منه دون الرجوع إلى المبيِّن، وهو رسول الله ﷺ، قال

---

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة، ص٤٢٠.

(٢) سنن الدارمي، رقم (٤٣٨).

تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤][(١)].

وتبعاً لهذا فقد قسَّم العلماء السنَّة، وحدَّدوا موقعها من القرآن العظيم، فقد قال الإمام محمد بن نصر المروزي (المتوفَّى ٢٩٤هـ): فالسنَّة تَتصرَّف على أوجه: سنَّة اجتمع العلماء على أنها واجبة، وسنّة اجتمعوا على أنها نافلة، وسنّة اختلفوا فيها، أواجبة هي أم نافلة؟.

ثم السنّة التي اجتمعوا على أنّها واجبة تتصرَّف على وجهين؛ أحدهما: عمل، والآخر: إيمان، فالذي هو عمل يتصرَّف على أوجه:

الوجه الأول: سنّة اجتمعوا على أنها تفسير لما افترض الله مُجْملاً في كتابه فلم يفسّره، وجعل الله تفسيره وبيانه إلى رسول الله ﷺ، قال الله عزَّ وجل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

والوجه الثاني: سنَّة اختلفوا فيها، فقال بعضهم: هي ناسخة

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن الأندلس: ١/ ٩٩، ط. دار الآفاق الجديدة ببيروت.
وقال ابن حزم في الردّ على ابن النغريلة، ص١٨٦: وذكر محمد بن نصر عن إسحاق بن راهويه أنه قال: من سبَّ النبي ﷺ، أو ترك فرضاً متعمداً حتى خرج وقتها بلا عذر، أو ردَّ حديثاً مسنداً صحيحاً بلغه عن رسول الله ﷺ فهو كافر مشرك.
وقال في الإحكام: ٤/ ٢٣٧ بعد أن ساق الخبر عن إسحاق بن راهويه، مختصراً: صدق والله إسحاق رحمه الله، وبهذا نقول، وقد روي عن عمر أنه قتل رجلاً أبى عن حكم رسول الله ﷺ، ورضي بحكم عمر. بل إنّ عمر رضي الله عنه حضَّ وأكَّد على اعتماد السنن والبحث عنها، كما روى بكير بن عبد الله الأشج أنّ عمر بن الخطاب قال: سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عزَّ وجل. وانظر: الإحكام، لابن حزم: ٢/ ١٤٠.

لبعض أحكام القرآن، وقال بعضهم: لا، بل هي مُبيِّنة في خاص القرآن وعامّه، وليست ناسخة له، لأنَّ السنَّة لا تنسخ القرآن، لكنها تبين خاصّه وعامّه، وتفسّر مجمله، ومبهمه.

والوجه الثالث: سنّة اجتمعوا على أنها زيادة على ما حَكَم الله به في كتابه. وسنّة هي زيادة من النبيِّ ﷺ ليس لها أصل في الكتاب إلا جملة الأمر بطاعة النبي ﷺ والتَّسليم لحكمه وقضائه، والانتهاء عما نهى عنه(١).

وهذا كله لا بد من معرفته، وإتقانه لمن يتصدَّى للتبليغ عن الله تعالى أو معرفة أحكامه.

وأخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى الإمام عبد الرحمن بن مهدي (المتوفَّى ١٩٨هـ)، قال: الرجل إلى الحديث أحوج منه إلى الأكل والشرب، وقال: الحديث تفسيرٌ للقرآن(٢).

وأخرج الإمام أحمد في كتاب (الزهد) عن قتادة بن دعامة السدوسي (المتوفى نحو بضع عشرة ومئة) قال: ما رغب أحدٌ عن سنّة نبيه ﷺ إلا هلك.

وقد جاء عن أيوب السختياني: إذا حدثت الرجل بسنّة فقال: دعنا من هذا وأنبئنا عن القرآن، فاعلم أنّه ضالّ(٣).

وقد بذل أصحاب رسول الله ﷺ جهدهم ليستوعبوا هديه

---

(١) نقلاً عن كتاب: الفكر المنهجي عند المحدّثين، للدكتور همَّام سعيد، ص٣٢، وقد أخذه من كتاب السنّة، لمحمد بن نصر المروزي، ص٣٠ ـ ٣١.

(٢) انظر: الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص٤٩، ط. مطبعة السعادة بمصر.

(٣) أخرجه البيهقي.

الكريم وسنّته المطهّرة، وأقواله الشريفة في جميع أحواله، سفراً وحضراً، ليلاً ونهاراً، فقد أخرج البخاري عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ـ وهي من عوالي المدينة ـ وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ، ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل ذلك[1].

ورحلوا إليه في نوازل كانت تحلّ بهم ليعرفوا أحكامها[2]، كما فعل عقبة بن الحارث عندما تزوّج ابنة لأبي إهاب بن عزيز فأتته امرأة فقالت: إني قد أرضعتكما، فقال لها عقبة: لا أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني، فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة، فسأله فقال رسول الله ﷺ: كيف وقد قيل؟ ففارقها عقبة ونكحت زوجاً غيره، وكان هو بمكة.

ورحلوا للتأكُّد من حديث سمعه صحابي آخر، أو للتثبّت منه خشية النسيان كما فعل جابر بن عبد الله قال: بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ فابتعت بعيراً، فشددتُ إليه رحلي شهراً حتى قدمتُ الشامَ، فإذا عبد الله بن أنيس، فبعثتُ إليه: أنَّ جابراً بالباب، فرجع الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، فخرج فاعتنقني، قلت: حديث بلغني لم أسمعه، فخشيتُ أن أموت أو تموت. قال: سمعت النبي ﷺ يقول: يُحشر العباد ـ أو الناس ـ عراةً غرلاً بهماً، قلنا: ما بهماً؟ قال: ليس معهم شيء، فينادى بهم بصوت

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب التناوب في العلم: ١/ ١٨٥، مع فتح الباري، ط. المكتبة السلفية.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله: ١/ ١٨٤، مع فتح الباري.

يسمعه مَنْ بعُد ـ أحسبه قال: كما يسمعه من قَرُب ـ: أنا الملك لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة، وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة، قلت: وكيف، وإنما نأتي الله عراة بُهماً؟ قال: بالحسنات والسيئات[1].

وعن عبد الملك بن فارع الهمداني: أنَّ أبا صياد حدَّثه أنّه كان عند مسلمة يوماً نصف النهار، إذ دخل عليه رجل على راحلة له فاستأذن على مسلمة، فقال: يا مسلمة، فأمر مسلمة بن مخلد جارية له، فقال: انظري من هذا؟ فقالت: شيخ قدم على راحلة له، فقال: ادعي لي مسلمة، فقالت: أدعو لك الأمير؟! فدخلت إليه فأخبرته، فقال: ارجعي إليه فسليه مَنْ أنت؟ فرجعت فقال: أنا فلان، فقام مسلمة سريعاً، وكان الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من ستر عورة مؤمن...» وإني شككتُ فيها، وكان أقرب القوم يومئذٍ إليه عقبة بن عامر، فأحببت أن

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد رقم (٩٧٠)، وهذا نصُّه، وعلَّق صدره في صحيحه، وأحمد في المسند: ٣/ ٤٩٠؛ كما أخرجه أبو يعلى في مسنده، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٢٢٨ ـ ٢٣٧، وزاد: وتلا رسول الله ﷺ: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ ﴾ [غافر: ٧١]، وقال: صحيح الإسناد؛ وقال الذهبي: صحيح، والحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث رقم (٤٤)، ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسدد، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ١/ ١١١ ـ ١١٢؛ والطبراني في الكبير، ومداره على عبد الله بن محمد، وبطرقه هو حديث صحيح لغيره.
وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر، وهو إسناد صالح.
وله طريق آخر عند الخطيب في الرحلة في طلب الحديث وفيها ضعف، وانظر: فتح الباري: ١/ ١٧٤.

أسأله عنها لأتثبّت، قم معي يا مسلمة إليه، قال: بل أرسل إليه فيأتيني، فقال: لقد أعجبك سلطانك فمر أبا صياد ينطلق معي إلى عقبة، فلما رآه عقبة رحَّب به، وأخذ بيده، فقال الرجل: إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من ستر عورة مؤمن ستره الله من حرٍّ يوم القيامة»، فقال عقبة: هكذا سمعت رسول الله ﷺ[1].

وقد قال أحمد بن حنبل: حدَّثنا عباد بن عباد وابن أبي عدي عن ابن عون، عن مكحول: أنَّ عقبة بن عامر أتى مسلمة بن مخلد بمصر[2]... الحديث.

وله طريق عن يحيى ـ وهو أبو هشام الدمشقي ـ قال: جاء رجل من أهل المدينة إلى مصر، فقال لحاجب أميرها: قل للأمير يخرج إلي.. وذكر الحديث[3].

وعن ابن جريج عن أبي سعيد الأعمى عن عطاء بن أبي رباح قال: خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر وهو بمصر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ لم يبقَ أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة بن عامر... وذكر الحديث[4] مطوَّلاً.

---

(١) أخرجه أبو يعلى الموصلي كما في (إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة)، للبوصيري: ١/ ٢١٣؛ وانظر: المطالب العالية بزوائد المسانيد، لابن حجر: ٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢) انظر: مسند أحمد: ٤/ ١٠٤؛ وأحمد بن منيع كما في (إتحاف المهرة)، للبوصيري: ١/ ٢١٢، ورجاله ثقات.

(٣) أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في (بغية الباحث عن زوائد الحارث)، ص٤٦؛ وإتحاف المهرة، للبوصيري: ١/ ٢١٤؛ والمطالب العالية، لابن حجر: ٣/ ١٢٨.

(٤) أخرجه الحميدي في مسنده: ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠؛ والحاكم في معرفة علوم الحديث، ص٧ ـ ٨؛ وأحمد مختصراً في مسنده: ٤/ ١٥٣، وغيرهم، وعلَّقه ابن عبد البر: ١/ ١١٢؛ وأبو سعيد المكي ضعيف.

وعن مكحول عن محمد بن سيرين قال: خرج عقبة بن عامر. . . الحديث[1].

ولم يكن الأمر مَقْصُوراً على صحابيٍّ أو اثنين أو ثلاثة، بل كان الأمر في ذلك شائعاً فاشياً بين الصحابة رضوان الله عليهم، وأساسه أن فتوح الشام والعراق ومصر وما واجه الصحابة من قضايا وفتاوى وأحداث كانت تستدعي البحث والتنقيب عن السنّة بدءاً من عهد أبي بكر، وهو يحارب المرتدّين، وعهد عمر وهو يكتب العهود والمواثيق لأهل الذمّة وغيرهم، فكان الشيخان يجمعان الصحابة ويسألانهم، ولهذا شاع هذا المنهج بينهم، وعمل به جمع من الصحابة رضوان الله عليهم.

وغدا إرسال الرسل وشدُّ الرحلة، أو انتظار اللقاء في موسم الحج وغيره للبحث عن السنّة وتثبيتها أمراً معهوداً معلوماً لو أردنا تتبّعه لطال بنا المدى.

وغير خافٍ أنَّ الصحابة رضوان الله عليهم تفرَّقوا في الأمصار والنواحي والثغور فبثّ كل واحد منهم في بلده الذي هو فيه، وناحيته التي توجَّه إليها؛ ما وعاه وحفظه من رسول الله ﷺ، وإذا بلغه أو بلغ طلابه شيء عند غيره تقصَّى خبره وتشوف إليه، والوقائع في هذا كثيرة، وهذا هو الذي جعل جيل التابعين الذين التفّوا حول الصحابة يتقدّمون في هذا الباب خطوة أخرى أوسع وأعمق في جمع السنّة النبوية بالرحلة الواسعة، وقطع المفاوز البعيدة الشاسعة، فعن أبي

---

(١) أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط، وقال الهيثمي في المجمع: ١/ ١٣٤: ورجال الكبير رجال الصحيح.

عمران الجوذي قال: حدثنا جندب قال: أتيت المدينة ابتغاء العلم، وإذ الناس في مسجد رسول الله ﷺ حلق حلق يتحدَّثون، قال: فجعلت أمضي إلى الحلق حتى أتيت حلقة فيها رجل شاحب عليه (ثوبين) كأنما قدم من سفر، فسمعته يقول: هلك أصحاب العقد ورب الكعبة ولا آسى عليهم، قالها ثلاث مرات، قال: فجلستُ إليه فتحدَّث مما قضي له، ثم قام، فلما قام سألت عنه، قلت: من هذا؟ قالوا: هذا أُبيّ بن كعب سيد المسلمين، فتبعته حتى أتى منزله فإذا هو رثّ المنزل، ورثّ الكسوة يشبه بعضه بعضاً، فسلَّمتُ عليه فردَّ السلام، ثم سألني: ممن أنت؟ قلت: من أهل العراق، قال: أكثر شيء سؤالاً، قال: فلما قال ذلك غضبت فجثوت على ركبتي واستقبلت القبلة، ورفعت يدي، فقلت: اللهمَّ إنّا نشكوهم إليك! إنا ننفق نفقاتنا، وننصب أبداننا ونرحل مطايانا ابتغاء العلم، فإذا لقيناهم تجهَّمونا، فبكى أبي، وجعل يترضّانا وقال: ويحك لم أذهب هناك، ثم قال: اللهمَّ إني أعاهدك لئن أبقيتني إلى يوم الجمعة لأتكلّمن بما سمعت من رسول الله ﷺ ولا أخاف فيه لومة لائم . . . الحديث(١).

وسألوا أمهات المؤمنين عن أحوال رسول الله ﷺ عندما يخلو بنفسه في بيته أو يركن إلى أهله(٢)، وتتبَّعوا ما يكون منه عليه الصلاة

---

(١) أخرجه أبو يعلى الموصلي، وقال البوصيري في إتحاف المهرة: (١/ ٢١٥): إسناد رجاله ثقات، وانظر: المطالب العالية، لابن حجر: ٣/ ١٢٨.

(٢) سُئلت السيدة عائشة رضي الله عنها ما كان رسول الله ﷺ يصنع في البيت؟ قالت: يكون في مهنة أهله، فإذا سمع الأذان خرج. أخرجه البخاري، والترمذي. وقد سئلت هي وأمهات المؤمنين أسئلة عديدة من عدد من الصحابة. وقد سئل مسروق: هل تحسن عائشة الفرائض؟ قال: رأيت أصحاب محمد الأكابر يسألونها عن الفرائض. انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ١/ ٤٩٤.

والسلام، وبلَّغوه إلى جيل التابعين لهم، الذين طوَّفوا المدن والأقاليم بحثاً عن الصحابة ليتعلَّموا منهم سنَّة رسول الله ﷺ وهديه، قال مكحول التابعي (المتوفَّى ١١٨هـ): طفت الأرض في طلب العلم. وكان يقول: عتقت بمصر، فلم أدع بها علماً إلا احتويت عليه فيما أرى، ثم أتيت العراق فلم أدع بها علماً إلا احتويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها[١].

وقال سعيد بن المسيِّب: إنْ كنتُ لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد[٢].

ورحل مسروق في حرف، أي: حديث. قال عامر بن شرحبيل الشعبي: وما علمتُ أنَّ أحداً من الناس كان أطلب لعلمٍ في أفق من الآفاق من مسروق[٣].

وعن بُسْر بن عبيد الله الحضرمي الشامي (المتوفى نحو ١١٠هـ) قال: إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه[٤].

وعن صالح بن صالح الهمداني قال: حدَّثنا الشعبي قال: حدَّثنا أبو بردة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما رجل كانت عنده وليدة فعلَّمها وأحسن تعليمها وأدَّبها فأحسن تأديبها...».

---

(١) انظر: سنن أبي داود، الجهاد، باب فيمن قال: الخمس قبل النفل، رقم (٢٧٤٤)؛ وتاريخ أبي زرعة الدمشقي: ١/ ٢٢٨.

(٢) انظر: المعرفة والتاريخ، للفسوي: ١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(٣) انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ١/ ٦٥٢، ومثله عند أبي خيثمة في كتاب العلم، ص١١٧.

(٤) انظر: المعرفة والتاريخ، للفسوي: ٢/ ٢٨٦؛ وتاريخ أبي زرعة الدمشقي: ١/ ٢٤٤.

قال الشعبي: خذها بغير شيء، قد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة[1].

ورحل علقمة والأسود من العراق إلى عائشة وعمر رضي الله عنهما، ورحل علقمة إلى أبي الدرداء بالشام.

وعن كثير بن قيس قال: كنتُ جالساً مع أبي الدرداء في مسجد دمشق، فجاءه رجل فقال: يا أبا الدرداء! إني جئتُك من مدينة رسول الله ﷺ لحديث بلغني أنّك تحدّثه عن رسول الله ﷺ، وما جئت لحاجة.

قال: فإنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهَّل الله عزَّ وجلّ به طريقاً من طرق الجنة، وإنَّ الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم، وإنَّ العالِم يستغفر له من في السموات ومن في الأرض، والحيتان في جوف الماء، وإنَّ فضل العالِم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب.

وإنَّ العلماء ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وورَّثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافر»[2].

وقد جاء علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ـ التابعي الجليل (المتوفَّى نحو سنة ٩٨هـ) ـ، ليأخذ عنه الحديث، وكان عبيد الله يطول في صلاته،

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله: ١/ ١١١ ـ ١١٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، العلم، باب الحث على طلب العلم، رقم (٣٦٣٦)؛ والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه والعبادة، وابن ماجه، رقم (٢٢٣)؛ وأحمد: ٥/ ١٩٦؛ والدارمي: ١/ ٩٨؛ وابن حبَّان في صحيحه، رقم (٨٨)؛ وابن عبد البر وغيرهم، وهو حديث جيد الإسناد، وحسَّنه غير واحد.

فجلس علي بن الحسين ينتظره، فطول عليه، فعوتب في ذلك، وقيل له: يأتيك ابن بنت رسول الله ﷺ، فتحبسه هذا الحبس؟ فقال: اللهمَّ غفراً، لا بدَّ لمن طلب هذا الشأن ـ أي: الحديث ـ أن يتعنَّى[1].

ولما كثرت الرحلة في عهد التابعين، وتداخل الناس وتلاقوا، وتجرَّدت طوائف للسنَّة النبويَّة، صار هناك تيار كبير للسنّة النبوية في جمعها وتدوينها وتأسيس مراكزها التي استمرَّت قروناً في عدد من المدن والنواحي ورجالها وأعلامها الذين أصبحوا منارات للسنّة يقصدون، ويتّجه أهل هذا التخصّص إليهم.

قال علي بن المديني[2]: دار حديث الثقات على ستة: رجلان من البصرة، ورجلان من الكوفة، ورجلان من الحجاز، فأما اللذان من البصرة: فقتادة (المتوفى ١١٧هـ)، ويحيى بن أبي كثير (المتوفى ١٣٢هـ).

وأما اللذان بالكوفة: فأبو إسحاق السبيعي (المتوفى ١٢٩هـ)، والأعمش (المتوفى ١٤٨هـ).

وأما اللذان بالحجاز: فالزُّهريُّ (المتوفَّى ١٢٤هـ)، وعَمْرو بن دينار (المتوفَّى ١٢٦هـ).

وذكر منهم أبو عوانة الوضاح بن خالد مولى يزيد بن عطاء (المتوفى ١٧٥هـ)، وهؤلاء كلّهم في النصف الأول من القرن الثاني.

وكان في هذه الفترة أئمة كبار، ومحدّثون أبرار، منهم: يحيى

---

(١) انظر: في طبقات ابن سعد: ٥/ ٢١٥ ـ ٢١٦؛ والمعرفة والتاريخ، للفسوي: ١/ ٥٤٥.

(٢) انظر: العلل، لابن المديني، ص٣٨؛ والمجروحين، لابن حبان: ١/ ٥٣؛ والمحدث الفاصل، للرامهرمزي، ص٦١٤؛ وشرح ابن رجب لعلل الترمذي، ص٢٢٢.

ابن سعيد الأنصاري شيخ الإسلام (المتوفى ١٤٥هـ)، ويزيد بن حبيب عالم مصر (المتوفى ١٢٨هـ)، ومحمد بن المنكدر شيخ الإسلام (المتوفى ١٣٠هـ)، والحكم بن عتيبة الكوفي (المتوفى ١١٤هـ)، وزيد بن أسلم مولى عبد الله بن عمر (المتوفى ١٣٦هـ)، ومنصور بن المعتمر السلمي الكوفي (المتوفى ١٣٢هـ)، وهشام بن عروة بن الزبير (المتوفى ١٣٦هـ)، وسليمان التَّيمي شيخ الإسلام (المتوفى ١٤٣هـ).

وفي هذه الفترة تحوَّلت الدولة من بني أمية إلى بني العباس، وفيها ظهر بالبصرة عَمْرو بن عُبيد، وواصل بن عطاء الغزال، فدعوا الناس إلى الاعتزال والقول بالقدَر، وظهر بخُرَاسان الجهم بن صفوان، ودعا إلى التعطيل وخَلْق القرآن، وظهر بخُراسان مقاتل بن سليمان المفسِّر، وبالغ في إثبات الصفات حتى جَسَّم.

وقام على هؤلاء المبتدعة بكلِّ أصنافهم علماء التابعين المذكورون وغيرهم، وحذَّروا من بدعهم، وكان ذلك حافزاً لتدوين السنن، وبدأ ذلك في هذه الفترة، وتأليف كتب الفروع، وتصنيف اللغة، ثم كثر ذلك كثرة ظاهرة بعد ذلك بقليل في أيام الرشيد(١).

ومع هؤلاء أخذت الدراسات الحديثيَّة طابعها المتميز، تصنيفاً ومنهجيةً ورجالاً وأسانيدَ، وتعديلاً وتجريحاً و...، فلهؤلاء مصنَّفات قيّمة منقولة، وآثار مدوَّنة، وبعضها وصل إلينا، وبعضها استوعبته مصنَّفات جاءت بعده، لكنها كانت مصادر أساسية وظاهرة فيها، ويمكن استخراجها وإظهارها منها...

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠.

وفي هذه الفترة كذلك ظهر الأئمة الكبار في الحديث وغيره: كالليث بن سعد، وعَمْرو بن الحارث بمصر (المتوفى ١٤٨هـ)، والأوزاعي بالشام (المتوفى ١٥٨هـ)، وحماد بن زيد بالبصرة (المتوفى ١٧٩هـ)، ومسْعَر بن كدام الهلالي بالكوفة الذي كان يُسمَّى المصحف (المتوفى ١٥٢هـ).

أقول: ثم صار حديث هؤلاء إلى اثني عشر - كما يقول علي ابن المديني - وهم:

بالبصرة: سعيد بن أبي عَروبة (المتوفى ١٥٧هـ)، وشعبة بن الحجاج (المتوفى ١٦٠هـ)، ومعمرو بن راشد اليماني (المتوفى ١٥٤هـ)، وهشام الدستوائي (المتوفى ١٥٤هـ)، وجرير بن حازم (المتوفى ١٧٠هـ)، وحماد بن سَلَمة (المتوفى ١٦٧هـ).

وبالكوفة: سفيان الثوري (المتوفى ١٦١هـ)، وسفيان بن عُيينة (المتوفى ١٩٨هـ)، وإسرائيل بن يونس بن إسحاق (المتوفى ١٦٠هـ)، ومن هؤلاء ظهرت المصنَّفات المنهجيَّة الكثيرة في السنَّة وغيرها.

وبالحجاز: ابن جريج (المتوفى ١٥٠هـ).

ومالك بن أنس (المتوفى ١٧٩هـ).

ومحمد بن إسحاق (المتوفى ١٥١هـ).

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو عبد الله الطبراني قال: سمعتُ عبد الرزاق يقول: أول من صنَّف الكتب ابن جُريج، وصنَّف الأوزاعي حين قدم على يحيى بن أبي كثير كتبه[1].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل، المقدمة، ص١٨٤.

قال الإمام الذهبي عن الفترة التي تلت هذه[1]: كان الإسلام وأهله في عزٍّ تام، وعلم غزير، وأعلام الجهاد منشورة، والسنن مشهورة، والبدع مكبوتة، والقوَّالون بالحق كثير، والعُبَّاد متوافرون، والناس في بُلَهْنية من العيش بالأمن، وكثرة الجيوش المحمدية من أقصى المغرب وجزيرة الأندلس، وإلى قريب مملكة الخطا وبعض الهند وإلى الحبشة.

وخلفاء هذا الزمان: أبو جعفر المنصور، وأين مثل أبي جعفر؟ - على ظلمٍ فيه - في شجاعته وحزمه وكمال عقله وفهمه وعلمه ومشاركته في الأدب ووفور هيبته. ثم ابنه المهدي في سخائه وكثرة محاسنه وتتبّعه لاستئصال الزنادقة. وولده الرشيد هارون في جهاده وحجِّه وعظمة سلطانه على لعب ولهو، ولكن كان مُعظِّماً لحُرمات الدين، قوي المشاركة في العلم، نبيل الرأي، محبّاً للسنن.

وكان في هذا الوقت من **الصَّالحين**، مثل إبراهيم بن أدهم، وداود الطائي، وسفيان الثوري.

ومن **النحاة** مثل عيسى بن عُمر، والخليل بن أحمد، وحماد بن سلمة، وعدَّة من **القرَّاء**؛ كحمزة بن حبيب، وأبي عَمْرو بن العلاء، ونافع بن أبي نعيم، وشبل بن عباد، وسلام الطويل شيخ يعقوب.

ومن **الشعراء** عدد كثير؛ كمروان بن أبي حفصة، وبشار بن بُرد.

ومن **الفقهاء**؛ كأبي حنيفة، ومالك، والأوزاعي الذين مرّوا.

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٤٤.

وهكذا يمكن القول:

أ ـ لقد كان القرن الأول قرن انتشار الصحابة في الأمصار، وتفرّقهم في عديد من المرابع والديار، فكانوا مطمح العيون والأبصار، فاندفع التابعون إليهم، والتفّوا حولهم، فأحصوا عددهم ومروياتهم، بل وسّعوا الدائرة إلى نقل أقوالهم وتدوينها فيما يتعلّق بتفسير القرآن الكريم والسنّة النبوية، واستنباطهم الفقهي ـ أعني فتاواهم ـ، ودوّنوا كثيراً من هديهم وآدابهم، لأنها أثر من التربية القرآنية والنبوية، وعملاً بقول النبي ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، قال عمران بن حصين راوي الحديث: فلا أدري أذكر بعد قرنه: قرنين أو ثلاثة[1].

ومن أفواج التابعين برز أعلام هداة وأئمة ثقات.

ب ـ وأما القرن الثاني فظهرت في بدايته حركة الكتابة والتدوين، وجمع السنّة على يد أوساط التابعين وصغارهم، وظهرت الكتب في منتصف هذا القرن، وتكاثرت وتنوّعت في نهايته.

جـ ـ حُصرت في هذا القرن أحاديث الصحابة والتابعين، بل وكل الرواة، من جهات عديدة، بل أصبحت الأحاديث في كل موضوع وباب محصورة معدودة، وفي طليعتها أحاديث الأحكام، وعرف رواتها وأسانيدها، وعلى مَنْ تدور.

قال أبو داود في (رسالته إلى أهل مكة) وهو يتحدَّث عن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع عديدة؛ ومسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الصحابة، وغيرها، وجاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة، وحديث السيدة عائشة.

أحاديث السنن والأحكام[1]: «ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري، وكان الحسن بن علي الخلال قد جمع منه قدر تسعمئة حديث، وذكر أنَّ ابن المبارك قال: السنن عن النبي ﷺ نحو تسعمئة حديث، فقيل له: إنَّ أبا يوسف قال: هي ألف ومئة، قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة».

ويؤكّد بقوله: «وإنَّما لم أصنِّف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنّف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها».

ثم تبع التابعين جيل آخر، فازدادت دواعي المعرفة، واتَّسعت دائرة العلم، ونشطت الهمم، حتى كان القرن الثالث الهجري، وهو أزهى عصور المعرفة الإسلامية على الإطلاق، وكانت السنّة النبويّة فيه قمة المعرفة، وركنها المتميز، ورث أهله عن أسلافهم جهداً علمياً كبيراً، وتابعوا خطواتهم في الطريق مما أعطى يانع الثمار، وخلف بالغ الآثار.

قال الإمام محمد بن حبَّان البُستي (المتوفى ٣٥٤هـ) في وصف طبقة من طبقات أهل السنّة والحديث في القرن الثالث الهجري: «عن هؤلاء: ابن المبارك، والقطان، وابن مهدي، ووكيع بن الجراح، والشافعي، من علماء القرن الثاني مسلك الحديث والاختبار، وانتقاء الرجال، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتَّشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح، وعلى الضعفاء القدح، وبيَّنوا كيفية أحوال الثقات والمدلّسين، والأئمة والمتروكين، حتى صاروا يُقتدى بهم في الآثار، وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار

---

(١) انظر: ص٢٦، ٢٧، ٣٤.

جماعة، منهم: أحمد بن حنبل، يحيى بن معين، علي بن المديني، أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي . . . ».

إلى أن قال رحمه الله: «ثم أخذ عن هؤلاء ـ أي: الطبقة السالفة أحمد بن حنبل ونظرائه ـ مسلك الانتقاد في الأخبار، وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم: محمد بن يحيى الهذلي النيسابوري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي، ومحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم، أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنّة والمذاكرة، والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسَلَكوا هذا المَسْلك حتى إنَّ أحدهم لو سُئِل عن الأحرف التي في السنن لكلِّ سنة منها عدَّها عدّاً، ولو زيد فيها أَلِفٌ أو واوٌ لأخرجها طوعاً، ولأظهرها ديانة، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلالة والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون، وبالسنن لشأنهم دامغون»[1].

وهكذا توالت الأعصار وتتابعت طبقات المحدِّثين في السنَّة والجامعين لها، والذابّين عن حماها حتى بلغت اليوم الطبقة العشرين من أهل الحديث[2]، والحديث غضٌّ طريٌّ في هذه الأمة كما كان

---

(١) انظر: المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين: ١/ ٥٤، ٥٧، ٥٨، ط. دار الوعي، بحلب.

(٢) بيننا وبين رسول الله ﷺ بالإسناد من طريق شيخنا الحافظ عبد الله بن الصدِّيق الغماري، عشرون طبقة في صحيح مسلم، وله إسناد أعلى من هذا، رحمه الله وأجزل مثوبته.

بالأمس تحقيقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقال تعالى عن نبيِّه ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤]، فأخبر تعالى أنَّ كلام نبيّه ﷺ وحي، والوحي كما يقول ابن حزم الأندلسي (المتوفَّى ٤٥٦هـ) بلا خلافٍ ذكرٌ، والذكر محفوظ بنصِّ القرآن، فصحَّ بذلك أنَّ كلامه ﷺ محفوظ بحفظ الله عزَّ وجلّ، فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء فهو منقول إلينا كلّه ـ فلله الحجَّة علينا أبداً.

وتحقيقاً لما صحَّ عن رسول الله ﷺ من طرق: «لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحقّ، لا يضرُّهم مَنْ خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»، قال البخاري: وهم أهل العلم، وقال علي بن المديني: هم أصحاب الحديث.

وأخرج الحاكم النَّيسابوري في (علوم الحديث) بسَنَدٍ صحيح عن أحمد بن حنبل قال: إن لم يكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري مَن هم؟[(١)].

وقال يزيد بن هارون: إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم[(٢)].

وأخرج نصر بن إبراهيم المقْدسي (المتوفَّى سنة ٤٩٠هـ) في كتابه (الحجَّة على تارك المحجَّة) عن الإمام البخاري قال: كنَّا ثلاثة أو أربعة على باب علي بن عبد الله، فقال: إنّي لأرجو أنَّ تأويل هذا الحديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحقِّ لا يضرُّهم مَنْ

(١) معرفة علوم الحديث، ص٢.
(٢) انظر: المحدّث الفاصل، للرامهرمزي، ص١٧٨.

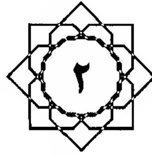
خذلهم» ـ أنتم ؛ لأنَّ التجار شغلوا أنفسهم بالتجارات، وأهل الصَّنعة قد شغلوا أنفسهم بالصناعات، والملوك قد شغلوا أنفسهم بالمملكة، وأنتم تُحيون سنَّة النبيِّ ﷺ.

وأخرج عن سفيان الثوري (المتوفى ١٦٠هـ) قال: الملائكة حُرَّاس السماء، وأصحاب الحديث حُرَّاس الأرض(١).

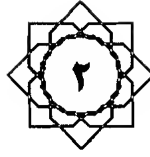
لقد اجتمع في أيامنا هذه للباحثين والدارسين من أهل الحديث وغيره ما لم يجتمع لجيلٍ من قبل، ونحن نشهد بفضل الله تعالى نهضة حديثيَّة مباركة، ولتحديد معالم هذه النهضة الشاملة لا بدَّ من تقسيم المراحل التي مرَّت بها المسيرة الحديثيّة عبر القرون الأربعة عشر، وبيان ما كان فيها من عطاء وآثار، لنلتمس بعد ذلك آفاق هذه النهضة الخيِّرة إن شاء الله تعالى.



(١) نقلاً عن: مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسنّة.



العناية بالسنّة
في القرن الثالث الهجري



العناية بالسنّة في القرن الثالث الهجري

لقد مرَّت دراسة الحديث الشريف وعلومه بعدّة مراحل، كانت كل مرحلة حاسمة في بابها، خلاصة لعصرها ومقدّمة ممهَّدة للمرحلة التالية بعدها، ويمكن تقسيم هذه المراحل كالتالي، وإن كان يصعب على الباحث تحديد بدايات الظواهر الاجتماعية ونهايتها بكلّ دقة وصرامة، بل تكون تقريبية:

١ ـ **مرحلة التأسيس**: واستغرقت القرن الأول.

٢ ـ **مرحلة التأصيل**: وكانت على مدى القرن الثاني.

٣ ـ **مرحلة النضج والرسوخ**: وكانت على مدى القرن الثالث.

٤ ـ **مرحلة التمحيص والمراجعة والنقد والاستكمال**: وكانت على مدى القرنين الرابع والخامس.

٥ ـ **مرحلة التبويب والجمع والترتيب**: وكانت على مدى القرنين السادس والسابع واستمرَّت حتى القرن التاسع.

٦ ـ **مرحلة الجمود**: وكانت بعد القرن التاسع حتى مطلع القرن الرابع عشر.

٧ ـ **مرحلة الانبعاث والنهضة**: وبدأت من مطلع القرن الرابع عشر حتى يومنا هذا.

وإذا طوينا المرحلتين الأوليين ونظرنا في مرحلة النُّضج

والكمال، لوجدنا أنَّ فترة القرن الثالث الهجري كانت فترة مضطربة فكرياً في المجتمع الإسلامي اضطراباً شديداً، أطلَّت فيها الأفكار من كلِّ جانب، وبدأت مع النصف الثاني وبداية الدولة العباسية، وأرادت كلّ فكرة أن تفرض نفسها بقوة، متذرعة بكل الحجج، ولم تبقَ فكرة من الأفكار التي راجت آنئذٍ إلاّ وحاولت النَّيْل من الحركة الحديثية (المعتزلة، الباطنية، إخوان الصَّفَا، التشيُّع، التصوُّف، القدَرية، الجهمية القائلون بخلق القرآن، المجسمة، الراوندية أتباع ابن الراوندي الزنديق، ومعهم جميع الزنادقة، وغيرهم). وبقدر ما كانت الحركة الفكرية حامية الوطيس، كانت المناهج الحديثية قوية متينة، وأهلها من الصلابة والشدة الفكرية بحيث لم ينل منهم شيء. وفي هذا العصر كان العطاء الحديثي الناضر الذي لم يذبل على امتداد العصور، وكان ما بعده عالة عليه:

أ ـ لقد نضجت في هذه المرحلة **القواعد التأصيليّة** التي يتمُّ على أساسها تمحيص السنَّة النبويّة، والتي سُمِّيت من بعد (مصطلح الحديث)، أو (قواعد علم الحديث)، فلئن كان الشافعي قد ذكر طرفاً منها في رسالته الشهيرة بدوافع بداية المعركة التي ذرَّ قرنها.

فلقد كان للمفاهيم والقواعد التأصيلية في علوم الحديث، التي أشاعها وأذاعها في رسالته التي طافت حلقات الدرس العراقية والحجازية والمصرية وغيرها أبلغ الأثر في وجهة الدراسات الحديثية وتوجيهها، فعندما قرَّر وأكَّد في رسالته أنه لا قول لأحد من الصحابة وغيرهم مع السنّة، كما في قوله: قال: كرهه ابن مسعود، قلنا: وفي أحد مع النبي ﷺ حجة[1].

---

(١) الرسالة، ص٥٤٤.

وقوله: أما ما دلَّت عليه السنَّة فلا حُجَّة في أحد خالف قوله السنَّة[1].

وقوله: يقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه، وإن لم يمضِ عمل من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا[2].

وقوله: لا يحلُّ لمسلمٍ عَلِمَ كتاباً ولا سنَّةً أن يقول بخلاف واحد منها[3].

وهذا قليل من كثير مما ألحَّ عليه في الرسالة جعل وجهة الدراسات الحديثية إلى تخليص حديث رسول الله ﷺ من غيره من أقوال الصحابة والتابعين، وبدأت التصانيف تنحو إلى ذلك، فظهرت المسانيد بجانب المصنَّفات، والمسانيد في نظرنا خطوة منهجية متقدّمة على المصنَّفات وهي ـ أعني: المسانيد ـ تفرد الحديث عن غيره، وكانت المسانيد مقدّمة ضرورية، وأساساً منهجياً لذلك؛ لوجود الصحاح بعدها وفق السنن التي قدّمت الأحاديث التي يحتج بها، وتنطلق الأفهام منها لبناء الفقه والتشريع والفتوى.

وكانت لآرائه التي جمعها في صفات الخبر الذي يلزم قبوله، وتقوم به الحجة؛ أبعد الآثار في وقوف صرح المصطلح الحديثي عالياً شامخاً واضحاً، وغدت المقاييس العلمية التي يحتكم إليها في القبول والرفض مرجعية أساسية لا تتجاوز، وإن كان هناك بعض خلافات في جزئيات، ولكن في عظمها وحلّها محلّ اتفاق.

---

(١) المصدر السابق، ص٥٧٦.
(٢) المصدر السابق، ص٤٥٢.
(٣) المصدر السابق، ص٤٧١.

لقد كان عمل الشافعي حاسماً ومنعطفاً كبيراً في الدراسات الحديثية بل والفقهية، وهو يلخّص جهود أهل الحديث والسنّة لمدة قرن من الزمان قبله في ثلاثة جوانب:

١ ـ وجوب الأخذ بالسنَّة سواء أكانت موافقة للكتاب أو جاءت بأحكام زائدة عليه، لأنها وحي، وفي هذا دمغ الذين يتملَّصون من السنّة، وأتى بالحجج التي تكشف عن شبههم، وخلص إلى إجماع الأمة على ذلك فقال: ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبَّته، جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد، بما وصفت من أنّ ذلك موجوداً على كلّهم(١).

ولم يخرج عبر العصور وإلى يومنا عن هذا الخطّ إلا الذين في قلوبهم مرض. ولا تزال أقوال الشافعي حية نابضة إلى يومنا هذا، وستبقى إن شاء الله، ومنها اقتبس غير واحد من الأئمة، وخاصة ابن حزم، وابن تيمية. . .

٢ ـ أبان أنَّ الحجّة على الخليقة بعد كتاب الله سنَّة رسوله ﷺ، فمتى صحَّ الخبر عنه وثبت لا يقدَّم عليه شيء إلا إذا كان منسوخاً أو بأمور أخرى من السنّة، وفي هذه تقويم وتسديد لحركة الاجتهاد والاستنباط التي يقوم بها الفقهاء وغيرهم في هذا الباب، وغدت كلمته الرائعة المؤثّرة في الأجيال خلاصة لهذا الباب «**إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي**»، وأثر عنه قوله: «**إذا صحَّ لكم الحديث فخذوا به ودعوا قولي**».

---

(١) المصدر السابق، ص٤٥٧ ـ ٤٥٨.

٣ ـ بيان شروط الخبر الذي يلزم قبوله، أعني شروط الصحيح، فأتى في هذا الباب بغرر ودرر، بقيت مرتكز مصطلح الحديث وعلومه، ومن ذلك قوله[١]:

فقال لي قائل: احدد لي ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم خبر الخاصة.

فقلت: خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي إلى النبيِّ ﷺ أو من انتهى به إليه دونه.

ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً، منها: أن يكون من حدَّث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يُحدِّث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ.

وأن يكون ممَّن يؤدِّي الحديث بحروفه كما سمع، ولا يحدّث به على المعنى، لأنّه إذا حدث به على المعنى، وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدرِ لعلَّه يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أدَّاه بحروفه فلم يبقَ وجه يخاف فيه إحالته الحديث.

حافظاً إذا حدَّث به من حفظه.

حافظاً لكتابه إن حدَّث به من كتابه.

إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم.

بريئاً من أن يكون مدلّساً، يحدث عمَّن لقي ما لم يسمع منه.

ويحدِّث عن النبي ﷺ ما يحدّث الثقات خلافه عن النبي ﷺ.

---

(١) المصدر السابق، ص٢٦٩ ـ ٢٧١. وقد أطال في كتابه (جماع العلم واختلاف الحديث) الردود والحجج.

ويكون هكذا من فوقه ممن حدَّثه، حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كلّ واحد مُثبت لمن حدَّثه، ومُثبت على من حدَّث عنه، فلا يستثنى في كلّ واحد منهم عما وصفت...

وكان من أثـر ذلك رفض الحديث المنقطع والمرسل وما عداهما مما فيه علّة في الاتصال أو خلل ونقص في العدالة والضبط.. وما كان ذلك إلا لصرامة المنهج ودقّته ووضوحه والاتفاق عليه، ولهذا قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر في صدر التمهيد وهو يذكر المرسل والمسند والمنقطع والمتصل...: هذه أسماء اصطلاحية وألقاب اتفق الجميع عليها[١]...

ولما جاء القرن الثالث التزموا بهذه القواعد المكتوبة للإمام الشافعي (المتوفَّى ٢٠٤هـ) وغيره، وكتبوا قواعدهم، وأذاعوها على الملأ، وذلك في صنيع عدد من الأئمة، منهم: تلميذ الشافعي الإمام الحميدي (المتوفى ٢١٨هـ)، ومنهم: الإمام مسلم بن الحجاج في مقدّمة صحيحه، وقد فصَّل في هذا الكلام وعمَّقه، وأتى بعمل أهل القرن الأول والثاني وفاقه، ومن ذلك قوله[٢]:

«فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصَّب نفسه محدِّثاً فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة والروايات المنكرة وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة، بعد معرفتهم وإقرارهم بألسنتهم أنَّ

---

(١) التمهيد: ١/١٢.
(٢) مقدّمة الصحيح: ١/٨.

كثيراً مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو مستنكر ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذمَّ الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل: مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عُيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة لما سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل. . . ».

إلى أن يقول: «الواجب على كلّ أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلاّ ما عرف صحّة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتّقي منها ما كان عن أهل التُّهم، والمعاندين من أهل البدع».

وعلى هذا بنى صحيحه، فكان قفزة عالية في تمحيص السنّة وتخليصها، وسما مثله البخاري، وزاد عليه برتبة في تطبيق هذا المنهج الذي اعتمل في أفهام المحدّثين وحلقات درسهم منذ أن أدرك الأوائل ـ منهم ابن عباس وأقرانه ـ ضرورة التحرّي والتدقيق والبحث الشديد، فقال لهم: إنَّا كنّا مرّة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمَّا ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلاّ ما نعرف[1].

وقد وضع أساس ذلك في التمحيص والاحتياط رسول الله ﷺ حين قال فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: «يكون في آخر الزمان كذَّابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإيَّاكم وإيَّاهم، ولا يُضلونكم ولا يفتنونكم»[2].

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه مسنداً موصولاً: ١/ ١٣.
(٢) أخرجه مسلم في مقدّمة صحيحه مسنداً موصولاً: ١/ ١٢.

وفي رسالة أبي داود إلى أهل مكة، وفي العلل الصغير والكبير للإمام الترمذي، وفي القواعد التي نثرها الإمام البخاري في كتبه الجمَّة، بيان لتطبيقهم القواعد وعملهم بما نحا إليه المحدّثون واتَّفقوا عليه، وأرادوا من الفقهاء أن لا يخرجوا عليه، ويعملوا بما سلَّموا به جميعاً من الاحتجاج بالصحيح الثابت.

فقال أبو داود رحمه الله في (رسالته إلى أهل مكة) التي يصف فيها السنن، وأنه وضع كتابه للفقهاء وأهل الاجتهاد والاستنباط[1]:

«سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتب السنن أهي أصحّ ما عرفت في الباب؟.

فاعلموا أنَّه كذلك إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين وأحدهما أقوى إسناداً، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ فربما كتب ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث.

ولم أكتب في الباب إلاّ حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر.

وإذا أعدتُ الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنَّما هو من زيادة كلام فيه، وربما فيه كلمة زائدة على الأحاديث.

وربما اختصرت الحديث الطويل، لأنّي لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك، إلى أن قال: وليس في كتاب السنن الذي صنَّفته عن رجل متروك الحديث

---

(١) انظر: الرسالة، أبي داود، ص٢٢؛ المنهل العذب المورود: ١/ ١٧؛ وشرح العلل، لابن رجب، ص٣٠٢.

شيء، وإذا كان فيه حديث منكر بيَّنت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيَّنته، ومنه ما لا يصحّ مُسْنداً.

وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحُّ من بعض، والأحاديث التي وضعتها في كتاب السُّنن أكثرها مشاهير، وهو عند كلِّ من كتب شيئاً من الأحاديث إلا أنَّ تمييزها لا يقدر عليه كلّ الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم.

ولو احتجَّ رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه. . فأما الحديث المشهور المتّصل الصحيح فليس يقدر أن يردّه علينا أحد».

وعمل الإمام الترمذي في كتابه الجامع أو السنن، وما نثره فيه من قواعد هذا العلم مهم جدّاً في بيان عملهم التمحيصي الدقيق، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الترمذي يبدو أنَّه قد اختصر هذا الكتاب الجامع أو السنن من كتاب أوسع جمع فيه الأحاديث المرفوعة مع الموقوفة والآثار، وقد جاء ذلك في قوله في العلل آخر الجامع، وهو يتحدَّث عن أسانيده إلى أئمة الفقه: «وقد بينَّا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف».

قال الحافظ ابن رجب تعليقاً على ذلك: وكأنَّه رحمه الله له كتاب مصنّف أكبر من هذا فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة مذكورة كلها بالأسانيد، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة، وإنما يذكر فيه قليلاً من الموقوفات.

وذكره في كتاب السنن بيَّن في كتاب العلل الصغير الملحق

بالسنن أنّه معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم خلا حديثين، حديث ابن عباس أنَّ النبيَّ ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر. وحديث النبي ﷺ أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه.

وقد بيَّنَّـا علَّة الحديثين في الكتاب[1].

إلى أن قال: «وإنَّما حملنا على ما في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنّا سئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثم فعلناه لما رجَوْنا فيه من منفعة للناس».

وكان قصده ـ والله أعلم ـ أن يُمَحِّص ويُبيِّن الأحاديث التي يستند إليها الفقهاء في عصرهم في استنباطهم واجتهادهم، ويبيِّن صلاحيتها لذلك، وذكر مع الأحاديث أقوال الفقهاء وهم: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وهؤلاء فقهاء السنن والحديث. وقد أتى بفصل هامّ بيَّن فيه الأئمة المصنّفين الأوائل في الحديث فقال: قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلَّفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه، منهم هشام بن حسان (المتوفى ١٤٧هـ)، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج (المتوفى ١٥٠هـ)، وسعيد بن أبي عَروبة (المتوفى ١٥٦هـ)، وعبد الله بن المبارك (المتوفى ١٨١هـ)، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة (المتوفى ١٨٣هـ)، ووكيع بن الجراح (المتوفى ١٩٨هـ).

---

(١) وقد ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح العلل مما ذكره الترمذي في كتابه نحواً من عشرين حديثاً لم يذهب إليها إلا الفرد النادر من العلماء. انظر: شرح علل الترمذي، ص٤٤ وما بعدها.

وكتب هؤلاء المذكورين معروفة وبعضها وَصَل إلينا ككتب ابن المبارك، وكان لسعيد بن أبي عَروبة كتاب في الطلاق كله، وكتب أخرى كانت تدور بين أهل العلم. . .

قال ابن جُريج: ما دوَّن العلم تدويني أحد، وقال بعض المكيين: خرج ابن جريج إلى باديتهم طرف مكة، فصنّف كتبه على ورق العشر، ثم حوّلها في البياض فكان إذا قدم مكة محدِّث حمل إليه كتابه فيقول: أفدني ما كان في هذه الأبواب.

وقال عبد الرزاق الصَّنعاني (المتوفى ٢١١هـ): أول من صنَّف الكتب ابن جُريج، وصنَّف الأوزاعي حين قدم على يحيى بن أبي كثير كتبه.

قلت: وكان يحيى في اليمن[١].

قال الخطيب البغدادي: «وكان ممَّن سَلَك طريق ابن جُريج في التَّصنيف، واقْتفى أثره في التأليف من أهل عصره، والمدركين لوقته سوى الأوزاعي، وابن أبي عَروبة: الربيع بن صُبيح بالبصرة، وشُعبة بن الحجاج، وحمَّاد بن سَلَمة بها أيضاً جميعاً.

ومَعْمَر بن راشد باليمن، وسفيان الثوري بالكوفة.

وصنَّف مالك بن أنس مُوَطَّأه في ذلك الوقت بالمدينة.

ثم من بعد هؤلاء:

سفيان بن عُيينة بمكة، وهشيم بن بشير بواسط، وجرير بن عبد الحميد بالري، وعبد الله بن المبارك بخراسان، ووكيع بن الجراح،

---

(١) انظر: الجامع، للخطيب: ٢/ ٢٨١.

ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن فضيل بن غزوان جميعاً بالكوفة.

وعبد الله بن وهب بمصر، والوليد بن مسلم بدمشق.

ثم من بعدهم: عبد الرزاق بن همام، وأبو قُرة موسى بن طارق باليمن، وروح بن عبادة بالبصرة.

ثم اتَّسعت التصانيف، وكَثُر أصحابها في سائر الأمصار على تتابع الدهور وكرّ الأعصار..»[1].

وغيرهم من أهل العلم والفضل صنَّفوا، فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل عند الله لما نفع به المسلمين، فهم القدوة فيما صنَّفوا. وهو بهذا أكَّد فضل المصنفين الأوائل في هذا العلم، الذين فتحوا الأبواب، وشرعوا المسالك، فمن يقول غير ذلك لا يسمع قوله ولا يُوزن رأيه.

ويضاف إلى الذين ذكرهم، ما أكَّده أبو داود في (رسالته) من ذكر الكتب الأولى المصنَّفة التي كانت من مصادرهم، وكان لها حضورٌ في حلقات الدرس، وعند التَّصنيف؛ فقال رحمه الله[2]: «وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا كتاب وكيع إلا الشيء اليسير، وعامته في كتب هؤلاء مراسيل، وفي كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس (المتوفى ١٧٩هـ) شيءٌ صالح، وكذلك من مصنَّفات حمَّاد بن سَلَمة (المتوفى ١٦٨هـ)، وعبد الرزاق (المتوفى ٢١١هـ)، وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه في كتب جميعهم.

---

(١) انظر: الجامع، للخطيب: ٢/ ٢٨٢.
(٢) انظر: رسالته إلى أهل مكة، ص٢٥، ٢٦، ٢٨.

ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبيِّ ﷺ، ويكتب أيضاً مثل جامع الثوري، فإنه أحسن ما وضع الناس في الجوامع . . . » .

وما صنعه كذلك من قبل أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وما خلفه أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان وآخرون من أعلام هذا القرن .

ويمكن القول: بأن هذه الفترة قد اكتملت فيها قواعد قبول الخبر، وأصبحت متداولة معروفة، ومحلّ قبول واتفاق في الجملة، وتميّزت القواعد الأخلاقية واشتهرت، ودخلت جميع هذه القواعد طور التدوين كما أسلفنا، والخلود مع السنّة النبوية إلى أن يشاء الله تعالى .

ب ـ وفي هذه المرحلة جمعت النصوص النبويَّة مفردة عن غيرها في صورة مسانيد[(١)] ومصنَّفات، ثم في صورة صِحاح جَوامع، ثم في صورة سُنن نبويَّة على الطريقة الفقهيّة، وبجانب هذه وتلك كانت هناك مؤلَّفات حديثيّة في موضوعات مُفْرَدة خاصَّة. كالعلم والإيمان، والطهور . . . إلخ .

وهذه المؤلَّفات تحصيل ومنهجية، وجمع لمصنَّفات القرن الأول والثاني، وهي كثيرة بأشكال متعدّدة كما جاء عن أبي العالية الرياحي (المتوفَّى نحو ٩٠هـ) أنه كتب أبواباً في الصلاة ومناسك الحج .

---

(١) المسانيد: جمع مسند، وهي الكتب التي توضع بجمع أحاديث كلّ صحابي على حدة، سواء كانت أحاديثه صحيحة أو غير صحيحة، وترتب أسماء الصحابة إما على السابقة في الإسلام، أو على الحروف الهجائية، أو على القبائل . . .

ومكحول الشامي (المتوفى نحو ١١٢هـ)، وأنَّه صنَّف كتاباً في الحجّ رواه عنه العلاء بن الحارث[١].

وحفظ نافع عن ابن عمر أحاديث خاصَّة بالصدقة، وقرأها عليه عدَّة مرَّات[٢]، وهي نسخة كتاب عمر في الصدقة.

وكتب عامر الشَّعبي في الجراحات، والصدقات، والفرائض، والطلاق، وغيرها مما ذكر في ترجمة الشَّعبي (المتوفَّى ١٠٣هـ)، وكتب المروزي أحمد بن علي (المتوفَّى ١٩٢هـ) [عن تسعين سنة] كتاب العلم، ولإسماعيل بن عياش (المتوفَّى ١٨١هـ) المصنَّف والفتن، ولعبد الرحمن بن مهدي كتاب الديات[٣].

ولأبي الزنـاد عبد الله بن ذكوان (المتوفَّى ١٣٠هـ) الفرائض وغيرها.

وليزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، فقيه دمشق (المتوفَّى ١٣٠هـ) كتاب المسائل.

ولمعلى بن منصور (المتوفَّى ٢١١هـ) كتاب الصيام وغيره، وكتب سفيان بن عيينة (المتوفَّى ١٩٨هـ) الجامع، وكذلك سبقه سفيان الثوري (المتوفَّى ١٦٠هـ) في كتاب الجامع، وهما كتابان كانا مُتداولين معروفين...

وأمثال هؤلاء كثير جداً كانوا مرحلة هامة وأساسية في تصنيف الحديث والسنّة وجمعهما، وتمهيداً لمصنَّفات القرن الثالث بما فيها من مَسَانيد، صحاح وسنن...

---

(١) انظر: شرح العلل، لابن رجب، ص٣٩٠.
(٢) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري: ١/٢١٨.
(٣) انظر: المجروحين: ١/٢٢٨.

وقد ذهب العلماء إلى أنَّ أجلَّ المسانيد في تلك الفترة هو مسند أحمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١هـ)، الذي أودع فيه نحواً من ثلاثين ألف حديث، وكان قبله مسند أبي داود الطيالسي (المتوفَّى ٢٠٣هـ)، ومسند عبيد الله بن موسى العبسي (المتوفى ٢١٢هـ). قال الخليلي: وهو أول المسند في ترتيب الصحابة في الكوفة، ومن ذلك مسند أبي بكر الحميدي (المتوفى ٢١٩هـ)، ومسند البارع أبي إسحاق إبراهيم بن نصر السوريني (المتوفى ٢١٠هـ)، ومسند نُعيم بن حماد (المتوفى ٢٢٨هـ)، ومسند مسدد بن مسرهد (المتوفى ٢٢٨هـ)، ومسند يحيى بن عبد الحميد الحمَّاني (المتوفى ٢٢٨هـ)، ومسند علي بن الجَعْد (المتوفى ٢٣٠هـ)، ومسند إسحاق بن راهويه (المتوفى ٢٣٨هـ)، ومسند عبد بن حميد الكَشِّي (المتوفى ٢٤٩هـ)، ومسند يعقوب بن شيبة السَّدوسي (المتوفى ٢٦٢هـ)، ومسند بقي بن مَخْلَد الأندلسي الذي فضَّله ابن حزم على غيره (المتوفى ٢٧٦هـ)، ومسند البزار أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (المتوفى ٢٩٢هـ)، ومسند الحسن بن سفيان (المتوفى ٣٠٣هـ)، وأبي يعلى الموصلي (المتوفى ٣٠٧هـ)، وآخرون كثيرون جداً غيرهم.

ويمكن القول بناءً على ذلك: إنهم جمعوا كلَّ نصوص السنّة الواردة عن النبيّ ﷺ على رأس ثلاثمئة للهجرة، ولم يفتهم شيء ولا يستطيع بعد ذلك أن يضيف أحد إلى السنَّة أيّ شيء.

قال الحافظ ابن عدي الجرجاني[1]: وليحيى الحمَّاني مُسند

---

(١) الكامل: ٧/ ٢٢٩، وقد وصف الإمام الذهبي مسند الحمّاني بـ(الكبير)، انظر: سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٥٢٧، وذكر ابن أبي حاتم أنَّه كان يسرد مسنده أربعة آلاف حديث سرداً ـ أي: حفظاً ـ.

صالح، ويقال: إنَّه أول من صنَّف المسند بالكوفة (المتوفى ٢٢٨هـ).

وأول من صنَّف المسند بالبصرة: مسدد بن مسرهد (المتوفى ٢٢٨هـ).

وأول من صنَّف المسند بمصر: أسد السنّة (المتوفى ٢١٢هـ).

أقول: ومسند مُسدَّد داخل ضمن كتاب (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة)، ويبدو أنَّه صُنِّف بأكثر من حجم كما هو في ترجمته في كتب التراجم.

وداخل في كتاب (المطالب العالية في زوائد الثمانية) للحافظ ابن حجر، وقال: وقد وقع منها ثمانية كاملات، وهي: لأبي داود الطيالسي والحميدي، وابن أبي عمر العدني ومُسَدَّد، وأحمد بن منيع (المتوفى ٢٤٤هـ) عن أربع وثمانين سنة، وأبي بكر بن أبي شيبة (المتوفى ٢٣٥هـ)، وعبد بن حميد الكشِّي، والحارث بن أبي أسامة. . .

وأما المصنَّفات ففي طليعتها مصنَّف أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (المتوفى ٢٣٥هـ)، وهو تالٍ لمصنَّف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (المتوفى ٢١١هـ)، وقد جمع الأول وكذلك الثاني، فأوعى فذكر الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة.

وأما الصِّحَاح فهي نقاوة هذه الكتب الجامعة والمفردة، وخلاصتها جمعاً ومنهجاً وصحّة، فإلى صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، وصحيح مسلم بن الحجاج النَّيْسابوري المنتهى، وعليهما

المدار، وهما منار كتب الحديث، لم يسبقهما سابق، ولم يلحق بهما لاحق.

وقد نخلا كتابيهما من طرق كثيرة جداً وروايات تبلغ الآلاف حتى صفا لهما هذا القدر، قال مسلم: «أخرجت المُسند الصحيح من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة»، وقال: «ليس كلّ حديث صحيح أودعته هذا الكتاب، وإنما أخرجت ما أجمعوا عليه»(١).

وكان البخاريُّ يقول: «أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح»، وجاء عنه قوله: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر»(٢).

وأما السُّنن(٣) فقد كانت في هذه الفترة كثيرة وفيرة، فمن ذلك: سنن سعيد بن منصور (المتوفى ٢٢٧هـ)، وسنن أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (المتوفى ٢٥٥هـ)، ثم السنن الأربعة: سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفَّى ٢٧٥هـ)، وسنن أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (المتوفى ٢٧٥هـ)، وسنن محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى ٢٧٩هـ) المُسَمَّى بالجامع، وسنن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفَّى ٣٠٣هـ)، وبإضافة هذه السنن الأربعة إلى الصحيحين تكون أصول الأحاديث قد اجتمعت، ولبّ السنّة النبويّة قد حُفظ، **قال الإمام النووي: «لم يفت الأصول الخمسة إلا اليسير،**

---

(١) انظر: شروط الأئمة الستة، لابن طاهر، ص١٤.

(٢) انظر: شروط الأئمة الخمسة، لأبي بكر الحازمي، ص٦٤.

(٣) وهي الكتب التي تُرتَّب على نسق كتب الفقه والموضوعات الفقهية: الطهارة، الصلاة، الزكاة... إلخ.

أعني الصحيحين، وسنن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي»[1].

وبهذا، فالسنن كذلك نقاوة الكتب، وخلاصة الجوامع والمسانيد والمصنَّفات، قال أبو داود: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمئة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنت هذا الكتاب، جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمانمئة حديث، وكذلك النَّسائي انتخب وانتقى، والترمذي وابن ماجه.

ومن ذلك سنن أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشِّي (المتوفَّى ٢٩٢هـ)، وسنن الأثرم أبي بكر أحمد بن هانئ صاحب الإمام أحمد (المتوفَّى ٢٧٣هـ)، وهي من الكتب النفيسة، وسنن الخلال أبي علي الحسن بن علي الحلواني (المتوفى ٢٤٢هـ)، ونصوص هذين الكتابين الأخيرين قد استوعبتها وعوَّلت عليها كتب الفقه الحنبلي. وغير هذه الكتب من السنن التي حصرت في هذا العصر.

جـ - وقد واكب جمع النصوص النبويَّة **تراجم الرجال ومعرفتهم**، فقد بدأت في القرن الثاني، ونضجت في القرن الثالث، وظهرت فيه موسوعات الرجال - وهي مفخرة علوم الإسلام وتاريخ الدنيا - وهي كثيرة جداً، وقد حصرناها أو أكثرها في كتابنا (المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل)[2]، ونخصُّ بالذكر هنا، منها:

كتاب: **(التاريخ)** لمحمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى ٢٥٦هـ) الذي حاول أن يستوعب فيه الرواة للحديث من عهد

---

(١) انظر: التقريب مع التدريب: ١/ ٩٩، ط. الثانية بدار إحياء السنّة النبوية.

(٢) انظر: ص٥٦، ويمكن النظر ابتداء من ص٣٥ - ٨٥، لترى ضخامة الجهد ووفرة العطاء في تراجم الرجال وضبط الأحاديث، وكان أكثر ذلك في القرن الثالث الهجري، انظر: الطبعة الرابعة، مكتبة المعارف، الرباط.

رسول الله ﷺ إلى أيامه، وقد بناه على الاختصار، وذكر فيه نحواً من ثلاثين ألف ترجمة، وقال: قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصَّة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب.

ولجلالة هذا الكتاب دخل به شيخه الإمام إسحاق بن راهويه (المتوفى ٢٣٨هـ) على الأمير عبد الله بن طاهر، فقال: أيها الأمير، ألا أريك سحراً؟! قال الحاكم النيسابوري: صنَّف كتاباً في التاريخ جمع أسامي من روي عنهم الحديث من زمن الصحابة إلى زمن خمسين فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة[١].

والكتاب الثاني: هو **(الجرح والتعديل)** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (المتوفَّى ٣٢٧هـ)، فقد جمع فيه علم أبيه، أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي المتوفى (٢٧٧هـ)، وعلم أبي زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي (المتوفّى ٢٦٤هـ)، وهو كذلك كتاب عُمدة في هذا الباب حاول بدوره استيعاب الرواة من لدن الصحابة إلى أيامه في نهاية القرن الثالث الهجري، وهو المطبوع منه نحو (١٨٠٤٠) ترجمة.

والكتاب الثالث: **هو كتاب (الطبقات الكبرى)** لمحمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (المتوفى ٢٣٠هـ)، وقد حاول كذلك أن يترجم لطبقات المحدّثين من أيام رسول الله ﷺ إلى أيامه فجاء كتابه عمدة في بابه.

ويلحق بها كتاب **(الضعفاء الكبير)** لمحمد بن عمرو بن موسى العُقَيْلي (المتوفَّى ٣٢٢هـ)، فإنَّه كذلك عمدة في هذا الباب، ولا

---

(١) انظر: مقدّمة الأصول: ١/ ١٧٢.

يستغني عنه الباحث، فقد ذكر فيه تراجم ألفين ومئة وواحد من الرواة المتكلّم فيهم والمجروحين، وساق الروايات المدللة على ضعفهم، وهم الذين عَرَاهم الجرح ولحقهم القَدح إلى أيامه من المحدّثين، غير ناسين كتب يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل (المتوفَّى ٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (المتوفى ٢٣٤هـ) وأضرابهم، وقد تَشَقَّق من هذه الكتب وغيرها مجموعة من العلوم والمصنَّفات، نذكر منها: معرفة الصحابة، وما ألف فيها من الكتب، وقد اكتملت وانحصرت مع الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفَّى ٨٥٢هـ) في كتابه (الإصابة في معرفة الصحابة)، وقد أفردت كتب الصحابة من هذه الكتب الجامعة لكلٍّ من عرف بالرواية للحديث وحمله، أو جاء له ذكر في الأحاديث والمغازي والفتوح والسير...

وقد لخَّص الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم في صَدْر كتابه (الجرح والتعديل) وهو الإمام الراسخ في هذا الشأن مسيرةَ السنَّة ورواتها إلى هذه الفترة، ومما قال رحمه الله[1]:

«وجدنا النبيَّ ﷺ قد حضَّ على التبليغ في أخبار كثيرة، ووجدناه يخاطب أصحابه فيها، منها أن دعا لهم فقال: نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فحفظها ووعاها حتى يبلّغها غيره.

وقال ﷺ في خطبته: «فليبلِّغ الشاهد منكم الغائب».

وقال: «بلِّغوا عنّي ولو آية، وحدِّثوا عنّي ولا حَرَج».

ثم تفرَّقت الصَّحابة في النواحي والأمصار والثغور، وفي فتوح البلدان والمغازي والإمارة، والقضاء والأحكام، فبثَّ كلُّ واحدٍ منهم

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل، ص٨ وما بعدها.

في ناحيته بالبلد الذي هو به ما وعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ، وحكموا بحكم الله عزَّ وجل، وأمضوا الأمور على ما سنَّ رسول الله ﷺ، وأفتوا فيما سُئلوا مما حضرهم من جواب رسول الله ﷺ عن نظرائها من المسائل، وجرَّدوا أنفسهم مع تقدمة حسن النيّة والقربة إلى الله تقدَّس اسمه لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن، والحلال والحرام حتى قبضهم الله عزَّ وجلّ رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين.

فَخَلَفَ من بعدهم التابعون الذين اختارهم الله عزَّ وجلّ لإقامة دينه، وخصَّهم بحفظ فرائضه وحدوده، وأمره ونهيه وأحكامه، وسنن رسوله ﷺ وآثاره، فحفظوا عن صحابة رسول الله ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار، وسائر ما وصفنا الصحابة به رضي الله عنهم، فأتقنوه وعلموه، وفقهوا ما فيه، فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عزَّ وجلّ، ونهيه بحيث وضعهم الله عزَّ وجلّ ونصَّبهم له؛ إذ يقول عزَّ وجلّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ثم خلفهم تابعو التابعين، وهم خلف الأخيار، وأعلام الأمصار في دين الله عزَّ وجل، ونقل سنن رسول الله ﷺ وحفظه وإتقانه، والعلماء بالحلال والحرام، والفقهاء في أحكام الله عزَّ وجلّ وفروضه وأمره ونهيه، فكانوا على مراتب أربع:

فمنهم: الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ...

ومنهم: العدل في نفسه الثبت في روايته الصدوق في نقله...

ومنهم: الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً...

ومنهم: الصدوق الورع المغفَّل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط. . .

وخامس: قد ألصق نفسه بهم، ودلَّسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته. . .».

ثم ذكر الأئمة الذين تتبَّعوا الرواة، وسبروا رواياتهم، وأحاطوا بما نقلوه من أحاديث وتتبَّعوا الطرق، وحكموا على هؤلاء الرواة من التابعين وأتباع التابعين وأقرانهم من المحدّثين، وحصروا الصحابة الذين رووا الأحاديث النبويّة، وعددوا ما روى كلّ واحد منهم، ومن نقلها عنه من التابعين، فأحصوا بذلك تلاميذهم واحداً واحداً بدءاً بالمكثرين؛ كأبي هريرة رضي الله عنه، الذي روى عنه ـ فيما بلغنا ـ نحو ثمانمئة راو[١] وأكثر، كما يقول البخاري من الصحابة والتابعين، وانتهاءً بمن لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد، قد يكون ابنه وقد يكون غيره. . ومروراً بالمشاهير كعروة الذي صنَّف الإمام مسلم كتاباً في رواته، فكان مجموع الرواة عنه ستة وستين راوياً؛ منهم تسعة من آل بيته، وسبعة وستون من البلدان، منهم تسعة وثلاثون من أهل المدينة، ومثل علي بن الحسين الذي بلغ الرواة عنه ثمانية وأربعين راوياً منهم خمسة من آل بيته.

ومن كان له عدد من الرواة بيَّنوا طبقاتهم ودرجاتهم في ضبط حديثه، وعدّوا ما رووا عنه[٢].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢/ ٥٨٦؛ وتذكرة الحفاظ: ١/ ٣٣.

(٢) انظر: أمثلة كثيرة على ذلك لطبقة التابعين وأتباعهم في كتاب (شرح علل الترمذي)، لابن رجب الحنبلي، ص٣٣٣.

وهكذا بإحصاء تام وعمل شمولي مدهش لمن علم وأنصف، وبهذا وغيره كتب الله البقاء والاستمرار للسنّة حجّةً على العالمين.

د ـ **وأما معرفة علل الحديث**، وبيان ما فيه من القوادح الخفيَّة سواء كانت في المتن أو في الإسناد؛ فيمكن القول: إنَّه في هذا القرن قد مرَّت السنَّة النبويَّة، بمتونها وأسانيدها تحت مجهر النقد، وفُحصت أشدَّ الفحص بكافة المقاييس التي تخطر على بال البشر، حديثاً حديثاً، وكلمةً كلمةً متناً وإسناداً، ومن هنا نشأ علم اسمه علم علل الحديث.

ومن أشهر المؤلَّفات فيه: (العلل)، للإمام علي بن المديني (المتوفَّى ٢٣٤هـ)، بل له فيه مؤلَّفات عديدة، والعلل ومعرفة علم الرجال، للإمام أحمد بن حنبل (المتوفَّى ٢٤١هـ)، والعلل والتمييز، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى ٢٦١هـ)، والعلل، لابن أبي حاتم الرازي في طائفة أخرى غير قليلة ذكرناها في كتابنا (المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل)، وهذه الكتب أصبحت مادة أساسية لكتب الموضوعات والضعاف.

هـ ـ وظهر في هذا القرن **خدمة النصِّ النبويِّ بما يُفسِّر مضمونه اللغوي** بما صار من بعد أساساً للمعاجم العربية.

قال ابن الأثير الجزري (المتوفَّى ٦٠٦هـ) في مقدّمة كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر): «فلا خلاف بين أُولي الألباب والعقول، ولا ارتياب عند ذوي المعارف والمحصول، أنَّ علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية قدراً، وأحسنها ذكراً، وأكملها نفعاً، وأعظمها أجراً، وأنَّه أحد أقطاب الإسلام التي يدور عليها، ومعاقده التي أضيف إليها، وأنه فرض من فروض الكفايات

يجب التزامه، وحقٌّ من حقوق الدين يتعيَّن إحكامه واعتزامه. وهو على هذه الحال من الاهتمام البيّن، والالتزام المتعيّن ينقسم قسمين: **أحدهما**: معرفة ألفاظه، **والثاني**: معرفة معانيه، ولا شك أنَّ معرفة ألفاظه مقدَّمة في الرتبة، لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فإذا عرفت ترتيب المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى، ثم الألفاظ تنقسم إلى مفردة ومركَّبة، ومعرفة المفردة مقدَّمة على معرفة المركَّبة، لأن التركيب فرع عن الإفراد.

والألفاظ المفردة تنقسم قسمين: أحدهما خاص، والآخر عام.

أما العام؛ فهو ما يشترك في معرفته جمهور أهل اللسان العربي مما يدور بينهم في الخطاب، فهم في معرفته شرع سواء أو قريب من السواء، تناقلوه فيما بينهم وتداولوه، وتلقَّفوه من حال الصغر لضرورة التفاهم وتعلّموه.

وأما الخاص، فهو ما ورد فيه من الألفاظ اللغوية، والكلمات الغريبة الحوشية التي لا يعرفها إلاَّ من عُني بها، وحافظ عليها واستخرجها من مظانّها ـ وقليلٌ ما هم ـ فكان الاهتمام أهمّ من سواه، وأولى بالبيان مما عداه، ومقدّماً في الرتبة على غيره، ومبدوءاً التعريف بذكره، إذ الحاجة إليه ضرورية في البيان، لازمة في الإيضاح والأثر والعرفان[1].

وأول من توجَّه إلى هذا الميدان فيما نعلم: النَّضْر بن شميل المازني (المتوفَّى ٢٠٣هـ)[2]، ثم محمد بن المستنير قطرب

(١) النهاية في غريب الحديث: ١/ ٤، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت.
(٢) قال ابن الأثير: وشرح فيه وبسط على صغر حجمه ولطفه.

(المتوفَّى ٢٠٦هـ)، واسم كتابه: غريب الآثار، ثم أبو عَمْرو الشيباني إسحاق بن مرار (المتوفَّى ٢١٠هـ)، ويمكن إحصاء أكثر من عشرين مصنَّفاً في هذا الباب خلال القرن الثالث الهجري.

قال ابن الأثير: «ولم يَخْلُ زمان وعصر ممن جمع في هذا الفن شيئاً وانفرد فيه بتأليف، واستبدَّ فيه بتصنيف، واستمرَّت الحال إلى عهد الإمام أبي سليمان حَمْد بن محمد بن أحمد الخطابي (المتوفى ٢٨٨هـ)، وقد ضبطت هذه المصنَّفات كلمات الحديث ومفرداته ودلَّت على معانيها، وهذا له فائدة جلى فهو إذ يعين معنى الكلمة ودلالتها مفردةً، فهو يعين كذلك دلالة الجملة بمجموعه بما يحدِّد المعنى الإجمالي المقصود، ويصونه عن التأويل البعيد، أو إغراقه في بحار الباطنية التي انتشرت في هذا القرن كما قلنا من قبل.

وإنَّ من أعظم المصنَّفات في هذا الباب كتاب غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الإمام الجليل (المتوفَّى ٢٢٤هـ)، فقد جمع كتابه هذا في أربعين سنة. وكان يقول: هو خلاصة عمري».

قال ابن الأثير الجزري: «فجَمَع كتابه المشهور من الأحاديث والآثار الكثيرة، والمعاني اللطيفة والفوائد الجمّة، فصار القدوة في هذا الشأن فإنه أفنى فيه عمره، وأطاب به ذكره.

ثم تبعه الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدينوري (المتوفَّى ٢٧٦هـ) رحمه الله، فصنَّف كتابه في غريب الحديث والآثار حَذَا فيه حذْو أبي عُبيد، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة في كتاب أبي عُبيد إلاّ ما دَعَت إليه الحاجة من زيادة وشرح وبيان، أو استدراك أو اعتراض، فجاء مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه»، وقال رحمه الله: «وأرجو أن لا يكون بعد هذين الكتابين من غريب الحديث

ما يكون لأحد في مقال»[١].

قال ابن قتيبة (المتوفَّى ٢٧٦هـ): «ورأيتُ أن أفتتح كتابي هذا بتبيين الألفاظ الدائرة بين الناس في الفقه وأبوابه والفرائض وأحكامها، لتعرف من أين أخذت تلك الحروف، فيستدل بأصولها في اللغة على معانيها ـ كالوضوء، والصلاة، والزكاة، والأذان، والصيام، والعتاق، والطلاق، والظهار، والتدبير، وأشباهها مما لا يكمل علم المتفقه إلا بمعرفة أصوله»[٢].

وقد تبسط الناس بعدهما، وقرَّبوا الحديث أكثر، وسهَّلوا الطريق حتى عصر مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (المتوفى ٦٠٦هـ)، الذي جمع (النهاية في غريب الحديث والأثر)، فكان أوْعب كتاب في هذا الباب وأهمّه.

وقد ساهم في هذا الباب معاصره الحافظ المتفنِّن أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي (المتوفَّى ٥٩٧هـ) بكتابه غريب الحديث، وقدَّم له بمقدِّمة مُوجزة فيها إضافة لمقدّمة ابن الأثير، فقال فيها:

«إنَّ رسول الله ﷺ كان عربياً، وكذلك جمهور أصحابه وتابعيهم، فوقع في كلامهم ما كان مشهوراً بينهم، ثم وقعت مخالطة الأعاجم ففشا اللحن، وجهل جمهور الناس معظم اللغة، فافتقر الكلام إلى التفسير، وقد كان جمع شيئاً من غريب الحديث النَّضْر بن شميل، وأبو عبيدة معمر بن المثنّى (المتوفى ٢١٠هـ)[٣]،

---

(١) النهاية في غريب الحديث: ١/ ٦؛ وغريب الحديث، لابن قتيبة: ١/ ١٥٢، ط. وزارة الأوقاف بالعراق.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ١٥١ ـ ١٥٢.

(٣) قال فيه ابن الأثير: كتاب صغير ذو أوراق معدودات.

والأصمعي (المتوفى ٢١٦هـ)[1] في جماعة كانوا في ذلك الزمان، ثم جاء أبو عُبيد القاسم بن سلام (المتوفى ٢٢٤هـ)، فألَّف ذلك المتفرِّق، وزاد فيه، وبسط الكتاب حتى ظنَّ أنه لم يبقَ شيء من الغريب، وإذا به قد أخلَّ بأشياء كثيرة.

وقال أبو سليمان الخطابي: بلغني أنَّ أبا عبيد مَكَثَ في تصنيف كتابه أربعين سنة يسأل العلماء عمَّا أودعه من تفسير الحديث.

وجمع الغريب إبراهيم الحربي (المتوفى ٢٨٥هـ)، ثم جمع أبو محمد بن قتيبة (المتوفى ٢٧٦هـ) ما فات أبو عُبيد، وقال: «أرجو أن لا يكون بقي بعد كتاب أبي عبيد وكتابي من الغريب ما فيه مقال»، وقويت الظنون بأنه لم يبقَ منه شيء، وإذا أشياء قد فاتتهما ألَّفها أبو سليمان الخطابي، وفاتته أشياء.

ثم جمع أبو عُبيد الهروي (المتوفى ٤٠١هـ) صاحب (الغريبين) كتاباً أوهم فيه أنَّه لم يبقَ شيء، وإنَّما اقتصر على ما ذكره الأزهري في كتاب (التهذيب)، ورأيته قد أخلَّ بأشياء، وذكر أشياء ليست بغريبة فلا تحتاج إلى تفسير.

فرأيت أنَّ بذل الوسع في جمع جميع غريب حديث رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم، وأرجو أن لا يشذّ عني مهم من ذلك، وأن يغني كتابي عن جميع ما صنف في ذلك».

وأختم هذه الفقرة بكلمة للإمام البيهقي (المتوفَّى ٤٥٨هـ)، إذ يقول[2]:

---

(١) قال فيه ابن الأثير: أحسن فيه الصنع وأجاد.

(٢) انظر: مناقب الشافعي: ٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢.

«والذي ينبغي ذكره أنَّ الحديث في الابتداء كانوا يأخذونه من لفظ المحدّث حفظاً، ثم كتبه بعضهم احتياطاً، ثم قام بجمعه ومعرفة رواته، والتمييز بين صحيحه وسقيمه جماعة لم يخفَ عليهم إتقان المتقنين من رواته، ولا خطأ من أخطأ منهم في روايته، ثم لو زيد في حديث حرف أو نقص منه شيء أو غير منه لفظ يغير المعنى، وقفوا عليه وتبيَّنوه، ودوَّنوه في تواريخهم، حتى ترك أوائل هذه الأمة أواخرها ـ بحمد الله ـ على الواضحة.

فَمَنْ سَلَك في كلِّ نوعٍ من أنواع العلوم سبيلهم، واقْتدى بهم صار على بيّنة من دينه».

وبعد هذا نستطيع القول: إنَّ القرن الأول والثاني والثالث قد ضُبطت فيها السنَّة النبويّة ضبطاً مُحكَماً في رجالها عدالةً وجرحاً، وأسانيدها اتِّصالاً وانقطاعاً، ومتونها زيادةً ونقصاناً، ولغتها أداءً ودلالةً، ونقلها تصنيفاً وتأليفاً، وفقهها استنباطاً واستدلالاً، فقد كان المجتهدون كلهم في هذه الفترة. واتَّضحت قواعد نقلها ومنهاجها.. فلم يبقَ بعد هذه القرون الثلاثة إلاَّ تتمَّات تحسينيَّة، وإضافات تُضيء بعض الجوانب، وهذه بجانب تلك بسيطة محدودة.

ولا بدَّ لنا من الإشارة في ختام هذه الفقرة أنَّ علماء الحديث قد قرَّروا أنَّ رأس سنة ثلاثمئة حد فاصل بين عصرين بالنسبة للسنة النبوية[1]، وغدت السنَّة كلّها مدوَّنة في الكتب والمصنَّفات، وعنها تؤخذ وإلى هذه الدواوين المرجع، وهو أمر في غاية الأهمية.

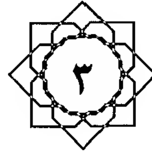
أما عن الفقه والاستنباط فلم ينفصل يوماً عن السنّة، وقد كان

---

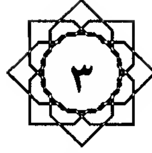
(١) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي: ١/ ٤، ط. البابي الحلبي بمصر.

يفوت الأوائل بدءاً من الصحابة وحتى التابعين وأتباع التابعين شيءٌ من السنَّة في الموضوع أو الباب، ولكن في القرن الثالث أصبحت أرضيَّة الاستنباط والأحاديث الواردة مجموعة ميسورة لمن قصدها ـ وتبين صحيحها مما فيه ضعف أو علَّة، وبذلك أصبحت طريق السنَّة لاحبة واضحة موثَّقة بيِّنة.

* * *



السنَّة في القرنين الرابع والخامس الهجريين



السنَّة في القرنين الرابع والخامس الهجريين

وفي القرنين الرابع والخامس تعرَّض إنتاج القرن الثالث للمراجعة والنقد والتَّمحيص والاستكمال والحصْر، وظهر في هذين القرنين نوابغ تابعوا المسيرة الحديثية بمؤلَّفات هامة:

أ ـ ففي مجال **القواعد الحديثيَّة** ظهرت قواعد هذا العلم مُتميِّزة مفردة في مؤلَّفات جامعة، ككتاب (المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي)، للإمام الحسن بن عبد الرحمن بن خَلَّاد الرامهرمزي (المتوفَّى ٣٦٠هـ)، فقد أودع الرامهرمزي كتابه نُبذاً من قواعد المحدّثين وطرائقهم في ضبط السنّة النبوية ونقلها، فمن ذلك: التَّعالي والتنزُّل في الإسناد، وكتابة الحديث وحفظه، وصفات المحدِّث الذي يجوز الأخذ عنه، وطُرق التلقِّي للحديث وأدائه، كالسماع والعرض، والإجازة والوصية والوجادة، والمذاكرة والمعارضة، والإملاء والاستملاء، وعقد مجالس الحديث وسرده، وتقويم اللحن في الحديث، وضَبْط الأسماء المُشْكلة في أسماء رواة الحديث مع نماذج من ذلك، ومَنْ عُرِف منهم بلقبه أو نعته، ومَنْ رَحَلَ إلى الأقطار في طلب الحديث.. في مباحث أخرى.

وقد افتتح كتابه بفَضْل الناقلين للسنّة، وتصحيح النيَّة في طلبها، والسنّ التي يصلح فيه الغلام لطلب الحديث، وخَتَم كتابه بالمصنِّفين الأوائل في علوم السنَّة، وذكر أبرز أعلامها الذين دارَ عليهم الإسناد، وقد أتى في ذلك بغُرر من منهج المحدِّثين ومَسَالكهم

في هذه القضايا، ولم يَسْتوعب قواعد المحدِّثين التي كانت قبله، ولم يحطْ بها، ومنها ما هو مُدوَّن في كتب سائرة معروفة قبله بدهر، إلاّ أنَّ الأمر الذي ينبغي الوقوف أمامه في كتاب الرامهرمزي وأضرابه الذين كتبوا في المصطلح في هذه الفترة أنهم كانوا ينقلون هذه القواعد والضوابط والمناهج عن أعلام هذا العلم من القرن الأول والثاني والثالث، فهم الذين أصَّلوها، وطبَّقوها، وعملوا بها، وكان له ولأضرابه في ذلك فضْل جمعها وتنسيقها، وإبرازها مُفْرَدة في كتب خاصَّة.

وقد عاصره وباراه في ذلك كثيرون، منهم: الحافظ الثقة المعمَّر أبو الفضل صالح بن أحمد التميمي الهمذاني صاحب المصنَّفات الغزيرة (المتوفى ٣٨٤هـ)، وقد صنَّف مجموعة كتب منها: (سنن التحديث)[1]، ويبدو أنه من هذه البوابة التي طرقها الرامهرمزي.

و(معرفة علوم الحديث) للحاكم النَّيْسابوري (المتوفَّى ٤٠٥هـ)، وكتبه الأخرى في المصطلح كـ(المدخل إلى الصحيح)، و(مُزكِّي الأخبار) وغيرها، وكان كتاب: (معرفة علوم الحديث) خطوة كبيرة في طريق تخليص قواعد المحدِّثين ومناهجهم، فقد أودعه اثنين وخمسين نوعاً من أنواع مصطلح الحديث وقواعده، وكل نوع ركن في هذا العلم، وزياداته في ذلك على الرامهرمزي كثيرة وبارزة، فمن ذلك: المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعنعن، والمرسل، والمسلسل، والمدرج، والمسند، والموقوف، والمشهور، والصحيح، والغريب، والفرد، والمدلس، والمعلول،

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٨٦.

والشاذ، والمشكل، والمحكم ـ أي: الذي لا معارض له ـ وزيادة الثقات، والتَّصحيف، والجرح والتعديل، ومعرفة الصحابة والتابعين وأولادهم والإخوة والأخوات، والأنساب، والألقاب، والكنى، والموالي، والأقران، والأئمة المشهورين، والبلدان وبعض طرق الرواية . . . وغير ذلك، فكانت هذه المباحث تخليصاً جيداً وواضحاً لعلوم الحديث، مع بيان أهميَّة كلِّ نوع، وموقعه في علوم الحديث، بكلام إمام راسخ في الصنعة، عارف بتاريخ هذا العلم ومصنَّفاته، وإن كان كتابه على جمعه وغزارته يحتاج إلى شيء من الترتيب والتهذيب. وبقي هذا الكتاب وكتابه (المدخل إلى علم الصحيح) مدار بحث واقتباس ونقاش من كلّ من جاء بعده.

وهو بدوره ينقل هذه القواعد عن السابقين بسنده، ويعزوها لأهلها في القرن الأول والثاني والثالث.

وكَتَبَ تلميذه أبونُعيم الأصبهاني (المتوفَّى ٣٦٠هـ) مُسْتَخْرجاً على كتاب شيخه الحاكم النيسابوري (معرفة علوم الحديث)، قال الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر): وتلاه ـ أي: الحاكم ـ أبو نُعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجاً، وأبقى أشياء للمُتعقِّب[١].

لكن اسم كتاب أبو نُعيم لم أجد مَن نصَّ عليه سوى ما ذكره الإمام الذهبي في ترجمة أبي علي الحسن بن أحمد الحداد تلميذ أبي نُعيم ما سمعه من شيخه ورواه عنه من تآليف، وفيها كتاب: (علوم الحديث)[٢].

---

(١) انظر: ص٣٤.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٩/٣٠٦.

ولأبي نُعيم عدَّة كتب وأجزاء تدخل في نطاق علوم الحديث ومناهجه[1].

وكَتَبَ أحمد بن الحُسين البيهقي، الإمام الحافظ العلاَّمة شيخ خُراسان (المتوفَّى ٤٥٨هـ)، وألَّف مؤلَّفات تبلغ ألف جزء، ممَّا لم يسبقه إليها أحد، جَمَعَ بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث وَوَجْهِ الجمع بين الأحاديث، واسْتَفَادَ من علم الشافعي كثيراً، وَخَدَمَ مذهبَهُ، وبُورِكَ له في علمِهِ لحُسْن صدقِهِ وقوَّة فهمه وحفظه كما يقول الذهبي، وعمل كتباً لم يُسْبق لتحريرها، وفيها عدة كتب تدخل في علم المصطلح، ككتاب (المدخل)، وكان يُصدِّر كتبه بمقدِّمات اصطلاحية مهمة ونافعة.

وكَتَب الحافظ الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، مؤلَّفات استوعبت كتب السابقين في القواعد الاصطلاحيَّة وأكملتها، وهي عديدة ومتنوعة يأتي في طليعتها كتاب: (الكفاية في علم الرواية)، الذي شخَصت الأبصار إلى رؤيته وطمحت النفوس إلى قراءته وروايته.

قال رحمه الله في مقدمته[2]: «وأنا أذكر بمشيئة الله تعالى وتوفيقه في هذا الكتاب ما بطالب الحديث حاجة إلى معرفته، وبالمتفقه فاقة إلى حفظه ودراسته، من بيان أصول علم الحديث وشرائطه، وأشرح من مذاهب سلف الرواة والنَّقَلة في ذلك ما يكثر نفعه، وتعمّ فائدته، وليستدل به على فضل المحدِّثين، واجتهادهم في حفظ الدين، ونفيهم تحريف الغالين، وانتحال المبْطلين، ببيان

---

(١) انظر: كتاب الضعفاء له بتحقيقنا، ص١٢ وما بعدها.

(٢) انظر: ص٣٧.

الأصول من الجرح والتعديل والتصحيح والتعليل، وأقوال الحفاظ في مراعاة الألفاظ وحكم التدليس، والاحتجاج بالمراسيل، والنقل عن أهل الغفلة ومن لا يضبط الرواية، وذكر من يرغب عن السماع منه لسوء مذهبه، والعرض على الراوي، والفرق بين قول: حدَّثنا وأخبرنا، وأنبأنا، وجواز إصلاح اللحن والخطأ في الحديث، ووجوب العمل بأخبار الآحاد، والحجة على من أنكر ذلك، وحكم الرواية على الشكّ وغلبة الظن، واختلاف الروايات بتغاير العبارات، ومتى يصحّ سماع الصغير، وما جاء في المناولة، وشرائط الإجازة والمكاتبة، وغير ذلك مما يقف عليه مَنْ تأمَّله ونظر فيه إذا انتهى إليه».

وهذه المباحث صُلْب علوم الحديث وقَضَاياه، وفي الكتاب مباحث أخرى جدّ هامة.

وللخطيب كتاب آخر في علوم الحديث متمم لهذا الكتاب، وهو كتاب (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، ذكر فيه نقلة الحديث وما هم في حاجة إلى معرفته واستعماله من الأخذ بالخلائق الزكية والسلوك للطرائق الرضية في السماع والتحمُّل، والأداء والنقل، وسنن الحديث ورسومه، وتسمية أنواعه وعلومه، على ما ضبطه حفاظ أخلاقنا عن الأئمة من شيوخنا وأسلافنا، ليتَّبعوا في ذلك دليلهم[1]...

وذكر فصولاً ممتعةً عن طرائق المحدِّثين ومناهجهم في الأخلاق والآداب، ومجالس الحديث، وآلات النسخ والكتابة

---

(١) انظر: الجامع: ١/ ٧٩.

والخط، وطرائق الحفظ، ومن يحدث ومن لا يحدث، والتصحيف، ولباس المحدثين ومروءتهم، والرواية من الحفظ أو الكتاب، واللحن والإعراب، والرحلة في طلب الحديث، وما يكتبه المحدث، وطرائق التصنيف... إلخ.

وقد صنَّف الخطيب قبل الجامع كتاب (شَرَف أصحاب الحديث)، وذكر فيه ما رُوي عن رسول الله ﷺ في الحثِّ على التَّبليغ، وفضْل النَّقل لما سمع منه، ثم ما رُوي عن الصحابة والتابعين، ومَنْ بعدهم من العلماء الخالفين في شرف أصحاب الحديث وفضلهم...

وله في علوم الحديث كتب كثيرة، منها: (تقْييد العلم)، و(الرحلة في طلب الحديث)، و(السابق واللاحق)، و(الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة)، و(الفصل للوصل المدرج في النقل)، وهي مطبوعة، و(موضح أوهام الجمع والتفريق)، و(بيان المزيد في متصل الأسانيد)... وغير ذلك[1].

وقد جمع الخطيب في كتبه هذه المتفرِّقة علوم الحديث، وقواعد المحدِّثين واستوعبها حتى غدت كتبه مَعْبراً فاصلاً بين السابقين قبله والتالين له، وغَدَا هذا المَعْبَر لا بدَّ منه في معرفة علوم الحديث.

قال ابن ماكولا: كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان ممَّن شاهدناه، معرفةً وحفظاً، وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ، وتفنُّناً في علله وأسانيده، وعلماً بصحيحه وغريبه، وفرده ومنكره ومطروحه.

---

(١) نزهة النظر، ص٣٤ ـ ٣٥.

قال الحافظ ابن حجر[1]: «ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي، فصنَّف في قوانين الرواية كتاباً سمَّاه (الكفاية)، وفي آدابها كتاباً سمَّاه: (الجامع لأخلاق الراوي وآداب والسامع)، وقلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلاَّ وقد صنَّف فيه كتاباً مُفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة (المتوفى ٦٢٩هـ): كلُّ مَنْ أنصف عَلِمَ أنَّ المحدِّثين بعد الخطيب عيال على كتبه».

وبذلك تكون علوم الحديث قد بلغت ذروتها ووضوحها، وتميُّز مصنَّفاتها على يد الخطيب البغدادي وأضرابه، وكان الخطيب وأهل عصره ينقلون أخبارهم ومعلوماتهم بالأسانيد وينسبونها إلى أهلها من السالفين بدءاً بالحديث النبوي الشريف، ومروراً بأقوال الصحابة والتابعين، وبالذين جاؤوا بعدهم من بُناة هذا العلم ومؤسِّسيه وأعلامه.

وفي عصر الحاكم ـ القرن الرابع ـ وعصر الخطيب البغدادي ـ النصف الأول من القرن الخامس ـ أصبح مصطلح (علوم الحديث، وعلوم الرواية) يدلاّن على هذه القواعد والمناهج والمعارف التي نقلت بها السنّة النبويّة، وضبطت، وحفظت.

وكذلك كتب الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (المتوفَّى ٤٣٦هـ) كجامع بيان العلم وفضله، ومقدِّمته الاصطلاحية للتمهيد، فقد أتى فيها بغُرر من قواعد المحدِّثين ومصطلحاتهم، وصدَّرها بقوله: باب معرفة المرسل، والمسند، والمنقطع، والمتصل، والموقوف ومعنى التدليس.

---

(١) انظر أكثرها في: تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٣٨؛ وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٨٩.

قال أبو عمر: هذه أسماء اصطلاحية، وألقاب اتَّفق الجميع عليها[١]، وأنا ذاكر في هذا الباب معانيها. . .

وبدأ يفسِّرها ويبيِّن دلالاتها وموقف العلماء منها والتزامهم بمقْتضاها.

وتحدَّث عن الرواية وعن العدول والثقات، وبيَّن مُسْتنَدَها من الحديث الشريف: «من روى عني حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين»، ونقل هذا عن أعلام الحديث وأئمة الدين، كابن عون، وابن سيرين، والقاسم بن محمد، وإبراهيم النخعي. . . ومن بعدهم، وبيَّن كيف كانوا يفتّشون عن الأسانيد، ويبحثون عن عدالة الرواة. .

وقد أبدى في مقدّمته هذه نظرات عميقة في الرواية والدراية، وقواعد علم الحديث التي كان ينقلها عن الأسلاف السابقين[٢].

وأما كتابه القيِّم الفائق: (جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله)، وإنْ كان تحدَّث فيه عن العلم وفضله بصفة عامة إلاّ أنه أتى فيه بفصول رائقة في علوم الحديث وتدوينه وكتابته، ومُعارضة الكتب وضبطها وإصلاح الخطأ، وتتبُّع الألفاظ والمعاني، **وتقسيم السنّة إلى متواتر يجب العمل به قطعاً ويكفر جاحده**، وخبر آحاد. . وحكم الإكثار من الرواية. . وصفات أهل الحديث، وحكم جرح العلماء بعضهم لبعض، وطرق التلقِّي للرواية والأداء لها. .

---

(١) انظر: التمهيد: ١/ ١٢.

(٢) وقد طبعت مفردة محققة بتحقيق العلاّمة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله ـ ضمن كتاب (خمس رسائل في علوم الحديث).

وموقع السنَّة من القرآن الكريم، وموقف أهل العلم من البدع، وختمه بفضل النظر في الكتب، وحمد العناية بالدفاتر..

فكان هذا الكتاب حديقة ذات بهجة لأهل الحديث خاصَّة، ولكلِّ متعلِّم وعالم عامةً، وكتاباه هذان: التَّمهيد في مقدّمته، وجامع بيان العلم وفضله؛ يكمل كل منهما الآخر في بيان قسط غير قليل من علوم الحديث ومُصطلحه؛ لذلك لَقِيا القَبول والاسْتحسان في حلقات العلماء على مرِّ السنين والأعصار.

وهذه التي ذكرناها فيما تقدَّم كتب مطبوعة، ومصنَّفات سائرة ذائعة مسموعة، هي دليل على نظائر لها وأمثال، مما لم يقدر لي الاطِّلاع عليه، أو بقي في حيِّز المخطوط، وقد يظهر إن شاء الله فيُعطي الصُّورة على المعرفة الحديثيَّة بأجْلى مما هي عليه في هذه الحال، لأنَّ هؤلاء النَّفر القليل المذكورين في كتائب علمية تفوق الحصر، وفي شرق الأرض وغربها، ولم يكونوا وحدهم في ميدان التصنيف والتأليف، ولكنهم عنوان بارز، ومثال صحيح لفترة معينة من تاريخ السنّة الشريفة ودراساتها.

ب ـ **وأما جمع النصوص النبوية**، فقد ظهرت مؤلَّفات ذات شأن في هذين القرنين، وطليعتها: **(المسند الصحيح المختصر عن النبيِّ ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ، من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار)، لإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (المتوفَّى ٣١١هـ)، وقد اختصره من كتاب أكبر وأوسع، وبلغ للمتأخّرين ربع هذا الكتاب، ودخل في المصنَّفات الجامعية، ثم طبع مستقلاً، وهو مفيد وقوي في بابه.**

و(المنتقى من السنن المسْندة عن رسول الله ﷺ في الأحكام)،

لأبي محمد بن علي بن الجارود النيسابوري (المتوفَّى ٣٠٧هـ)، وقد جمع أبو محمد بن الجارود في كتابه (الأحاديث التي عليها مدار الأحكام)، فكان ما أودعه فيه حسب المطبوع، ألفاً ومئة وأربعة عشر حديثاً وكلّها صحيحة أو حسنة، ويذكر فيها الضعيف الذي يختلف النقَّاد في الحكم عليه عادة، فبعضهم يحسِّنه أو يصحِّحه، وبعضهم يضعّفه، وذلك نادر فيه. وقد أثنى على كتابه هذا غير واحد من الأئمة.

و(**المسند الصحيح**)، للإمام الحافظ أبي عَوَانَة، يعقوب بن إسحاق النيسابوري ثم الإسفراييني (المتوفَّى ٣١٦هـ)، وقد خرَّجه على صحيح مسلم، وكان يزيد في آخر الأبواب أحاديث، وقد طبع بعضه، وكان هذا الإمام ممَّن قام بمحاولة إتمام جمع الحديث الصحيح، ولهذا نحا نحوه شيخه مسلم بن الحجاج فضمَّ زيادات مهمة على صحيحه.

و(**الصحيح**)، للحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن البغدادي (المتوفَّى ٣٥٣هـ)، وأبو علي إمام كبير، نزل مصر وأكثر التَّرحال ما بين أقصى المشرق إلى نهر النيل، وهو أول من أدخل صحيح البخاري إلى مصر، إذ سمعه بخراسان من محمد بن يوسف الفربري.

قال الحافظ الذهبي: «جمع وصنَّف، وجرح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل، ولم نرَ تواليفه، وهي عند المغاربة. وقال: وكان ابن حزم يثني على صحيحه المنتقى، وفيه غرائب»[1].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٦/ ١١٧؛ وتذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٣٧.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة ابن حزم: وقد ذكر لابن حزم قول من يقول: أجلُّ المصنَّفات الموطأ، فقال: بل أوْلى الكتب بالتعظيم الصحيحان، وصحيح سعيد بن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ. . .[1].

قلت: وقد روى له ابن خير الإشبيلي في (فهرسته) المصنَّف فقال: مصنف أبي علي بن السَّكَن في السنن جمع فيه سنن المصنَّفات الأربعة، كتاب البخاري، ومسلم، وأبي داود، والنسائي، وساق بسنده إلى أبي الوليد الفَرَضي قوله: من كان عنده مصنف ابن السكن لم يبقَ عليه من الحديث كبير شيء، أو كلام هذا معناه[2].

و(**التقاسيم والأنواع**) للحافظ أبي حاتم بن حبَّان البُسْتي (المتوفَّى ٣٥٤هـ)، الذي قَصَد فيه أبو حاتم أن يجمع ما صحَّ وصَفَا من السُّنن ويضعها في مواضعها مفسَّرة يسهل الاستِنْباط منها، ولا يغلط المجتهد والدارس في معناها والعمل بها، وهذا واضحٌ من مقدِّمته العلمية القيِّمة التي صَدَّر بها كتابه واحتفظ بها الأمير علاء بن بلبان الفارسي في (**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان**).

قال رحمه الله[3]: «وإنِّي لمَّا رأيتُ الأخبار طرقها كثُرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلَّت لاشتغالهم بكتب الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجوراً لا يُكتب، والمنكر المقلوب عزيزاً يُستغرب، وأنَّ من صحَّح السنن من الأئمة المرضيين وتكلَّم عليها من أهل الفقه والدين، أمعنوا في ذكر

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ١١٥٣؛ وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٠٢.

(٢) انظر: ص١٢٥.

(٣) الإحسان: ١/ ١٠٢.

الطرق للأخبار، وأكثروا من ذكر المعاد للآثار، قصداً منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفَّاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلّم على ما في الكتاب، وترك المقتبس التحصيل للخطاب.

فتدبَّرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلّمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين، فرأيتها تنقسم خمسة **أقسام متساوية،** متفقة التقسيم غير متنافية:

فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها.

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها...».

إلى أن يقول: «ثم نملي الأخبار بألفاظ الخطاب بأشهرها إسناداً، وأوثقها عماداً، من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها، لأن الاقتصار على أتمّ المتون أولى، والاعتبار بأشهر الأسانيد أحرى من الخوض في تخريج التكرار، وإن آل أمره إلى صحيح الاعتبار».

ثم فصَّل أنواع الأوامر فبلغ بها مئة وعشرة أنواع يجب على كلّ منتحل للسنّة أن يعرف فصولها، وكل منسوب إلى العلم أن يقف على جوامعها لئلا يضع السنن إلا في مواضعها، ولا يزيلها عن مواضع القصد عن سننها، وتتبع النواهي فوجدها تدور على مئة نوع وعشرة بيَّنها وفصَّلها كذلك.

ووجد إخبار المصطفى عمَّا احتيج إلى معرفتها تدور على ثمانين نوعاً، وفصَّل القول فيها.

ووجد أنَّ أقسام الإباحات تدور على خمسين نوعاً وفصَّل القول فيها، ووجد أنّ أفعال النبيّ ﷺ التي انفرد بها تدورُ على خمسين نوعاً عدَّدها وبيَّنها.

ثم قال: «فجميعُ أنواع السُّنن أربعمئة نوع على حسب ما ذكرنا».

وهذه هي خطَّته في تفسير السنن والتفقّه فيها، ولعلَّه بذلك يشقّ طريقاً جديداً يجافي فيه أهل الجمود من حَمَلة السُّنن، ويردّ على من اشتغل في الأصول بالقياس المنكوس، وأمعن في الفروع بالرأي المنحوس، كما يقول هو.

ثم بيَّن طريقه في الانتقاء للصحيح الذي يعتمده ويصْطفيه من الطرق المتكاثرة للأخبار، والأسانيد المتشعّبة للآثار، فقال: «وأما شرطنا في نقل ما أودعناه كتابنا هذا من السنن، فإنَّا لم نحتجّ فيه إلا بحديث اجتمع في كلّ شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.

«فكلُّ من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه،

وبنينا الكتاب على روايته، وكلّ من تعرَّى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتجّ به».

ثم بدأ يفسّرها واحدة تلوَ الأخرى بكلامٍ دقيق أثَّر بعده في الأجيال، ونال مع الأيام الاهتمام والاحتفال، وتناقلته حلقات الدرس العراض الطوال.

فكان في عمله هذا وما تمَّمه في كتاب (المجروحين والثقات) مَعْلَماً بارزاً في تاريخ هذا العلم ومناهجه، وقد كان واسعَ الرحلة، كثير الشيوخ طوَّافاً في الآفاق، وكذلك كان المبرزون في السنَّة من أهل عصره، قال رحمه الله: «ولعلَّنا كتبنا عن أكثر من ألف شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية».

ويمكن التأكيد مما تقدَّم على جانبين:

١ ـ محاولته جمع ما يستدلّ به على الأحكام والتشريع والآداب من السنن، وتخليصه من غيره.

٢ ـ بيان أحوال الرواة والأسانيد التي تصلح روايتها للاستدلال ويحتجّ بها، وذلك بفحص آراء السابقين عليه في الحكم على المتون، وتعديل الرواة وتجريحهم، فبلغ في قصده هذا شأواً بعيداً شغل من بعده، وأفاد الأجيال شكر الله له سعيه، وأودع كتابه حسب ترتيب ابن بلبان الفارسي (سبعة آلاف وأربعمئة وواحداً وتسعين حديثاً).

وللحافظ ضياء الدين المقدسي (المتوفى ٦٤٣هـ) جزء علَّقه في مآخذ على صحيح ابن حبان، لخَّصه الذهبي في (سير أعلام النبلاء)[١]، وهي مآخذ قليلة مغمورة في بحر هذا الإمام.

---

(١) ١٦/٩٨.

ومنْ تأمَّل مصنَّفاته التي ذكرها الخطيب البغدادي بقوله[1]:
«ومن الكتب التي تكثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به واصفها ـ مصنّفات أبي حاتم محمد بن حبَّان البُسْتي التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السِّجزي، وأوقفني على تذكرة بأساميها، ولم يقدَّر لي الوصول إلى النظر فيها، لأنها غير موجودة بيننا ولا معروفة عندنا، وأنا أذكر منها ما استحسنه سوى ما عدلتُ عنه واطَّرحته...».

فذكر قرابة خمسين كتاباً، ثم قال: «ومن آخر ما صنَّف كتاب الهداية إلى السنن، وقَصَد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه.

يذكر حديثاً ويترجم له، ثم يذكر من يتفرَّد بذلك الحديث، ومن مفاريد أي بلد هو، ثم يذكر تاريخ كل اسم في إسناده، من الصحابة إلى شيخه بما يُعرف من نسبته ومولده وقوته وكنيته، وقبيلته وفضله وتيقّظه، ثم يذكر ما بذلك الحديث من الفقه والحكمة، وإنْ عارضه خبر آخر تلطَّف للجمع بينهما حتى يعلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معاً، وهذا من أنبل كتبه وأعزّها».

إنَّ مصنَّفات هذا الإمام وأمثاله من علماء السنّة في هذه الفترة تؤكِّد أنَّ أعمال أهل هذا القرن كانت تمحيصاً وتكميلاً وتتميماً لأعمال أهل القرن الثالث، مما جَعَل القرون التوالي على المحجَّة الواضحة والطريق اللاحبة في معرفة السنّة النبويَّة وتلقّيها غضّة طريّة صحيحة نقية.

---

(١) انظر: الجامع، للخطيب البغدادي: ١/ ٣٠٣ـ ٣٠٤.

و(**المعجم الكبير**)، و(**الأوسط**)، و(**الصغير**)، للإمام أبي القاسم الطبراني (المتوفَّى ٣٦٠هـ) الإمام الحافظ المعمَّر محدِّث الإسلام، ومعجمه الصغير في مجلد أورد فيه عن كلّ شيخ من شيوخه حديثاً، وفي قُرابة ألف ومئتي حديث[١].

ومعجمه الكبير يقع في مئتي جزء حديثي، وقد طبع منه خمسة وعشرون مجلَّداً وفيه نقص[٢]، وهو معجم أسماء الصحابة وما رووه، لكن ليس فيه مسند أبي هريرة، ولا استوعب حديث الصحابة المكثرين، وفيه آلاف الأحاديث، ومعجمه الوسط في مجلَّدات[٣]، وهو على ترتيب مشايخه المكثرين، وغرائب ما عنده عن كل واحد منهم، وقد نقل عنه أنه كان يقول: هذا الكتاب روحي.

وقد بلغت مؤلَّفاته أكثر من مئة مصنَّف خلال عمر استمرّ مئة عام وعشرة أشهر، وتمثِّل هذه المصنّفات أنموذجاً لجهود علماء الحديث في خدمة السنّة وكما قدَّمنا في الحديث على ابن حبَّان.

و(**المستدرك على الصحيحين**)، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن البيِّع الحاكم النّيْسابوري (المتوفَّى ٤٠٥هـ)، وكانت محاولة أبي عبد الله الحاكم من أوسع المحاولات في جمع الصحيح الذي غدا مقياسه كتابي البخاري ومسلم ومحاكاتهما، فَجَمَع فيه كثيراً، وأطنب وأفاد، ولكن لم يخلُ من معارضة وانتقاد، وأصاب بعضاً وأخطأ بعضاً، ولكن عمله جليل حفيل أصبح أهم أعمال هذا الإمام مع كتابيه

---

(١) وقد حققه تحقيقاً متقناً الدكتور عبد الجبار الزيدي الحلبي، وحصل على درجة الدكتوراه.

(٢) طبعه الأستاذ الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي.

(٣) وقد طبع طبعتان.

(معرفة علوم الحديث) و(المدخل إلى علم الصحيح)، وقد بلغت مصنَّفاته ما لعلَّه يبلغ قريباً من ألف جزء حديثي ـ كما يقول الإمام الذهبي ـ من تخريج الصحيحين، والعلل والتراجم والأبواب، وتاريخ نيسابور، والإكليل، ومُزكِّي الأخبار، وفضائل الشافعي، وغيرها مع المستدرك[1].

قال أبو سعد الماليني: طالعتُ كتاب (المستدرك على الشيخين) الذي صنَّفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أرَ فيه حديثاً على شرطهما.

قال الذهبي[2]: «هذه مكابرة وغُلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعلَّ مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقلّ، فإنَّ في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثّرة.

وقطعة من الكتب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذكر نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب.

وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً، وحديث (الطير) بالنسبة إليها سماء. وبكلِّ حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً».

وعلى كلِّ حال فالحاكم النيسابوري إمام حافظ ناقد علاَّمة، له أثر في الدراسات الحديثية بعده، وهو أنموذج لتحصيل علماء القرن الرابع، ومشاركتهم في التكميل والتنقيح، والتصنيف المنهجي.

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ١٠٤٣.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٧٥ ـ ١٧٦.

و(السنن)، للإمام علي بن عمر الدارقطني (المتوفَّى ٣٨٥هـ)، الإمام الحافظ الناقد أمير المؤمنين في الحديث، وسننه هي إحدى مشاركاته الفائقة في دراسات السنّة النبويّة، وقد بلغت نحواً من ثلاثين عملاً ومصنَّفاً.

وقد كان قَصْده في كتاب السنن ـ والله أعلم ـ تَنْقيح الأحاديث التي تدورُ بين الفقهاء، ويستنْبطون منها الأحكام، فأراد بيان حالها، وهل تصلح لذلك أم لا؟ فكأنها بذلك تتميم للصحيحين والسنن الثلاثة: أبي داود والنسائي والترمذي، وهو بهذا يكشف بنقد دقيق عن الطرق والروايات التي كانت رائجة في حلقات الدرس الحديثي والفقهي وغيرهما، ومن جرَّاء ذلك فقد ضمَّت كثيراً من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة مع الصحيحة والحسنة[1].

وتألَّق هذا الإمام بعمله النقدي الآخر، وهو كتاب العلل الذي كان يسأل فيه عن الأحاديث والطرق والمتون وغيرها، فيجيب إجابة خِرِّيت ماهر كشفت إجاباته عن تضلّع في علم السنّة، وعبقرية نادرة.

قال أبو بكر البرقاني: كان الدارقطني يُملي عليَّ العلل من حفظه، قال الذهبي تعقيباً على هذا[2]: «قلت: إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه، كما دلَّت عليه هذه الحكاية، فهذا أمرٌ عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا. وإن كان قد أملى بعضه من حفظه، فهذا ممكن.

---

(١) وللشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ رحمه الله تعالى ـ بحثٌ مطبوع بعنوان: (السنَّة النبويّة وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني)، وقد حَشَاه بالنقول والفوائد...

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٥٥.

وقال[1]: «إذا شئت أن تتبيَّن براعة هذا الإمام الفرد، فطالع العلل له، فإنك تندهش، ويطول تعجبك».

قلت: والكتاب قد طبع، وقد حكم فيه على مئات الأحاديث، وهذا عمل في غاية الأهمية، فمن ادَّعى بعده أنَّ الأحاديث فيها الضعيف والموضوع، وسكت ولم يبيِّن أو يعرف أنَّ أئمة هذا العلم قد بيَّنوها وما يزالون يفعلون ذلك، فقد نادى على نفسه بأنه جاهل أو مكابر...

وللإمام الدارقطني عملان نقديّان آخران في غاية الأهمية، ألا وهما:

(الإلزامات) الذي قال في مقدِّمته[2]:

ذكر ما حَضَرني مما أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهاً به ولم يخرّجاه، أو من حديث نظير له من ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما فيما نذكره إن شاء الله...

فذكر سبعين حديثاً هي على شرطهما أو أحدهما ولم يخرجاه، **وهذا يدلُّ على أنَّ ضوابط قَبول الرواية، وتصحيح الأحاديث، ومناهج التعامل مع الرواة والأسانيد، كانت مقرَّرة معروفةً راسخةً لا مجال للاختلاف فيها أو الجدال حول كلّياتها وعموماتها، وإنْ حَصَل خلاف فيكون في جُزئيّات صغيرة في التطبيق، وليس في القواعد التأصيلية.**

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٩٩٢ ـ ٩٩٤.
(٢) ص٦٤.

ويؤكِّد هذا كتابه الآخر، ألا وهو (التتبُّع) الذي تَتَبَّع فيه صحيح البخاري وصحيح مسلم، وأسانيدَ ومتوناً، وقال في مقدّمته: «ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بيَّنت عللها والصواب منها. . ».

فذكر مئتي حديث كَشَفَ عن عللها في الرواية والأسانيد أو رَجَّح أو صَحَّح بعضَ الطرق على بعض، وإن كانت في جملتها لا تزيد المتون إلاّ تأكيداً أو تصحيحاً.

ولكنه بهذا العمل يبيِّنُ كيف كانت السنَّة النبويَّة على الدوام محلَّ عنايةٍ ونقدٍ ونظرٍ فاحصٍ من الأعلام الهُداة رَادَة هذا الميدان، جَزاهم الله أحسن الجزاء.

ومصنَّفات هذا الإمام الأُخرى جُلُّها يصبُّ في جَمْع السنَّة وتنقيحها، فلهذا الإمام نحو من ثلاثين مصنَّفاً، منها: كتاب الصفات (وهو مطبوع)، والضعفاء والمتروكين (وهو مطبوع)[١]، وغريب الحديث، والفوائد والأفراد، والمختلف والمؤتلف في أسماء الرجال، جزء في الأحاديث التي خُولف فيها إمام الهجرة مالك بن أنس، وفي تضاعيفها أحاديث حدَّث بها في الموطأ على وجه وحدَّث بها في غير الموطأ على وجهٍ آخر[٢].

وعدة أسئلة سأله عنها طلاّبه في الجرح والتعديل، ودوَّنوها عنه وطُبع بعضها[٣].

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله عبد القادر.
(٢) من مرويات ابن خير الإشبيلي في فهرست، ص١٨٠.
(٣) طبعت سؤالات حمزة السهمي وغيره، بتحقيق الدكتور موفق بن عبد القادر.

ولأهمية أعمال هذا الإمام وآثاره حياً وميتاً استحقَّ أن يكون أحد القلائل الذين نالوا لقب: أمير المؤمنين في الحديث، رحمه الله رحمةً واسعة.

ومنْ أجَلِّ المصنَّفات التي أُلِّفت في هذه المرحلة كتاب **(السنن الكبرى)**، للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفَّى ٤٥٨هـ) في كُتب حديثيَّة لهذا الإمام، وكتاب (السنن الكبرى) مَجْمَع أحاديث الأحكام التي يُستفاد منها الحلال والحرام، وفيها أدلَّة مذهب الإمام الشافعي رحمه الله، وتبعه كتاب آخر **(معرفة السنن والآثار)** وهما مطبوعان.

وفي مجموعة أخرى من المُصنِّفين الذين اسْتَخْرجوا واستدركوا على الصحيحين والسُّنن الأربعة، ولو رُحْتُ أتَقَصَّاهم لطالَ بي المقام، وصَعُبَ المرام، وذلك لكثرتهم، وكثرة أعمالهم، ومنهم[1]:

أبو بكر الجرجاني أحمد بن إبراهيم (المتوفَّى ٣٧١هـ) وله الصحيح.

---

(١) انظر طرفاً منها في: (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنّة المشرَّفة)، للكتاني، ص٢١، نشر دار الكتب العلمية (١٤٠٠هـ)، والمستخرج: هو أن يأتي مؤلِّف إلى كتب حديثي فيخرج أحاديثه بإسناده لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو فيمن فوقه، ولو في الصَّحابي، مع رعاية ترتيبه ومتونه، وطرق أسانيده، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى لا يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط أحاديث لم يجد لها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

وقد يطلق المستخرج على كتاب استخرجه مؤلّفه أي جَمَعه من كتب مخصوصة.

وقد كثُرت المستخرجات على الصحيحين بالخصوص لجلالتهما، ولأنهما أصبحا مقياساً دقيقاً للصحيح، ثم كانت المحاولات دؤوبةً لتمييز الصحيح من غيره.

وأبو ذر عبد أحمد الهروي (المتوفَّى ٤٢٤هـ) وله كذلك الصحيح.

وأبو أحمد محمد بن أحمد الجُرجاني الغطريفي الحافظ (المتوفَّى ٢٧٢هـ) له: الصحيح على المسانيد.

و(السُّنن) للصفَّار، أحمد بن عُبيد بن إسماعيل الحافظ الإمام (المتوفَّى ٣٤١هـ).

و(السُّنن) لمحمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي (المتوفَّى ٣٢٠هـ)، قال ابن خير في (فهرسته): وهو كتابٌ مُتْقَنٌ حَسَن.

وأما **المستخرجات** فكثيرةٌ جداً فيها:

للبلاذري أحمد بن محمد بن إبراهيم، ولحسان بن محمد القَزْوينيّ الأموي، ولابن الأخْرم الحافظ محمد بن يعقوب، وللجُوزقي، ولأبي نُعيم الأصفهاني...

وكلُّ هذا يؤكِّد ما صدَّرنا به وقرَّرناه، من أن أعمال هذه المرحلة كانت التَّمحيص والنقد والمراجعة والاستكمال، ولا يفوتُني هنا أنْ أُذكِّر ببعض المصنّفين الذين أنجزوا المصنَّفات الواسعة، وهم من أعلام الحديث وأئمته، غير الذين تقدَّم ذكرهم على سبيل التَّذكير والتأكيد لما قرَّرناه، باختصار؛ فمنهم:

● الإمام الحافظ الحجَّة أبو قريش القهستاني، محمد بن جُمعة ابن خَلَف (المتوفَّى ٣١٣هـ)، قال الخطيب والحاكم: كان ضابطاً مُتْقناً حافظاً كثير السماع والرَّحلة، جمع المُسْندين على الرجال والأبواب، وصَنَّف حديث الأئمة مالك، والثوري، وشعبة، ويحيى ابن سعيد، وغيرهم، وكان يذاكر بحديثهم حفّاظ عصره فيغلبهم.

وقال الحافظ الذهبي: «وكان من العلماء الكبار، صنَّف المسند الكبير، وكتاباً على الأبواب، وصنَّف حديثَ مالك وسفيان وشعبة»[1].

● الحافظ الحجَّة المُتْقن أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخْرَم النَّيْسابوري (المتوفَّى ٣٤٤هـ)، قال الحاكم: كان صدر أهل الحديث ببلدنا بعد ابن الشرقي، يحفظ ويفهم، وصنَّف كتاب (المُسْتَخرج على الصحيحين)، وصنَّف المسند الكبير.

قال الحاكم: وسمعت أبا عبد الله بن يعقوب غير مرة يقول: ذَهَبَ عمري في جمع هذا الكتاب: يعني (المُسْتَخْرَج على كتاب مُسلم)، وسمعته تندَّم على تصنيفه: المختصر الصحيح المتَّفق عليه، ويقول: من حقِّنا أن نجهد في زيادة الصحيح[2].

● والإمام الحافظ العلاَّمة أبو محمد قاسم بن أصْبغ القُرطبي محدِّث الأندلس (المتوفَّى ٣٤٠هـ)، الذي صنَّف سُنناً على وَضْع سنن أبي داود السجستاني لما فاته السماع منه، وكتاب مُسند مالك، والمُنْتقى من الآثار، وألَّف صحيحاً على هيئة صحيح مسلم، وغير ذلك من الكتب النفيسة، وقد انتهى إليه علم الإسناد بالأندلس مع الإتقان والحفظ، ولهذا امتلأت كتب مُحدِّثي الأندلس بعده برواياته كابن حزم، وابن عبد البر، والباجي وغيرهم[3].

● والإمام الفقيه محدِّث بغداد دعلج بن أحمد السِّجْزي

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ١٦٩؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٧٦٦؛ وسير أعلام النبلاء: ١٤/ ٣٠٤.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٦٤.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٤٧٢.

(المتوفَّى ٣٥١هـ)، وهو من بحور الرواية وأوعية أهل العلم، وأصحاب المبرَّات على أهل الحديث، صنَّف المسند الكبير، وكان يطّلع عليه أهل الحديث، وأرسله إلى الحافظ ابن عُقْدة لينظر فيه[١].

● والحافظ العلاَّمة القاضي أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم الأصبهاني العسَّال (المتوفَّى ٣٤٩هـ)، صاحب التَّصانيف الكثيرة، قال ابن مردويه: سمعت أبا أحمد العسَّال يقول: أحفظُ في القراءات خمسين ألف حديث، ويقال: إنه أملى تفسيراً كبيراً من حفظه.

وقيل: إنَّه أملى أربعين ألف حديث بأردستان، فلما رجع إلى بلده قابل ذلك، فإذا به كما أملى.

وقال أبو نُعيم: أبو أحمد من كبار الناس في المعرفة والإتقان والحفظ: صنَّف الشيوخ والتفسير، وعامة المسند.

له المسند على الأبواب، وكتب أخرى كثيرة[٢].

● والحافظ الحجَّة الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد حمزة الأصبهاني (المتوفَّى ٣٥٣هـ)، قال الحافظ أبو نُعيم: جَمَعَ الشيوخ والمسند، وقال الحاكم: كان جماعة في عصرنا قد بلغ المسند المصنّف على التراجم لكلٍّ واحد منهم ألف جزء، منهم أبو إسحاق بن حمزة، والحسين بن محمد الماسرجي[٣].

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب: ٨/ ٢٨٧؛ وتذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٨٢.
(٢) انظر: ذكر أخبار أصبهان: ٢/ ٢٨٢؛ تاريخ بغداد: ١/ ٢٨٠؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٦؛ وتذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٨٦.
(٣) انظر: ذكر أخبار أصبهان: ١/ ١٩٩، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٩١٠؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٨٤.

• والإمام الحافظ أبو الشيخ عبد الله بن جعفر بن حيَّان (المتوفَّى ٣٦٩هـ) صاحب التصانيف[١]، قال ابن مردويه: ثقة مأمون، صنَّف التفسير والكتب الكثيرة في الأحكام، وغير ذلك، وقال أبو نُعيم: كان أحد الأعلام، صنَّف الأحكام والتفسير، وكان يفيد عن الشيوخ ويصنّف لهم ستين سنة، وله الكتب المطوَّلة الواسعة، كالسنن، والسنَّة وغير ذلك، قال الذهبي: كتاب السنن في عدَّة مجلَّدات.

• والحافظ العلاَّمة محمد بن الحسين الأزدي (المتوفَّى ٣٧٤هـ)، ومصنَّفه في الضعفاء كبير مشهور، وقال الخطيب: كان حافظاً صنَّف في علوم الحديث[٢].

• والشيخ الحافظ الجوَّال، أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني ابن المقرئ (المتوفَّى ٣٨١هـ)، قال: طفتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّات.

قال أبو نُعيم: محدِّث كبير ثقة، صاحب مسانيد، سمع ما لا يحصى كثرة، وقد سمع الحديث في نحو خمسين مدينة.

وله: المعجم الكبير[٣].

• والإمام الحافظ محدِّث العراق أبو حفص عمر بن أحمد بن

---

(١) انظر: أخبار أصبهان: ٢/ ٩٠؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٩٤٥؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٢٧٦.

(٢) انظر: تاريخ بغداد: ٢/ ٢٤٣؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٩٦٢؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٢٤٨.

(٣) انظر: ذكر أخبار أصبهان: ٢/ ٢٩٧؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٩٧٢؛ وسير أعلام النبلاء: ١٢/ ٢٩٨.

شاهين البغدادي (المتوفَّى ٢٨٥هـ)، قال ابن أبي الفوارس: ثقة مأمون، صنَّف ما لم يُصنّفه أحد.

وقال: صنَّفت ثلاثمئة مصنَّف، وثلاثين مصنَّفاً، منها: التفسير الكبير ألف جزء، والمسند ألف وثلاثمئة جزء، والتاريخ مئة وخمسين جزءاً، والزهد مئة جزء.

قال الذهبي: وتفسيره في نيف وعشرين مجلَّداً كلّه بأسانيد، وقال: تفسيرهُ موجود بواسط اليوم، أي: في عصر الذهبي (المتوفَّى ٧٤٨هـ)[1].

• والإمام الحافظ البارع أبو بكر محمد بن عبد الله بن زكريا الشَّيْباني الجوزقي (المتوفَّى ٣٨٨هـ)، صاحب الصحيح المخرج على كتاب مسلم، وصاحب التصانيف، وفيها المتفق الكبير في ثلاثمئة جزء، وله: الصحيح من الأخبار عن النبي ﷺ بحذف أكثر الأسانيد المجمع على صحته الإمامان: البخاري ومسلم، والصحيح من الأخبار في ذكر أحاديث النبي المختار، وغير ذلك.

وجوزق: قرية من قرى نيسابور[2].

• والوزير الإمام الحافظ أبو الفضل بن حنزابة جعفر بن الوزير أبي الفتح البغدادي نزيل مصر (المتوفَّى ٣٩١هـ).

قال ابن طاهر المقدسي: رأيت عند الحبال ـ أبي إسحاق بن سعيد محدِّث مصر (٤٨٢هـ) ـ كثيراً من الأجزاء التي خرجت لابن

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ١١/ ٢٦٥؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٩٨٧؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٢١.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠١٣؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٩٣.

حنزابة، وفيها الجزء الموفي ألفاً من مسند كذا، والجزء الموفي خمسمئة من مسند كذا، وكذا سائر المسندات[١].

وقد خَرَّج مسند هذا الإمام، الحافظ الإمام الدارقطني.

● والحافظ العلاّمة أبو بكر بن مردويه، أحمد بن موسى الأصبهاني (المتوفَّى ٤١٠هـ)، صاحب المستخرج على صحيح البخاري، والتفسير والتاريخ.

قال الإمام الذهبي: كتاب (المستخرج على صحيح البخاري) بعلوّ في كثير من أحاديث الكتاب حتى كأنه لقي البخاري، وتفسيره للقرآن في سبعة مجلَّدات.

وكان من فرسان الحديث، فَهِماً يَقِظاً، كثيرَ الحديثِ جداً، ومَنْ نظر في تواليفه عَرَف محلّه من الحفظ[٢].

● والحافظ العلاَّمة قاضي الجماعة ابن فُطَيْس القرطبي، أبو المطرِّف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى (المتوفَّى ٤٠٢هـ)، من جهابذة الحديث بصيراً بالعلل والرجال مع قوته في الفقه.

صنَّف أسباب النزول في مئة جزء، وكتاب فضائل الصحابة في مئة جزء، وأعلام النبوَّة عشرة أسفار، ومُسند قاسم بن أصبغ العوالي ثلاثة مجلَّدات، وكتاب القَصَص ثلاثة مجلَّدات[٣].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٧/ ٢٢٤؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٨٤؛ وتذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٧/٢٠٨؛ وذكر أخبار أصبهان: ١/ ١٦٨؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ١٠٥٠.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٢١٠؛ وتذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٦١.

● والإمام العلاَّمة أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني (المتوفَّى ٤٢٥هـ)، صاحب التَّصانيف، قال الخطيب البغدادي تلميذه: كان البرقاني ثقةً ورعاً فهماً، لم نرَ في شيوخنا أثبت منه، عارفاً بالفقه، له حظٌّ من علم العربية، كثير التصانيف، صَنَّف مسنداً ضمَّنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، وجمع حديث سفيان الثوري، وأيوب وشعبة، وعبيد الله بن عمر، وعبد الملك بن عمير، وبيان بن بشر، ومطر الوراق وغيرهم، ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته، ومات وهو يجمع حديث مسعر[(١)].

● والإمام الحافظ مُحدِّث خُراسان أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القرَّاب (المتوفَّى ٤٢٩هـ)، قال الذهبي: صاحب المصنَّفات الكبيرة الدالَّة على حفظه وسَعَة علمه، ومنها: كتاب الوفيات على السنين[(٢)].

● والإمام الحافظ أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (المتوفَّى ٤١٨هـ)، صاحب المصنَّفات الكثيرة، ومنها: السنَّة والسنن ورجال الصحيحين[(٣)].

وجرَّاء هذا فقد ظهرت في هذه المرحلة أعمال منهجية رائدة في ميدان علوم السنّة، أشار إلى بعضها أبو عمرو بن الصلاح في مقدّمته فقال[(٤)]:

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٣٧٤؛ وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ٤٦٤؛ وتذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٧٤.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٠٠؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٥٧١.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٣/ ١٠٨٢.

(٤) انظر: ص٤٣١.

سبعة من الحفَّاظ أحسنوا التصنيف وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا:

أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، مات بها في ذي القعدة لسنة خمس وثمانين وثلاثمئة.

ثم الحاكم أبو عبد الله بن البيِّع النيسابوري، مات بها في صفر سنة خمس وأربعمئة.

ثم أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي حافظ مصر، مات بها في صفر سنة تسع وأربعمئة بأصبهان.

ومن الطبقة الأخرى:

أبو عمر بن عبد البر النمري، حافظ أهل المغرب، مات بشاطبة من بلاد الأندلس في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمئة.

ثم أبو بكر بن الحسين البيهقي، مات بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمئة.

ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ومات ببغداد في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمئة، رحمهم الله وإيَّانا والمسلمين أجمعين.

قلت: ولا تزال أعمالهم حاضرة، وآثارهم الخيِّرة النافعة سائرة، وحسناتهم بإذن الله تعالى جارية متكاثرة، لما أسدوه للسنَّة ولعلوم الحديث من جهود وأعمال مبرورة باهرة.

ويُمكنني أنْ أُقرِّر في ختام هذه الفقرة أنَّ الأسانيد قد بلغت في

السَّعة مَدَاها، ومن الكثرة مُنتهاها، وتعدَّدت بما يُدهش الألباب، ويهدي في كلِّ حديث وسنَّة إلى وجه الحقّ والصواب، وما كان ذلك إلا لكثرة حَمَلة السنّة والآثار، وتزاحمهم على هذا العلم في جميع الأقطار.

قال الإمام الذهبي عن المحدِّثين في هذه الطبقة وما قبلها: «وخَلقٌ كثير لا يحضرني ذكرهم، ربما كان **يجتمع في الرحلة منهم المئتان والثلاثمئة بالبلد الواحد**، فأقلُّهم معرفةً كأحفظِ مَنْ في عصرنا».

وإنَّ هذه السَّعة والكَثْرة جَعَلت المرحلة التالية تختصر الأسانيد بعد أن استقرَّت وطالت، وتُركِّز على المتون بعد أن عرفت مخارجها وطرقها، وأصبحت معروفةً في الكتب.

جـ ـ وأما في جانب الرجال والأسانيد والعلل، فيمكننا أن نذكر أنَّ عمدة هذا العلم بعد تصنيفه هو كتاب **(الكامل في ضعفاء الرجال)** لأبي أحمد عبد الله بن عَدِيٍّ الجُرجاني (المتوفَّى ٣٦٥هـ)، وفي بيان قدر هذا الكتاب، قال الإمام الدارقطني (المتوفَّى ٣٨٥هـ)، وهُوَ مَنْ هُوَ في علم الحديث، بل هو أمير المؤمنين في علم الحديث، لما سأله حمزة السهمي أن يُصنِّف كتاباً في الضعفاء، قال: أوليس عندك كتاب ابن عدي؟! قلت: بلى، قال: فيه كفاية ولا يُزاد عليه، وهو حقاً مليءٌ بالفوائد والأحاديث، وهو مدارُ الجرحِ والتعديل والرجال، فقد نَخَلَ الضعفاء من الكتب السالفة قبله، ثم نظر في أحاديثهم ورواياتهم وبيَّن أسباب ضعف الضعفاء، وبيَّن الأسباب والمرجِّحات، ونصّه كما يقول:

«وأنا ذاكر أساميهم، ومُبيِّن فيهم الوجهَ الذي استحقُّوا به قَبول

قولهم في رواة الأخبار، وذاكرٌ في كتابي هذا كل من ذُكر بضرب من الضعف.

ومن اختُلف فيهم فجَرَحَه البعض وعدَّله البعض الآخر، ومُرجِّح قول أحدهما مَبْلغ علمي من غير مُحاباة، فلعلَّ من قبح أمره أو حُسنه تحامل عليه، أو مال إليه.

وذاكرٌ لكلِّ رجل منهم مما رواه ما يضعَّف من أجله أو يلحقه بروايته، وله أسم الضعف لحاجة الناس إليها، لأقرِّبه على الناظر فيه..

ولم يبقَ من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق، وإن كان ينسب إلى هوى وهو فيه متأوِّل.

وأرجو أني أشبع بكتابي هذا وأشفي الناظر فيه، ومضمن ما لم يذكره أحد ممن صنَّف في هذا المعنى شيئاً...».

وأوْدَعَ فيه حسب النسخة المطبوعة ألفي ترجمة ومئتين وست تراجم.

فكان عمله هذا تنقيحاً وتحصيلاً، وتفصيلاً وتكميلاً، ولهذا كان فيه ما ليس في غيره، فأصبح مورداً أساساً في بابه لكلِّ قاصدٍ وَوَارد، فَغَدَا من جاء بعده يعتمده ويضيف عليه أو يعدل أو يختصر أو...

وألَّف في هذا العصر كذلك (كتاب المجروحين من المحدِّثين) لأبي حاتم بن حبَّان البُسْتي (المتوفَّى ٣٥٤هـ)، وهو كسابقه عُمدة في بابه، وقد قابله بكتاب (الثقات)، وأجاد في هذين الكتابين ـ أعظم الله له الأجر ـ وأفاد، واسْتَوْعَبَ رجال السنة والحديث حتى عصره، أو كاد.

وقال في مقدِّمته[1]: «ولا سبب إلى معرفة صحَّة الأخبار وسقيمها إلاَّ بمعرفة تاريخ من ذكر اسمه من المحدِّثين. . وكتاباً أبيِّن فيه الضعفاء والمتروكين، وأبدأ بالثقات. . .

ولا أذكر في هذا الكتاب الأول إلاّ الثقات الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم، وأقنع بهذين الكتابين المختصرين عن كتاب (التاريخ الكبير) الذي خرَّجناه لعلمنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد والطرق والحكايات. . . وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ، وقد ضعَّفه بعض أئمتنا، ووثَّقه بعضهم، فمن صحَّ عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيِّرة التي بيَّنتها في كتاب (الفَصْل بين النَّقَلَة) أدخلتُه في هذا الكتاب، لأنه يجوز الاحتجاج بخبره.

ومن صحَّ عندي منهم أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في (الفصل بين النقلة)، لم أذكره في هذا الكتاب، لكني أدخلته في كتاب (الضعفاء بالعلل)، لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره، لأنَّ العدل مَنْ لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبيّن ضدّه، إذ لم يكلّف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم. . .

وابن حبّان شأنه كشأن أضرابه من علماء هذا الشأن، حصلوا ما دوَّنه السابقون، ونقَّحوه، وأضافوا إليه ووسَّعوه، وكأني به في كتابه الكبير الذي أشار إليه جمع ما سبقه من كتب، وأوْدَعَه كل ما يتعلَّق بالمترجم، مما جعله كبيراً يصعب حفظه والتعامل معه، وكان تقدير

---

(١) الثقات: ١/١١ ـ ١٣.

هذا الإمام صحيحاً إذ فُقد هذا الكتاب مع كتب ضخمة مثله، ولم يعد له أثر فيما نعلم.

ونحا في جمع الرجال وطبقاتهم عدد غير قليل من علماء الحديث في هذه الفترة، أذكر منهم:

● الشيخ الحافظ الكبير أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس المنتجيلي الصَّدقي الأندلسي (المتوفَّى ٣٥٠هـ) أحد أئمة الحديث، وله العناية التامة بالآثار صاحب التاريخ الكبير في أسماء الرجال في مجلَّدات عديدة، قال الحافظ ابن خير الإشبيلي: «وهو كتاب كبير بلغ فيه الغاية في الإتقان، وهو خمسة وثمانون جزءاً»[1].

● ومنهم كذلك الحافظ البارع أبو الفضل علي بن الحسين الهمذاني المعروف بالفَلَكي (المتوفَّى ٤٢٧هـ).

قال شيخ الإسلام الأنصاري: «ما رأتْ عيناي أحفظ من ابن الفَلَكي، وكان صوفياً مُشَمِّراً»، قال الذهبي: «كان حافظاً مُتْقناً يحسن هذا الشأن جيداً جيداً، صنَّف الكتب، منها: الطبقات الملقَّب بـ(المنتهى في معرفة الرجال) في ألف جزء»[2].

● والإمام الحافظ مُحدِّث خراسان أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القرَّاب (المتوفَّى ٤٢٩هـ)، قال الذهبي: «صاحب المصنَّفات الكبيرة الدالَّة على حفظه، وسعة علمه، ومنها كتاب الوفيات على السنين»[3].

---

(١) انظر: فهرست ابن خير الإشبيلي، ص٢٢٨؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ١٠٤.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٥٠٢؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ١١٢٥.
(٣) تذكرة الحفاظ: ٢/ ١١٠٠؛ وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٥٧١ و١٩/ ١٢٥.

وجمع أبو القاسم عبد الرحمن بن مَنْده الأصبهاني (المتوفَّى ٤٧٠هـ) كتاباً كبيراً.

ويذكر هنا الأمير سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله المعروف بابن ماكولا (المتوفَّى نحو ٤٧٥هـ)[١]، سمع الحديث الكثير، وطاف البلاد، وأخذ من مشايخ العراق والشام وخراسان، قال بشير الديلمي في كتاب الطبقات: «كان الأمير أبو نصر يعرف بالوزير سعد الملك ابن ماكولا، قدم رسولاً مراراً، سمعت منه وكان حافظاً متقناً عُني بهذا الشأن، ولم يكن في زمانه بعد الخطيب أحد أفضل منه حضر مجلسه الكبار من شيوخنا، وسمعوا منه».

وقال الحُميدي: ما راجعت الخطيب في شيء إلاَّ وأحالني على الكتاب، وقال: حتى أكشفه، وما راجعتُ ابن ماكولا في شيء إلاّ وأجابني حفظاً كأنه يقرأ من كتاب.

صنَّف المصنَّفات النافعة، ومن ذلك أنَّ الخطيب البغدادي أخذ كتاب الحافظ الدارقطني المسمَّى (المختلف والمؤتلف)، وكتاب الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي الذي سمَّاه (مشتبه النسبة)، وجمع بينهما، وزاد عليهما، وجعله كتاباً مستقلاًّ وسمَّاه: (المؤتلف تكملة المختلف)، فجاء الأمير أبو نصر فأخذ الكتاب وأضاف إليه الأسماء التي وقعت له، وجعله كتاباً مستقلاًّ وسمَّاه: (الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب)، وهو في غاية الإفادة في رفْع الالتباس والضَّبط والتَّقْييد،

---

(١) انظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٥؛ تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٠١؛ وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ٥٦٩.

وعليه اعتماد المحدِّثين، وأرباب هذا الشأن، وقد أحسن فيه غايةَ الإحسان.

قال ابنُ خلِّكان: «وما يحتاج الأمير مع هذا الكتاب إلى فضيلة أخرى، وفيه دلالة على كثرة اطِّلاعه وضبطه وإتقانه»، وقد طبع قسم من هذا الكتاب، وله: (تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة والأوهام)، وله مخطوطات.

ثم جاء ابن نقطة البغدادي (المتوفَّى ٦٢٩هـ)، وذيَّل عليه بكتاب سمَّاه: (تكملة الإكمال)، ثم جاء منصور بن سليم الرازي (المتوفَّى ٦٧٢هـ)، فأضاف إليه ذيلاً. وهكذا نجد الإضافات التي تجد عبر العصور باستمرار، ولكن التَّمحيص الذي كان من الأمير وطبقته، محطة هامة وحاسمة في تاريخ السنّة.

د ـ وفي هذه المرحلة ظهر كتاب (العلل) للإمام الدارقطني علي بن عَمرو (المتوفَّى ٣٨٥هـ)، وقد وصفه ابن كثير بقوله: «هو أجلُّ كتاب، بل أجلّ ما رأيناه وضع في هذا الفن لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز مَنْ يريد أن يأتي بعده»، أي أنه بلغ ذروة الشأن الذي هو أدقّ علوم الحديث وأغمضها، لأنه يتعلَّق بالنقد الدقيق الخفي الذي يظهر بادي الرأي السلامة منه، وقد قرَّر أئمة هذا العلم أنه لا يجيد هذا النقد إلاَّ خاصَّة الراسخين في هذا العلم، لأنَّ التعليل عمليَّة شموليَّة في فحص الحديث تتعلَّق بالإسناد من الجرح والتَّعديل والتَّدليس، والاتِّصال، والشُّذوذ والمخالفة، والتفرُّد، وتعدُّد الطرق، والوهم والغَلَط...

كما تتعلَّق بالمتن ولغته من تصحيف وتحريف، ثم العمل به، وما عمل به الجميع أو تفرَّد به مصر من الأمصار، وهل هناك حديث

يعارضه أو يخالفه؟!.

ولهذا لم يتكلَّم فيه إلاّ عدد قليل من المحدِّثين، ومنهم: سفيان بن عُيَيْنَة الهلالي (المتوفَّى ١٩٨هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (المتوفَّى ١٩٨هـ).

وعنهما وأمثالهما أخَذَ ذلك الإمام الحجَّة أمير المؤمنين في الحديث علي بن المديني (المتوفَّى ٢٣٤هـ)، وكان مشهوداً له في معرفة العلل، بل كان شيخه سفيان بن عُيينة يُلقّبه بحيَّة الوادي، لدقَّة نقده الذي يُصيب الدقائق والمفاصل، وكان عبد الرحمن بن مهدي ـ وهو من أعيان هذه الصناعة ـ يقول: عليُّ بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ، وخاصَّة بحديث ابن عُيينة، وقال الفَرْهَيَاني وغيره من الحفَّاظ: عليُّ بن المديني أعلمُ أهلِ زمانِهِ بعلل الحديث[1].

وقد صنَّفَ عدداً من الكتب النقديَّة التي أَثْرت، وأَثْمرت وكَشَفت ونقَّحت، وعَبَّدت الطريق أمام ظهور الصحيحين، والسُّنن الأصول، ومنها: المدلّسون والضعفاء والطبقات، والعلل، والأسانيد الشاذة، واختلاف الحديث، والوهم والخطأ، والعلل المتفرِّقة، وطُبع قسم من العلل له[2].

بل إنَّه صنَّف المسند المعلَّل على الطرق مُسْتقصى، وكتبه في قراطيس، وصيَّره في قمطر كبير، وخلَّفه في المنزل، وغاب في طلب الحديث، ثم رجع بعد سنين فوجد الأرضة قد دَبَّت إليه فتركه..

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ١١/ ٤٩.
(٢) طبعه الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

وأسهم معه في عمليَّة النقد في هذه الفترة قريناه:

أحمد بن حنبل (المتوفَّى ٢٤١هـ)، وقد طبع كتابه: العلل ومعرفة الرجال.

ويحيى بن معين (المتوفى ٢٣٣هـ)، وله كتاب (العلل).

وفي المقايسة بين هؤلاء المبرِّزين في علم السنَّة يقول أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم (المتوفَّى ٢٢٤هـ)، وهو إمام كذلك: «انتهى العلم إلى أربعة: أبو بكر بن أبي شيبة أسردهم له، وأحمد بن حنبل أفقههم فيه، وعلي بن المديني أعلمهم به، ويحيى بن معين أكتبهم له».

وعنهم أخذ التنقيح والفحص الإمام البخاري محمد بن إسماعيل (المتوفى ٢٥٦هـ)، وقد ألَّف البخاري كتاب (العلل) إضافةً لكتبه الأخرى التي جَعَلته من فرسان هذا الميدان، وأمير المؤمنين في الحديث على تطاول الأزمان، وألَّف مسلم كتابه (العلل والتمييز)، وقد طبعت قطعة منه[1]، وفيه بيان واضح عن طرائق النقد والتعليل، والتصحيح والتضعيف، وألَّف الإمام محمد بن عيسى التِّرمذي (المتوفَّى ٢٧٩هـ) العلل الصغير والكبير.

وعاصرهم يعقوب بن شيبة (المتوفَّى ٢٦٢هـ) في كتابه (المسند المعلل)، ومثله: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار (المتوفَّى ٢٩٢هـ)، في مسنده (البحر الزخَّار)، الذي كان يتكلَّم فيه على الأسانيد والرجال، وما تفرَّد به الرواة، وغير ذلك مما يدخل في التعليل ويؤدِّي إلى بيان درجة الأحاديث[2].

---

(١) طبعها مع مقدّمة في النقد الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) وقد طبع قسم كبير منه.

و(العلل) لأبي زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي (المتوفَّى ٢٦٤هـ)، وعدد من أضرابهم، وَوَصَل الأمر إلى أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حَاتم الرازي (المتوفَّى ٣٢٧هـ) وغيرهم[١].

ولما وصل الأمر إلى القرن الرابع مَحَّص المحدِّثون فيه هذا الباب، وأكملوا أعمال السَّابقين حتى أصبحت على قمَّة الإحاطة والشُّمول وتربَّع على ذِروتها الإمام أبو الحسن الدارقطني.

وقد عاصره محدِّثون قاموا بأعمال النقد، وبيان العلل، ومنهم: أبو حاتم محمد بن حبَّان البُسْتي المتقدِّم ذكره، وأبو علي الحسين بن محمد الماسَرْجسي (المتوفَّى ٣٥٦هـ)، قال الحاكم: سفينة عصره في كثرة الكتابة، وقال أبو عبد الله الحاكم في تاريخه: صنَّف المسند الكبير في ألف جزء وثلاثمئة جزء، وجمع حديث الزهري جمعاً لم يسبقه إليه أحد، فكان يحفظه مثل الماء، وصنَّف المغازي والقبائل، والمشايخ والأبواب، وخرَّج على صحيح البخاري...

قال الحاكم: وعلى التَّخمين يكون مسنده بخط الورَّاقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فعندي لم يصنَّف في الإسلام مسند أكبر منه، قال الذهبي: يجيء في مئة وخمسين مجلَّداً[٢].

والإمام الحافظ الناقد أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب الحجاجي النَّيْسابوري (المتوفَّى ٣٦٨هـ)، قال الحاكم النَّيْسابوري: صنَّف العلل والشُّيوخ والأبواب، وكان يمتنع من الرواية وهو كهل،

---

(١) انظر كتابنا: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، ط. الرابعة، ص٨٨.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٨٨ ـ ٢٨٩.

فلمَّا بلغ الثمانين لازمه أصحابنا الليل والنهار حتى سَمِعُوا منه كتاب (العلل)، وهو نيِّف وثمانون جزءاً...»[1].

فعَمَلُ هؤلاء الأعلام الذين كانوا يعتقدون أنَّ هذا العمل دينٌ ويقين، أحكمَ أمر النَّقد والتَّعليل من جميع وجوهه في عملٍ واسع، ومصنَّفات مُؤثِّرة، أصبحت تُشرف على السابقين، ومنطلق مرحلةٍ جديدةٍ للاحقين.

هـ ـ ولئن كانت هذه المرحلة مرحلة استكمال واستدراك في جوانب المعرفة الحديثيَّة على أيدي أئمة كبار، إلاَّ أنه بَرَزَ نوع جديد من المعرفة الحديثية، وهو فقه الحديث، والاستنباط منه، وشرح نصوصه، وتقريبها للناس لا على طريقة الفقهاء، بل على نسق المحدِّثين، وقد بدأ هذا التوجُّه مع الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفَّى ٣١٠هـ) في عديد من كتبه، وخاصة (تهذيب الآثار)، وقد طبعت بعض أجزاء منه تُنبئك عن عَظَمة هذا الإمام في الحديث والفقه والأصول وغيرها، ومع الإمام أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي أبي جعفر (المتوفَّى ٣٢١هـ) في كتابه (شرح المعاني والآثار) وغيره، ولهذا قال في مقدِّمة (شرح معاني الآثار): «سألني بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضعَ لهم كتاباً أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهَّم أهل الإلحاد والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضاً لقلّة علمهم بناسخها من منسوخها، وما يجبُ العمل منها لما يشهد له من الكتاب الناطق، والسنّة المجتمع عليها، وأجعل لذلك أبواباً أذكر في كلّ كتاب منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء، واحتجاج بعضهم على

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٢٤١، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٩٤٤.

بعض، وإقامة الحجَّة لمن صحَّ عندي قوله منهم بما يصح به مثله من كتاب أو سنّة أو إجماع، أو تواتر من أقاويل الصحابة وتابعيهم»[1].

وبهذا المنهج بيَّن خطَّته في التعامل مع السنَّة، ولا أظنُّ أنَّ أحداً يخالفه فيها، لكن هل بلغ ما يريد أو تعصَّب للمذهب الحنفي، فتلك مسألة أخرى.

ومع الإمام الخطابي (المتوفَّى ٣٨٨هـ) في شرحه للبخاري، ولعلَّه أول شرح له، وشرحه لسنن أبي داود المسمَّى: بمعالم السنن، وقد بيَّن في مقدّمته ضرورة بناء الفقه على السنن والآثار، فقال رحمه الله[2]:

«فهمت مساءلتكم إخواني، وما طلبتم من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يُشْكل من متون ألفاظه، ويشرح ما يُستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه والدلالة على مواطن الانتزاع والاستنْباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها باطن العلم والدراية بها..

ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصَّلوا حزبين، وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل ثقة ونظر، وكلّ واحدة منها لا تتميَّز عن أختها في الحاجة، ولا تستغني عنها في درك ما تنحوه البُغية والإرادة؛ لأنَّ الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، **وكلُّ بناء لم يوضع على قاعدة**

---

(١) انظر: ١/ ١١.
(٢) انظر: معالم السنن: ١/ ٣٠٢.

وأساس فهو منهار، وكلُّ أساس خلال عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب».

ثم تقوَّى هذا الاتِّجاه مع ابن عبد البر في شرحه للموطأ في كتابه (التمهيد) وكتابه (الاستذكار)، والإمام أبي الوليد الباجي (المتوفّى ٤٧٤هـ) في شروحه للموطأ كالمنتقى وغيره. وقبلهم عمل المحدِّث الإمام أبي عبد الله بن يحيى بن الحذَّاء القرطبي (المتوفَّى ٤١٦هـ)، إذ ألَّف شرحاً في الموطأ سمَّاه: كتاب (الاستنباط لمعاني السنن والأحكام) من أحاديث الموطأ، ثم ثمانين جزءاً[(١)].

وترسَّخ هذا الاتجاه مع الإمام البغوي الحسين بن مسعود (المتوفَّى ٥١٦هـ) في كتابه شرح السنة، ثم ليكون هذا التوجُّه في شرح الكتب الحديثيَّة التي تَنَامَت مع الأيام مكتبة قائمة في المكتبة الحديثية.

ويمكننا بعد هذه النبْذة الموجَزة أن نقول:

١ ـ إنَّ السنَّة النبويَّة قد جُمعت على الاسْتِقْصاء، فما لم يُوجَد في الكتب فهو مكذوب مفتعل، وكان هذا التوجُّه ـ أعني: الجمع والاسْتقصاء ـ موجة عارمة في تلك الفترة في جميع العلوم؛ اللغة والتفسير، والفقه في جميع المذاهب، والتاريخ، والتصوف، والأصول وغيرها، وبالرجوع إلى كتب هذه الفنون يجد المتأمل ما أقول.

٢ ـ دُوِّنت أسماء رجال السنَّة ونقلتها بدءاً من الصحابة الرواة، وإلى هذه الفترة بأسمائهم وأنسابهم وكُناهم وبلدانهم، وما قيل فيهم

---

(١) انظر: ترتيب المدارك: ٨/ ٧.

من الجرح والتعديل، وقبل هذا كلّه مروياتهم الحديثيّة. . فمن لم يذكر في الكتب فهو مختلَق غير موجود.

٣ ـ عرفت طرق الأحاديث وأسانيدها وتعدُّدها أو تفرُّدها، وعلى مَنْ تدور من الرواة، وبهذا أصبح الحكم عليها من حيث الصحة والضعف مَيْسوراً، لأنَّ ساحة الروايات والرواة قد أغلقت وانحصرت، وهذا مهَّد الأحكام على السنَّة للأجيال اللاحقة في المرحلة التالية.

٤ ـ مُحِّصَت الروايات من حيث العلل، والمُسْندات والمرفوعات، والموقوفات، والمقطوعات، وبذلك أصبح قسم من السنّة في عداد الصَّحيح المتَّفق عليه، وقسم في عداد الضعيف المتَّفق عليه، بواسع معنى الضعيف، ومن هذا القسم صُنِّفَت كتبُ الموضوعات فيما بعد، وقسم هو محل اجتهاد، فمنهم مَنْ يُلحقه بالصحيح ويُقوِّيه، ومنهم من يُلحقه بالضعيف ويُوهِّيه، وهذا القسم المُخْتَلف فيه يدور فيما يسمَّى عند المحدّثين (الحسن لغيره).

٥ ـ أصبحت مناهج التَّعامل مع السنَّة، وهي علوم الحديث ومُصطلحاته مُيْسورة مُفصَّلة مُدوَّنة في كتب قائمة تروى مع كتب السنَّة، وتُتَلقَّى في حلقات الدرس.

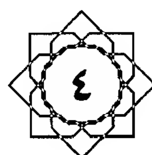
٦ ـ مَنْ يتأمَّل دراسات الحديث في هذه الفترة يجد أنَّ الصحيحين والسنن الأربعة هي قُطْب الرَّحى لهذه الدراسات، فَحَوْلها تدور، ومسالكها تسلك، وبطريقة أو بأخرى كانت مصنَّفات هذه المرحلة تخدم الصحيحين، وقريباً منها السنن الثلاث لأبي داود والترمذي والنسائي.

٧ ـ بدأت تَتَنامى في نهاية هذه المرحلة محاولات شروح الحديث واستنباط الفقه منه خارج نطاق المذاهب التي ترسَّخت واستقرَّت.

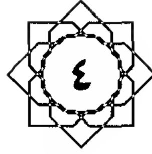
٨ ـ إنَّ طول الأسانيد واستقرارها في المصادر مهَّد لبروز المصنَّفات التي تختصرها وتحذفها، وتحيل إلى مصادرها الأصلية، وكان ذلك في المرحلة اللاحقة.

لقد تفتَّقت عبقرية المحدِّثين عن كتب ودراسات كثيرة جداً تناولت السنَّة النبويّة من جميع وجوهها، وبقي حفاظها يصونونها جيلاً بعد جيل حتى جاء من المتأخّرين من حَصَّل علم المتقدِّمين ونسَّقه ورتَّبه، وضَبَطه وجمعه واجتهد فيه أيَّما اجتهاد، وهي المرحلة الرابعة.





نضوج علم السنَّـة واستواؤه
مرحلة الجمع والترتيب
والتبويب والشرح



نضوج علم السنَّــة واستواؤه
مرحلة الجمع والترتيب والتبويب والشرح

وبعد الأخذ بمناهج التَّمحيص والنقد والاستكمال التي عَرَت السنَّة النبويّة وعلومها كلها في القرون السوالف، كانت الأسانيد قد طالت، والآماد قد تباعدت، والسنّة كلها قد جُمِعَت واسْتقرَّت، وصار لها مصنَّفاتها الشموليَّة في كلِّ جانب، وبدأت مرحلة جديدة لها خصائصها ومميزاتها وأعلامها، الذين واكبوا عصرهم، وخدموا السنَّة بالحفاظ عليها ونقل مصادرها ومُصنَّفاتها، وتمحيص بعض القضايا التي كانوا يحتاجون إليها للاستهداء بها، وتقريبها بمصنَّفات جديدة تُناسب الزمان والمكان والإنسان، وتمتح من المصنَّفات الأولى، وبدأ ترتيب تلك المصنَّفات سواء في المتون أو الأسانيد، وبيان بعض مشكلاتها في المتون والأسانيد كذلك، ومحاولة جمعها واستخلاصها من متفرِّقات المصادر، والحكم على الصحيح والحَسَن منها، والضعيف والواهي والموضوع، وغير ذلك، وتوحيد قواعدها ومُصطلحاتها، ومحاولات تطبيق هذه القواعد الحديثيَّة والمصطلحات في الحكم عليها حُكماً إجْمالياً بالصحَّة أو الضعف أو غير ذلك، أو تفصيلياً ببيان طُرق كلِّ حديث وأسانيده وعلى مَنْ يدورُ الإسناد، ثم الحكم عليه مما أورث مصنَّفات لم تكن معروفة من قبل، مثل: كتب الموضوعات، وكتب الأحاديث المشتهرة والمتواترة،

فكانت عمليَّةً دائبةً مُستمرةً في الحفاظ على السنَّة النبويَّة وتمحيصها وربطها بالمجتمع وحاجاته، والحياة الإسلامية وتوجُّهها، ولا أدلَّ على ذلك أنَّ الخلافات الفقهيَّة والعَقَديَّة التي كانت مُعترك نزاعٍ بين المذاهب والفرق، كان المحدّثون وأعمالهم ميزاناً لبيان قيمتها، ولتصحيح الصحيح وإظهار الضعيف منها، وبهذا كان المحدِّثون حاضرين من خلال أعمالهم ومناهجهم وحَمْلهم للسنَّـة النبويَّـة.

وفي هذه الفترة ظَهَرَت ملامح للفكر لم تكن في القرن الثالث والرابع بارزةً بقوة ووضوح كما هي في هذه الفترة، ألا وهي المشاركة في عدَّة علوم مع التَّبريز في علم معيَّن، وبهذا أصبح للعلماء مشاركة علمية متعدِّدة في الحديث والتفسير، والفقه وخاصَّة المذهبي، والأصول واللغة والنحو، والشعر والأدب.

ومع التأمُّل والبحث نجد القليل النادر منهم من كان مُقْتصراً على تخصّص واحد أو اثنين، وما ذلك إلا لتدوين المعرفة الإسلامية وحَصْرها، فأصبح التنافس في حفظها وكثرة الاطِّلاع على مصنَّفاتها.

وقد استمرَّت هذه الفترة من القرن السادس الهجري، وتطوَّرت حتى نهاية القرن التاسع مع الإمام السخاوي والسيوطي لتبدأ مرحلة جديدة.

وسأستعرض بعض الأئمة الأعلام الذين كانت لهم أعمال بارزة في خدمة السنّة حسب التَّسلسل الزمني، مذكِّراً بالنظر إلى هذه الأعمال الجليلة من خلال الملاحظات السالفة التي أبديت في هذه التوطئة لهذه المرحلة.

وأذكر من مُتقدِّمي هذه الفترة:

● أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ويُعرف بابن

القَيْسراني (المتوفى ٥٠٧هـ) صاحب المصنَّفات الكثيرة، والرحلة الواسعة، إذ سمع الحديث في أربعين مدينة، ذكرها الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان) وقال: وسمع في بلدان أخرى تركتها، وصنّف أزيد من سبعين مصنَّفاً كلها تنطلق من السنّة النبوية، مثل:

أطراف سنن الترمذي عشرة أجزاء، وأطراف سنن النسائي سبعة أجزاء، وأطراف سنن ابن ماجَه، وأطراف أحاديث مالك، وأطراف أحاديث أبي حنيفة، وأطراف الغرائب والأفراد، وتلخيص الكامل لابن عدي، وتكملة الكامل، ورجال الشيخين، والأنساب المتفقة في النقط والضبط (وهو مطبوع)، والإيضاح فيمن أُبهم اسمه من النساء والرجال (وهو مطبوع)، وذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ (وهو مطبوع)، والتذكرة في غرائب الأحاديث المنكرة، وشروط الأئمة الستة (وهو مطبوع)، وصفوة التصوّف، وجزء البسملة، وغير ذلك من المؤلَّفات الفائقة التي تخدم السنّة، وتكشف عن بعض جوانبها[١]، وإن كان أخذ عليه بعض التفرُّدات والأوهام إلا أنهم مُجْمعون على خدمته للسنَّة وإسهاماته الجيِّدة فيها.

● ومنهم العلاَّمة القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (المتوفى ٥٤٤هـ) صاحب المصنَّفات التي سارت بها الركبان[٢]، ومنها مؤلفات جليلة في خدمة السنّة النبوية وعلومها، كمشارق الأنوار في انتقاء صحيح الآثار الموطأ والصحيحين، وكتاب

---

(١) انظر: لائحة مطولة بمصنفاته في هدية العارفين: ٢/ ٨٢.

(٢) انظر: ترجمة الصلة، لابن بشكوال: ٢/ ٤٥٢؛ ووفيات الأعيان: ٢/ ٤٨٢؛ وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، للمقري؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٢١٢؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣٠٤ وغيرها.

الشفا في التعريف بحقوق المصطفى[1]، وكتاب الإكمال في شرح صحيح مسلم، أكمل به كتاب المعلم للمازري، وبغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، (وكلها مطبوعة)، وكان لهذه الكتب الثلاثة أثر بالغ في السنة النبوية ضبطاً وشرحاً ومصطلحاً.

● ومنهم الإمام العلاَّمة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي الإشبيلي (المتوفَّى ٥٤٣هـ)، طاف المشرق مع أبيه وتبحَّر في العلوم، وكان ثاقب الذهن، عذْب العبارة، كريمَ الشمائل، قال ابن بُشكوال: الإمام الحافظ المستبحر ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها..، وقال ابن النجار: حَدَّث ببغداد بيسير، وصنَّف في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب والنحو والتاريخ.

وقد أدخل إلى الأندلس علماً شريفاً وإسناداً منيفاً، ومن مصنَّفاته: عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس، وله عليه شرح آخر هو المسالك، والرد على مَنْ خالف السنّة من ذوي البدع والإلحاد، وسراج المريدين، وأحكام القرآن، وكوكب الحديث، والمسلسلات، وغير ذلك من المؤلَّفات النافعة[2].

● وحافظ الشام، بل حافظ الدنيا أبو القاسم علي بن الحسين بن عساكر (المتوفى ٥٧١هـ)، رحل وجمع وتعب وصنَّف،

---

(١) انظر: تقويمنا لهذا الكتاب في كتابنا (مصادر السيرة النبوية وتقويمها).

(٢) انظر: في ترجمة الصلة، لابن بشكوال: ٢/ ٥٩٠؛ ووفيات الأعيان: ٤/ ٢٩٦؛ سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٩٧؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٩٤ وغيرها.

وعِدَّةُ شيوخه ألف وثلاثمئة شيخ، ومن النسوة بضع وثمانون امرأة، وخدم السنَّة بمؤلَّفات عظيمة نافعة؛ منها: تاريخ دمشق، وهو أعظم كتاب صنّف في تاريخ المدن، ويقع في ثمانين مجلداً، والموافقات على شيوخ الأئمة الثقات في ستة مجلدات، وعوالي مالك، ومن وافقت كنيته كنية زوجته، وشيوخ النبل (وهو مطبوع)، وترتيب الصحابة في مسند أحمد (وهو مطبوع أيضاً)، وفضل أصحاب الحديث، ومن سمع من النسوان... وغير ذلك، وهو ممن بقي يحافظ في مصنّفاته على ذكر الإسناد مع طوله[1]، ورُويت عنه مصنَّفاته، وهو حي بالإجازة، وسمع منه جماعة من الحفاظ، وبنى له الملك نور الدين محمد بن زنكي دار الحديث النورية فدرَّس بها إلى حين وفاته.

● والحافظ الكبير مُحدِّث خراسان أبو سعد عبد الكريم السمعاني الخراساني المروزي (المتوفى ٥٨٢هـ)، طاف في البلاد وروى عن مشايخ كثيرين جداً، قال فيه قرينه الحافظ ابن عساكر: سمع ببلاد كثيرة، اجتمعت به بنيسابور وبغداد ودمشق، وعاد إلى خراسان، ودخل هراة وبلخ وما وراء النهر، وهو الآن شيخ خراسان غير مدافع عن صدق ومعرفة وكثرة رواية وتصانيف. كتب عني وكتبت عنه...

وقال ابن النجار: نقلت أسماء تصانيفه من خطه، وذكر له نحواً من خمسين مصنَّفاً؛ ومنها: الذيل على تاريخ الخطيب، وأدب الإملاء والاستملاء (وهو مطبوع)، والدعوات النبوية والأنساب (وقد

---

(١) انظر ترجمته وطائفة كبيرة من كتبه: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٢٨؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٥٤؛ وطبقات الشافعية، للسبكي: ٧/ ٢١٥.

طبع بعضه وطُبع مختصره)، والتَّحبير في المعجم الكبير (وقد طبع)، قال الذهبي: فأفاد وأجاد طالعته...، والأمالي، وصلاة الضحى، وغير ذلك من الكتب[1].

● والحافظ الإمام العلاَّمة الجوَّال أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلفي الأصبهاني (المتوفى ٥٧٦هـ)، وله مئة وست سنين، طاف البلاد وروى عن الرجال والنساء، وبقي في رحلته ثمانية عشر عاماً يكتب الحديث والفقه والأدب وصنوف العلم، واستقرَّ بالإسكندرية، وجمع الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفَّى ٦٥٦هـ) من أجزاء ما كتب وتعاليقه (معجم سفر)، فكان في مجلد كبير ضخم، وفيه نحو ألفي شخص، وله كتبٌ مفيدةٌ؛ منها: جزء في شرط القراءة على الشيوخ، والوجيز في المجاز والمجيز (وهو مطبوع)، والسفينة الأصبهانية، ومقدمة معالم السنن[2].

● والإمام الحافظ الناقد المجوِّد محدِّث الأندلس أبو القاسم خَلَف بن عبد الملك بن مسعود بن بَشْكُوال القرطبي (المتوفَّى ٥٧٨هـ)[3]، كان متَّسع الرواية، شديدَ العناية بها، عارفاً بوجوهها، حافظاً حافلاً إخبارياً تاريخياً، له المصنَّفات الكثيرة، نحو خمسين تأليفاً في أنواع العلم؛ ومنها: صلة تاريخ أبي الوليد، (وهو مطبوع)، غوامض الأسماء المُبْهمة (وهو مطبوع)، قال الذهبي: يُنْبئ عن إمامته، معرفة العلماء الأفاضل مجلدان، طرق حديث المغفر، الحكايات المُسْتعربة، القُرْبة إلى الله بالصلاة على نبيِّه ﷺ (طبع)،

---

(١) انظر ترجمته وكتبه في: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣١٦؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٤٥٦.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٥٠؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٩٨.
(٣) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٢٩؛ وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ١٢٩.

المسلسلات، أخبار عدد من المحدّثين: الأعمش، ابن عيينة، ابن المبارك، عبد الله بن وَهْب، وتراجم النَّسائي، والمحاسبي، وإسماعيل القاضي، وطرق حديث: من كذب عليَّ، وغير ذلك.

● الإمام العلاَّمة الحافظ الكبير أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني المديني، أَوْحَدُ زمانه وشيخ وقته إسناداً وحفظاً (المتوفَّى ٥٨١هـ)، عمل لنفسه مُعجماً روى فيه عن أكثر من ثلاثمئة شيخ[1]، وله المصنَّفات النافعة؛ ومنها: الطوالات في مجلَّدين، قال الذهبيُّ: يُخضع له في جمعه، وذيَّل على معرفة الصحابة لأبي نُعيم فجمع فأوعى، والقنوت في مجلد، وتتمة الغريبين، واللطائف في رواية الكبار ونحوهم عن الصغار، وعوالي التابعين، وكان ابن تيمية ـ رحمه الله ـ يُثني على حفظه ويُقدِّمه على الحافظ ابن عساكر باعتبار تصانيفه ونفعها.

● والإمام الحافظ الحجَّة البارع أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمذاني (المتوفى ٥٨٤هـ)[2]، رَحَل وجَالَ في البلدان، وجمعَ، وصنَّف وبرع في علم الحديث خصوصاً في علم النَّسب، قال ابن النجار في تاريخه: كان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله، ألَّف كتاب (الناسخ والمنسوخ) (مطبوع)، و(عجالة المبتدي في النَّسب) (مطبوع)، و(المؤْتلف والمُخْتلف في أسماء البلدان)، وأسند أحاديث المهذب، والفيصل في مشتبه النسبة، وشروط الأئمة الخمسة (وهو مطبوع).

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/ ١٥٢؛ وتذكرة الحفاظ: ٢/ ١٣٣٤.

(٢) انظر: وفيات الأعيان: ٤/ ٢٩٤؛ وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ١٦٧؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٦٢؛ وطبقات الشافعية: ٧/ ١٢.

● والإمام الحافظ البارع العلّامة أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخَرَّاط (المتوفى في بجاية ٥٨١هـ)[١]، صاحب المصنَّفات النافعة التي أَثرت في مسيرة السنّة وعلم الحديث، ومنها: كتب الأحكام الشرعية وهي ثلاثة: الكبرى والوسطى والصغرى، وعلى الوسطى وَضَع الحافظ ابن القطان الفاسي (المتوفى ٦٢٨هـ) كتاب (بيان الوهم والإيهام)، ولعبد الحق (الجمع بين الصحيحين) بالإسناد على ترتيب مسلم أتقنه وجوّده (وقد طبع)، وله مصنَّف كبير جمع فيه بين الكتب الستة، وكتاب المعتل من الحديث، والرقاق، والعاقبة (وهو مطبوع)، والكفاية في علم الرواية، والصَّلاة والتهجُّد (وهو مطبوع)، وغير ذلك من الكتب النافعة، وإن لم يكن هو الأول، فإنه من الأوائل الذين عُنوا بأحاديث الأحكام جمعاً وتصحيحاً وتضعيفاً، وأثَّر فيمن جاء بعده في هذا.

● والحافظ العلاَّمة البارع أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيْلي (المتوفَّى ٥٨١هـ)[٢]، نسبة إلى (سهيل) من قرى مالقة، صاحب كتاب (الرَّوْض الأُنُف) والتَّصانيف المونقة وقد استخرج كتابه (الروض الأنف) وهو كشرح للسيرة النبوية من مئة وعشرين مصنَّفاً، قال الذهبي: فأجاد.

● والإمام العلاَّمة أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (المتوفَّى ٥٩٧هـ)[٣] صاحب التصانيف الكثيرة النافعة في الحديث

---

(١) انظر ترجمته في: عيون الدراية، للغبريني، ص٢٠؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٥٠؛ وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ١٩٨.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣٤٨.

(٣) ترجمته واسعة منتشرة، انظر: وفيات الأعيان: ٢/ ١٤٠؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٤٣؛ وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٢٦٥.

وغيره من الفنون الأخرى، وبلغت مؤلَّفاته المئات من المصنفات من صغير وكبير، وكُتبه في الحديث مفيدة ومهمة، وله فيها أوهام، وعليه استدراكات، لكنها كانت محطة هامة، ومنها: كتابه الموضوعات وجامع المسانيد، وتلقيح فهوم أهل الأثر، وتلبيس إبليس، والناسخ والمنسوخ، والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية، والضعفاء، والوفا بفضائل المصطفى.

● والإمام الحافظ الكبير تقي الدين أبو محمد عبد الغني المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصَّالحي (المتوفَّى سنة ٦٠٠هـ)[١]، سمعَ الكثير من الشيوخ في عدد من المدن والبلدان، وترك المصنَّفات الحديثيَّة النافعة المؤثرة، ومنها: كتاب المصباح في عيون الأحاديث الصحاح، مشتمل على أحاديث الصحيحين، ونهاية المراد في السنن، الأقسام التي أقسم بها النبيُّ ﷺ، الجامع الصغير لأحكام النذير ولم يتم، والأحكام الكبرى، والأحكام الصُّغرى، والأدعية الصحيحة، والكمال في معرفة رجال الكتب الستة، وهو أول من جمع رجال الكتب الستة كلهم في مصنَّف واحد، ثم تتابع غير واحد في تهذيب هذا الكتاب، ففتح به باباً في أسماء الرجال وتراجمهم وضبط مروياتهم وشيوخهم وتلامذتهم... إلخ.

● والعلاَّمة البارع البليغ مَجْد الدين أبو السَّعادات المبارك بن محمد الجزري الموصلي (المتوفَّى ٦٠٦هـ)[٢] صاحب جامع الأصول، والنهاية في غريب الحديث، وقد كان كتاباه هذان منعطفاً

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٤٣؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣٧٢.

(٢) انظر: وفيات الأعيان: ٤/ ١٤١؛ وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٤٨٨؛ وطبقات الشافعية، للسبكي: ٥/ ١٥٣.

جديداً في تاريخ علوم السنّة، فقد جمع في كتابه (جامع الأصول) متون الكتب الخمسة، صحيح البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي والنسائي، وأضاف إليها الموطأ لمالك بن أنس، وأسقط الأسانيد وأتبع المتون بتفسير غريبها مفردات وجملاً، وقدَّم بين يدي الكتاب بمقدِّمة في علوم المصطلح كما استقرَّت في المصنَّفات الخاصَّة بذلك.

وعلل إسقاط الأسانيد بقوله: «أول ما بدأت به أنني حذفت الأسانيد.. لأنَّ الغرض من ذكر الأسانيد كان أولاً لإثبات الحديث وتصحيحه، وهذه وظيفة الأوَّلين رحمة الله عليهم، وقد كفونا تلك المؤنة، فلا حاجة بنا إلى ذكر ما قد فرَغوا منه، وأغنونا عنه، فلم أثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبيِّ ﷺ إن كان خبراً أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً...»[1].

وذكرتُ الكلمات التي في متون الأحاديث المحتاجة إلى الشرح بصورتها عن هامش الكتاب، وشرحها حذاءها، ليكون أسهل مطلباً للناظرين فيه، ولم أقتصر على ذكر الغريبة التي يحتاج الخواصُّ إلى شرحها، بل ذكرت ما يَفْتقر العوام إلى معرفته زيادة في البيان»[2]. وإن كان قد سبقته محاولات إلا أن عمله كان أجلّها وأفضلها.

وأما كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر)، فقد جمع فيه ما تقدَّمه من كتب، وخاصَّة الهروي صاحب الإمام اللغوي الأزهري، وكتاب أبي عُبيد وما زيد عليه وأُضيف إليه عبر العصور وخاصَّة

---

(١) انظر: ١/ ٥٢، ٥٤.
(٢) انظر: ١/ ٦٥.

إضافات أبي موسى المديني، فكان منتهى الآمال ومحط الرحال لطالبي هذا الباب.

● والحافظ الناقد العلاَّمة أبو الحسين علي بن القطان الفاسي (المتوفَّى سنة ٦٢٨هـ)، الذي ساهَمَ بأبحاث جليلة وآثار حفيلة في السنّة وعلومها بلغت نحواً من أربعين أثراً، ومن أجلِّها (بيان الوهَم والإيهام الواقعَيْن في كتاب الأحكام)، وقد تناول في هذا الكتاب كتاب الأحكام الشرعيَّة الوسطى لعبد الحقِّ الإشبيلي (المتوفَّى ٥٨١هـ) سابق الذكر، فتتبَّع أحاديثه واحداً واحداً بالنقد والتَّعليل والتَّصحيح والتَّصنيف، فبلغ ما نقده وتناوله نحواً من ثلاثة آلاف حديث[١]. وكلها في أحاديث الأحكام الشرعيَّة مما جَعَلَه مَعْلَماً بارزاً أثَّر في كلِّ مَنْ جاء بعده من المحدِّثين الكبار وغيرهم، وتناوله الكبار منهم بالرعاية والعناية: كالحافظ الذهبي، والعراقي، وابن حجر وغيرهم.

ولهذا الإمام كتب مثل: نقع الغلل ونفع العلل، في الكلام على أحاديث سنن أبي داود، وشيوخ الدارقطني، ورسالة في فضل عاشوراء والترغيب في الإنفاق فيه على الأهل، ورسالة في تفسير قول المحدِّثين في الحديث: إنه حسن.

وقد حاول جمع كتاب حافل يضمُّ الحديث الصحيح محذوف السند، كمُل منه: الطهارة والصلاة والجنائز والزكاة في عشرة مجلدات[٢].

---

(١) في المطبوع الذي حققه الدكتور الحسين آيت سعيد بإشرافنا (٢٨٤٦) حديثاً، وفي النص سقط.

(٢) انظر ترجمة هذا الإمام وكتبه في تحقيقنا لكتابه الإقناع في مسائل الإجماع: ١/ ١٣، ٢١ وما بعدها.

● والحافظ الإمام المُتْقن مُحدِّث العراق أبو بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي المعروف بابن نقطة البغدادي (المتوفَّى ٦٢٩هـ)[1]، طوَّف البلاد وجمع ونسخ الكثير، وحصَّل الأصول، وبرع في هذا العلم، ثم صنَّف وألَّف كتباً في علوم الحديث والأنساب، ومن كتبه النافعة: (التَّقييد في رواة الكتب ـ أو السنن ـ والمسانيد) وهو مطبوع، وكتاب: المستدرك على إكمال أبي نصر بن ماكولا، قال الذهبي: يُنْبئ بإمامته وحفظه.

● والإمام العلاَّمة الحافظ البارع محدِّث الأندلس وبليغها أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي البلسني (المتوفى سنة ٦٣٤هـ) شهيداً خارج مرسية[2]، سمع بالأندلس وجَالَ فيها، وتلقَّى عن علمائها، وعَنِيَ كلَّ العناية بالتقييد والرواية حتى غدا إماماً في صناعة الحديث بصيراً به، حافظاً عارفاً بالجرح والتعديل.

ومن تصانيفه: الاكتِفَا في مغازي رسول الله ﷺ والثلاثة الخُلَفا، وهو مطبوع، وكتاب الصحابة وهو حافل، ولم يكمله، والمصباح على غرار الشهاب، للقضاعي، وحلبة الأمالي في الموافقات العوالي، والأبدال وأخبار البخاري. . . وغيرها.

● والحافظ الناقد الفقيه الطبيب أحمد بن مفرِّج الإشبيلي الأموي النباتي الزهري العشَّاب (المتوفى ٦٣٧هـ)، المعروف بابن الرُّوميَّة[3]، وكانت له معرفة تامَّة بالنباتات والأعشاب الطبيَّة، سمع بالأندلس والمغرب وطوَّف البلاد الشرقية، قال المنذري: سمع ابن

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٤/ ٣٩٢؛ وذيل طبقات الحنابلة: ٢/ ١٨٢.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤١٧؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ١٣٤.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٢٥؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٥٨.

الروميَّة ببغداد، ولقيتُه بمصر بعد عوده، وحدَّث بأحاديث من حفظه بمصر، وجمع مجاميع.

ومن آثاره النافعة: استلحاق على الكامل لابن عدي سمَّاه: (الحافل) في مجلد، وهو مفيد جداً، اعتمده ابن حجر وغيره.

ومن كتبه: المعْلم بما زاد البخاري على مسلم، والتَّذكرة في معرفة شيوخه.

● والحافظ المُتْقِن العلاَّمة أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خَلْفُون الأزدي الأَوْنبي، نزيل إشبيلية (المتوفى ٦٣٦هـ)[١]، اعتنى بالرواية والنقل اعتناءً تامّاً، وعكف على ذلك طول عمره، وكان حافظاً للأسانيد، عارفاً بالرجال، بصيراً بصناعة الحديث، مُتْقناً لهذا العلم، وله مُصنَّفات في ذلك، منها: المنتقى في الرجال في خمسة أسفار، وكتاب المفهم في شيوخ البخاري ومسلم، وكتاب في علوم الحديث، وغير ذلك.

● والإمامُ المحدِّث الحافظ الرحَّال تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد العراقي الصَّريفيني (المتوفى ٦٤١هـ)[٢]، طاف البلاد ورَحَلَ في طلب الحديث وعلوم السنّة، وكان من العارفين بهذا الشأن، قال عنه ابن الحاجب: كان أحد حفاظ الحديث، وأوعية العلم، إماماً فاضلاً ديّناً صَدُوقاً خَيِّراً، ثَبْتاً ثقةً حجةً واسعَ الرواية.

● والإمام الحافظ البارع محدِّث العراق محب الدين أبو عبد

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٠٠؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٧١.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٢٢؛ وسير أعلام البنلاء: ٢٢/ ٨٩؛ وذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب: ٢/ ٢٢٧.

الله محمد بن محمود البغدادي ابن النجار (المتوفى ٦٤٣هـ)[١]، طوَّف البلاد في رحلة دامت سبعاً وعشرين سنة، وقرأ المطوَّلات، وسمع الحفاظ، قال ابن السَّاعي: اشتملت مشيخته على ثلاثة آلاف شيخ وأربعمئة امرأة، وترك مصنَّفات جليلة، ومنها: ذيله على تاريخ بغداد، قال الذهبيُّ: وهو في مئتي جزء يُنْبئ بحفظه ومعرفته. وله: القمر المنير في المسند الكبير، ذكر كل صحابي وما له من الحديث، وكتاب كنز الأنام في المسند والأحكام، والمؤْتلف والمخْتلف ذيَّل به على ابن ماكولا، وكتاب المتَّفق والمفترق، والكمال في معرفة الرجال، وكتاب المعجم، والدرة الثمينة في أخبار المدينة (وهو مطبوع)، وغير ذلك من الكتب النفيسة.

● والحافظ الإمام القُدوة الضِّياء المَقْدسي، محمد بن عبد الواحد بن أحمد السَّعدي المقدسي الجَمَّاعيلي، ثم الدمشقي الصَّالحي الحنبلي، صاحب الرحلة الواسعة والتَّصانيف الواسعة (المتوفَّى ٦٤٣هـ)[٢]، كان أحد أئمة الحديث عارفاً بالرجال وأحوالهم، وقد جرح وعدَّل، وصحَّحَ وعلَّل، ولم يزل مُلازماً للعلم والرواية والتأليف إلى أن مات، وترك مُصنَّفات نافعة، ومنها: الأحكام وهو في ثلاثة مجلدات، ولم يتم، والأحاديث المختارة (وهي مطبوعة)، وهي الأحاديث التي يصح أن يُحتجَّ بها سوى ما في الصحيحين، خرَّجها من مسموعاته كتب منها تسعين جزءاً، ستة مجلَّدات، وهي في نحو النصف مما أراد، والموافقات في نحو ستين

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٢/١٢١؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/١٤٢٨؛ وطبقات الشافعية، للسبكي: ٨/٩٨.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ٣/١٢٦؛ والذيل عن طبقات الحنابلة: ٢/٢٢٨.

جزءاً، وفضائل الأعمال (وهو مطبوع)، ودلائل النبوة، والرواة عن البخاري، وفضائل القرآن، والأمر باتّباع السنن والنهي عن البدع وغيرها كثير.

● والإمام الحافظ العلاَّمة شيخ الإسلام تقيُّ الدين أبو عَمْرو عُثمان بن الصَّلاح الشَّهْرَزُوريُّ الشَّافعي (المتوفَّى ٦٤٣هـ)[١]، طاف البلاد وتلقَّى العلم عن أهله واستقرَّ بدمشق، وصنَّف التصانيف المفيدة، منها كتابه: (علوم الحديث)، الذي طوَّف الدنيا وشَغَلَ المحدِّثين وغيرهم، و(صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط)، وهو مطبوع، والمؤتلف والمختلف في أسماء الرجال، وغير ذلك من كتب الفقه والأصول والحديث.

● والإمام المحدِّث الرحَّال شيخ المحدِّثين شمس الدين أبو الحجاج يوسف بن خليل بن قَراجا الدمشقي ثم الحلبي (المتوفَّى ٦٤٨هـ)[٢]، وطاف البلاد وسمع الشيوخ، وكتب الأصول بخط مليح مُتْقَن، وروى الكتب الكبار، وصنَّف مُصنَّفات عديدة، قال الذهبي: «سمعتُ من حديثه شيئاً كثيراً وما سمعتُ العشر منه، وهو يدخل في شرط الصحيح لفضيلته وجودة معرفته وقوة فهمه، وإتقان كتبه وصدقه وخيره. . .».

● وإمام اللغة العلاَّمة المحدِّث رضي الدين الحسن بن محمد الصَّغاني (المتوفَّى ٦٥٠هـ)، وله (العُباب الزاخر) في اللغة، عشرون مجلداً، و(مجمع البحرين) في اللغة، وغيرهما في اللغة، وفي

---

(١) انظر: وفيات الأعيان: ٣/٢٤٣؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/١٤٢٠؛ وسير النبلاء: ٢٣/ ١٤٢؛ وطبقات الشافعية، للسبكي: ٨/٢٢٦.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤١٠؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٥١.

الحديث (مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين)، وكتاب في الضعفاء، وكتاب في علم الحديث، وغير ذلك[1].

● والإمام الحافظ شيخ الإسلام زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفّى ٦٥٦هـ)[2]، قال تلميذه الشريف عزّ الدين الحسيني: كان شيخنا زكي الدين عالماً بصحيحه وسقيمه، ومعلومه وطُرقه، مُتبحِّراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومُشكله، قيماً بمعرفة غريبه وإعرابه واختلاف ألفاظه، إماماً حُجَّة، صاحبَ التَّرغيب والترهيب وكتب كثيرة، منها: المعجم في مجلد، والموافقات في مجلد، واختصر صحيح مسلم، وهو مطبوع، وسنن أبي داود، وتكلَّم عن رجاله وعَزَاهُ إلى الصحيحين أو أحدهما (وهو مطبوع أيضاً)، وخرَّج كثيراً وأفاد الناس، وله مصنّفات في الفقه. وعلى يديه تخرَّج طائفة كبيرة من المحدِّثين كأبي محمد الدمياطي، وابن دقيق العيد، وعزّ الدين الحُسيني وغيرهم.

● والإمام الحافظ المتقن أبو موسى عيسى بن سليمان الرندي الرُّعَيْني (المتوفَّى ٦٣٢هـ)، وكان حافظاً ضابطاً مُتقناً، له معجم، وكتاب في الصحابة جمع فيه عدَّة كتب من مؤلَّفات سابقيه.

● والحافظ الإمام الرحَّال المفيد زكي الدين البرزالي محمد بن يوسف بن يَدَّاس الإشبيلي (المتوفَّى بحماة ٦٣٦هـ)[3]، وبرزالة: قبيلة بالأندلس، تحوَّل من الأندلس إلى المشرق، وطاف البلاد

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٢٨٣.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٣٦؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٢١٩.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٥٥؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٢٢ ـ ١٥٠١؛ وشذرات الذهب: ٥/ ١٨٢؛ وذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني، ص١٨.

وحُبِّبَ إليه الحديث وكتابة الآثار، فنسخ الكثير، وعمل معجماً كبيراً في مجلدات كبار، قال الذهبي: وبفصاحته وحُسْن أدائه للحديث يُضْرَب به المثل مع الفضيلة والإتقان والتواضع وحُسن البشر، وكثرة الأصول.

● والإمام الحافظ القدوة شيخ الإسلام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (المتوفَّى ٦٧٦هـ)[1]، صاحب التصانيف النافعة المباركة، وكان حافظاً للحديث وفنونه، ورجاله وصحيحه وعليله، إمام في معرفة المذهب الشافعي وتحرير مسائله، ومصنَّفاته سائرة متداولة.

● والإمام المحدِّث فقيه الحرم محب الدين الطبري أحمد عبد الله (المتوفَّى ٦٧٤هـ)[2]، كان محدِّث الحجاز في عصره، له مصنَّفات، ومنها: الأحكام الكبرى، قال السبكي: الكتاب المشهور المبسوط دلَّ على فَضْل كبير، وله مختصر في الحديث أيضاً رتَّبه على أبواب التنبيه، وله كتاب في فضل مكة، وله ذخائر العُقْبى في مناقب ذوي القربى، وهو مطبوع، وغير ذلك.

● والإمام الحافظ شيخ المحدِّثين شهاب الدين أحمد بن فَرْح الإشبيلي، نزيل دمشق (المتوفَّى ٦٩٩هـ)، قال تلميذه الذهبي[3]: عُنيَ بهذا الشأن، ثم أقبل على تقييد الألفاظ، وفهم المتون ومذاهب العلماء، وكانت له حلقة إقراء للحديث وفنونه، حضرت مجالسه، ونِعْمَ الشيخ كان علماً وفضلاً ووقاراً، وديانة واستحضاراً، وثقة

(١) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٧٠.
(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٧٤؛ وطبقات الشافعية: ٨/ ١٨.
(٣) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٨٦؛ وطبقات الشافعية: ٨/ ٢٦؛ وشذرات الذهب: ٥/ ٤٤٢.

وتعفُّفاً وقَصْداً، تخرَّج به جماعة، وكتب الكثير في الفقه والحديث، وهو صاحب قصيدة غرامي صحيح... وشرح الأربعين النووية، وغير ذلك.

● والإمام العلاَّمة الحجَّة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن الدمياطي (المتوفَّى ٧٠٥هـ)[١]، روى عن أكثر من ألف شيخ، وتخرَّج بالحافظ المنذري، وكان صادقاً حافظاً متقناً، وله المصنَّفات النفيسة في الحوادث والعوالي والفقه واللغة، ومنها: السيرة النبويّة، والصلاة الوسطى، والخيل، وغيرها، وهو شيخ المزِّي والبرزالي، وابن سيد الناس، والذهبي، والسبكي، وغيرهم.

● والإمام الفقيه المحدِّث الحافظ شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وَهْب بن مطيع بن دقيق العيد الصَّعيدي (المتوفَّى ٧٠٢هـ)[٢]، محقِّق المذهَبَيْن المالكي والشافعي، ومجدِّد رأس المئة الثامنة، وصاحب التصانيف الجليلة، ومنها: (الإلمام بأحاديث الأحكام)، و(الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح)، وهو مطبوع، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، والإمام، وبيَّض منه قطعة ولم يكمل، وقيل: كمل ولكنه لم يقع للناس كاملاً، والأربعون في الرواية عن ربِّ العالمين، وغير ذلك من الكتب النَّفيسة.

● والإمام الحافظ شيخ القرَّاء والمحدِّثين بالأندلس أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (المتوفَّى ٧٠٨هـ)، عُني

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٧٧؛ وطبقات الشافعية: ١٠/ ١٠٣.

(٢) انظر: الطالع السعيد للأدفوي، ص٥٦٧؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٨١؛ وطبقات الشافعية، للسبكي: ٩/ ٢٠٧؛ والدرر الكامنة، لابن حجر: ٤/ ٩١.

بالحديث وعلومه، وبَرَع فيهما، وخرَّج وصنَّف الكتب، وعمل كتابه (صلة الصلة) الذي ذيَّل به الصلة لابن بشكوال، وهو مطبوع.

● والإمام العلاَّمة الحافظ الناقد شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّاني (المتوفى ٧٢٨هـ)[١]، كان من بحور العلم المفرطين في الذكاء، صاحب التصانيف النافعة السائرة.

● والإمام الحَبْر العالم محدِّث الشام جمال الدين المزِّي، أبو الحجَّاج يوسف بن الزكي (المتوفَّى ٧٤٢هـ)[٢]، ولد بظاهر حلب وسكن المزَّة، وسمع الكتب، ونسخ الكثير بخطّه المتقن الجيد، وسمع من نحو ألف شيخ، قال تلميذه الذهبي: خرَّج لنفسه، وأملى مجالس، وأوضح مشكلات ومعضلات ما سُبق إليها في علم الحديث ورجاله، وكان ثقة حُجَّة كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير السُّكوت، قليل الكلام جداً، صادق اللهجة لم تُعرف له صَبْوة، وكان يطالع وينقل الطِّباق إذا حَدَّث وهو في ذلك لا يكاد يخفى عليه شيء مما يُقرأ، بل يردُّ في المتن والإسناد ردّاً مفيداً يتعجَّب منه فضلاء الجماعة.

وقال السبكي: انتهت إليه رئاسة المحدِّثين في الدنيا، له: (تهذيب الكمال في أسماء الرجال في رجال الكتب الستة، وبعض مصنّفات أصحابها)، وهو مطبوع في خمسة وثلاثين مجلَّداً، و(تحفة الأشراف في معرفة الأطراف)، أي أطراف الكتب الستة وبعض

---

(١) ترجمته في كثير من المصادر، وانظر منها: الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب: ٢/ ٣٨٧.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٩٨؛ والدرر الكامنة: ٤/ ٤٥٧؛ وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني، ص١٦.

المصنّفات أصحابها، وهو مطبوع في ثلاثة عشر مجلداً مع فهارس وكشافات، وهما مصدران أساسيان للدارسين للسنّة النبويّة.

● والحافظ الناقد المتفنِّن شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي (المتوفَّى ٧٤٤هـ)[١] لازم المزِّي حتى بَرَع في الرجال، وأخذ عن الذهبي وغيره، وعُني بالحديث وفنونه ومعرفة رجاله، وله تآليف وتعاليق مفيدة، قال الذهبي: ما اجتمعتُ به قطّ إلا واستفدتُ منه، ومنها: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق (وهو مطبوع)، والأحكام الكبرى رتَّبها على أحكام الضياء كَمُل منها سبعة مجلَّدات، والمحرَّر في أحاديث الأحكام (وهو مطبوع)، وكتب كثيرة في فنون الحديث وعلومه بلغت نحواً من ثمانين مصنَّفاً، وكلُّها مفيدة وقد عرف منها في عالم المخطوط نحو ثمانية.

● والحافظ العلاَّمة الأديب البارع أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الأندلسي (المتوفَّى ٧٤٣هـ)[٢] من بيت رئاسة وعلم، قدم به أبوه الديار المصرية، ورغَّبه في العلم ويسَّر له، ودار به على الشيوخ، فبلغت مشيخته نحواً من ألف شيخ، ومنهم: ابن دقيق العيد، وكان أثيراً لديه لعلمه وفهمه.

قال علم الدين البرزالي: كان أحد الأعيان معرفة وإتقاناً وحفظاً للحديث وتفهّماً في علله وأسانيده، عالماً بصحيحه وسقيمه، مُستحضراً للسيرة، له حظٌّ من العربية، حسن التصنيف، صحيح

---

(١) انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة: ٢/٤٢٦؛ وتذكرة الحفاظ: ٤/١٥٠٨؛ وذيل الحسيني على تذكرة الحفاظ، ص٤٩.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر: ٤/٢٠٩؛ وطبقات الشافعية: ٩/٢٦٨.

العقيدة. ومن مصنَّفاته: (عيون الأثر في فنون المغازي والسير)، وهو كتاب جليل في بابه، متداول منذ تأليفه في حلقات الدرس إلى يومنا، و(النَّفح الشذي في شرح جامع الترمذي)، ولم يكمل، سَلَك فيه مَسْلَك شيخه ابن دقيق العيد في الكلام على الأحاديث بلغ فيه إلى كتاب الصلاة، وقد طبع، وله: (نور العيون)، وهو مختصر في شمائل الرسول ﷺ وأزواجه وأولاده، و(بشرى اللبيب بذكرى الحبيب)، و(تحصيل الإصابة في تفضيل الصحابة)، و(منح المدح) جمع فيه المدائح التي مدح فيه الصحابة والتابعون رسول الله ﷺ، وقد طبع، . . . وغير ذلك.

● والإمام الحافظ الحُجَّة مؤرِّخ الإسلام شمس الدين الذهبي، محمد بن أحمد (المتوفَّى ٧٤٨هـ)[١] صاحب المصنَّفات السائرة، والتَّصانيف النافعة الخيِّرة، الذي أصبح معوَّل المحدِّثين والمؤرّخين، ومن كتبه: تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ، والكاشف في تراجم رجال الكتب الستة، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وكلها مطبوعة، وغير ذلك.

● والحافظ العلاَّمة الفقيه الأصولي شمس الدين ابن قيِّم الجوزيَّة محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي (المتوفَّى ٧٥١هـ)[٢]، صاحب التصانيف النافعة السائرة التي فاقت ستين مصنَّفاً، ومنها في الحديث: تهذيب سنن أبي داود، وإيضاح مشكلاته والكلام على ما

---

(١) ترجمته في كثير من الكتب، ومنها: مقدمات كتبه الكثيرة المطبوعة.

(٢) ترجمته ذائعة، ومن أقدمها ما جاء في الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي: ٤/ ٤٤٧.

فيه من الأحاديث المعلولة، وزاد المعاد في هَدْي خير العباد، وإعلام الموقِّعين عن ربِّ العالمين، وغيرها.

• والإمام الحافظ البارع صلاح الدين العلائي أبو سعيد خليل بن كَيْكَلدي (المتوفَّى ٧١٦هـ)[١] بالقدس الشريف، كان حافظاً ثقةً ثبتاً عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون، وله المصنَّفات الرائقة الدقيقة، نافت على ستين مصنّفاً، ومنها: (جامع التحصيل لأحكام المراسيل) وهو مطبوع، و(الوشْيُ المُعْلم في ذكر من روى عن أبيه عن جدّه عن النبيِّ ﷺ)، وكتاب المدلسين، ومجامع، وغيرها، وشرع في كتاب الأحكام فعمل منه قطعة نفيسة.

• والحافظ الإمام جمال الدين الزَّيْلعي عبد الله بن يوسف (المتوفَّى ٧٦٢هـ)[٢]، طلب الحديث واعتنى به، فانتقى وخَرَّج وألَّف وجَمَع، وترك المؤلَّفات الحسنة النافعة، منها: تخريج أحاديث الكشَّاف، للزمخشري، وتخريج أحاديث الهداية، وهو من الكتب السائرة المفيدة.

• والحافظ العلاَّمة الإمام علاء الدين مُغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري (المتوفَّى ٧٦٢هـ)[٣]، وتخرَّج بالحافظ ابن سيِّد الناس، وله تآليف كثيرة مفيدة، فاقت مئة كتاب، منها شرح البخاري في عشرين مجلَّداً واسمه: (التَّلويح في شرح الجامع الصحيح)، وشرح على سنن أبي داود لم يكمل، وكذلك على سُنن ابن ماجه، والزهر الباسم في سيرة أبي القاسم، وضعه على الروض الأُنُف،

---

(١) انظر: طبقات الشافعية: ١٠/ ٣٥؛ وذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني، ص٤٢.
(٢) ذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد، ص١٣٠.
(٣) المصدر السابق، ص١٣٣.

للسهيلي، وزوائد ابن حبان على الصحيحين، وذَيْل على الضعفاء، لابن الجوزي، وذَيْل على تكملة الإكمال لابن نقطة، والإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفا (وهو مطبوع)، وغير ذلك.

● والإمام الحافظ الناقد الحُجَّة المؤرِّخ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رَجَب الحنبلي البغدادي، نزيل دمشق، (المتوفَّى ٧٩٥هـ)[١]، أتقن علم الحديث وتتبَّع الطرق، ومَهَرَ في أسماء الرجال وعلوم المصطلح، وتَرَكَ مُصنَّفات جليلة، ومنها كتابه السائر: (جامع العلوم والحكم) شرح فيه الأربعين حديثاً النووية مع إضافة أحاديث أكمل بها تمام الخمسين، و(شرح علل الترمذي) (وهو مطبوع)، و(فتح الباري في شرح البخاري)، ولم يتمه، وصل فيه إلى كتاب الجنائز، (وقد طبع)، و(الذيل على طبقات الحنابلة)، وهو مطبوع، و(الاستخراج لأحكام الخراج)، وهو مطبوع، و(شرح جامع الترمذي)، مع كتب أخرى ورسائل كثيرة مطبوعة.

● والحافظ الإمام الناقد زين الدين أبو الفضْل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفَّى ٨٠٦هـ)، طاف المدن وسمع الكثير، وكان فريد دهره، ووحيد عصره، وترك المصنَّفات الكثيرة التي زادت على ستين كتاباً، منها: (المُغْني عن حَمْل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) وهو مطبوع، و(تقريب الأسانيد)، و(الألفية) في المصطلح، والمسماة بالتبصرة والتذكرة، و(التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق في كتاب ابن الصلاح)، و(ذيل على ميزان الاعتدال)، و(طرح التثريب في شرح التقريب)، و(تكملة شرح الترمذي) لابن

---

(١) انظر ترجمته في عدد من المصادر، ومنها: ذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد، ص١٨٠.

سيِّد الناس، وهذه الكتب وغيرها مطبوعة، وهو أحد المتأخِّرين الذين تركوا مساهمات مُؤَثِّرة في علوم السنّة.

● والإمام الحافظ العلاَّمة شيخ الإسلام ابن الملقِّن عمر بن علي الشافعي (المتوفَّى بالقاهرة ٨٠٤هـ)، اشتغل في عدَّة فنون فبرع فيها، ودرَّس وأفتى، وصنَّف وجمع، وكان فريد دهره في كثرة التَّصانيف؛ إذ بلغت مصنَّفاته في الحديث والفقه قريباً من ثلاثمئة، ومنها: (شرح البخاري) في عشرين مجلَّداً، واسمه (شواهد التَّوضيح شرح الجامع الصحيح)، و(البدر المنير في تخريج أحاديث الشَّرح الكبير) وطُبع بعضه، و(شرح عمدة الأحكام)، و(شرح الأربعين النووية)، و(المقنع في علم الحديث) وهو مطبوع، وأفراد مسلم وأبي داود، وطبقات المحدّثين، ومختصر تهذيب الكمال مع التذييل عليه من رجال ستة كتب هي: مسند أحمد، وصحيح ابن خُزيمة، وابن حبَّان، ومُستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، والبيهقي، والمحرَّر المذهب في تخريج أحاديث المهذَّب، وتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي، وتخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب، ومختصر المستدرك، ومسند أحمد، وصحيح ابن حبَّان، والبعث والنشور للبيهقي، ودلائل النبوّة للبيهقي مع شروح وكتب أخرى.

قال الحافظ ابن حجر: هؤلاء الثلاثة: العراقي والبلقيني وابن الملقِّن كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن؛ الأول: في معرفة الحديث وفنونه، والثاني: في التوسع في معرفة المذهب الشافعي، والثالث: في كثرة التصانيف.

وقال الحافظ برهان الدين سبط ابن العَجَمي: حفَّاظ مصر أربعة أشخاص، وهم من مشايخي: البُلقيني هو أحفظهم لأحاديث

الأحكام، والعراقي وهو أعلمهم بالصَّنعة، والهيثميُّ وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي، وابن الملقِّن وهو أكثرهم فوائد في الكتابة على الحديث[1].

● والحافظ الإمام الزاهد أبو الحسن نور الدين الهيثمي (المتوفَّى ٨٠٨هـ)، صاحب الحافظ العراقي، وخَدَمَهُ وصَاهرَه وانتفع به، وترك مُصنَّفات جليلة، ومنها: مجمع الزوائد ومَنْبع الفوائد، والمقْصد الأعلى في زوائد أبي يَعْلى، ومَوَارد الظمآن لزوائد ابن حبَّان، ونهاية المقصد في زوائد أحمد، وكشف الأستار في زوائد البزار، وغير ذلك.

● والإمام الحافظ المؤرِّخ تقي الدين الفاسي محمد بن أحمد قاضي المالكيَّة بمكة المشرَّفة (المتوفَّى ٨٢٢هـ)[2]، جَمَعَ وصنَّف مُصنَّفات جليلة، منها: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (وهو مطبوع)، والعِقْد الثمين في أخبار البلد الأمين (وهو مطبوع)، وذيل كتاب التقييد بمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (وهو مطبوع)، والجواهر السنية في السيرة النبوية، وذيل على سير أعلام النبلاء، للذهبي (وهو مطبوع)، وغير ذلك من الكتب النفيسة.

● والإمام العلاَّمة الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد خليل بن محمد خليل الطرابلسي، ثم الحلبي سِبْط ابن العَجَمي يُعرَف بالبرهان الحلبي، وبسبط العجمي (المتوفَّى ٨٤١هـ)[3] طاف المدن، وتلقَّى عن الشيوخ، ومن أجلِّهم العراقي وابن الملقِّن، وترك

(١) انظر: تذكرة الحفاظ، لابن فهد، ص٢٠١.
(٢) المصدر السابق، ص٢٢٩.
(٣) انظر: لحظ الألحاظ، ص٣١٤.

مؤلَّفات نافعة، ومنها: التَّلقيح لفهم قارئ الصحيح، وهو شرح مختصر على صحيح البخاري في مجلدين، وحاشية نفيسة على (الكاشف) للذهبي (وهي مطبوعة)، والاغتباط بمن رُمي بالاختلاط (وهو مطبوع)، والكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث (وهو مطبوع)، وتذكرة الطالب المعلم فيمن يقال: إنَّه مخضرم (مطبوع)، والتبيين لأسماء المدلِّسين (مطبوع)، وكتب أخرى في المصطلح والشروح الحديثيَّة والرجال وغيرها.

● وخاتمة الأئمة الحفَّاظ الإمام العلاَّمة أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني المصري الشافعي (المتوفَّى ٨٥٢هـ)[١]، تخرَّج بجماعة من الأئمة وعلى رأسهم الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وألَّف التآليف النافعة الجليلة السائرة مع الشمس، ومن أجلِّها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ومقدّمته هدي الساري، وتغليق التعليق، وتهذيب التهذيب، ولسان الميزان، وتبصير المنتبه بتحرير المُشْتبه، ونزهة النظر شرح نخبة الفِكَر، والإصابة في تمييز الصحابة، وإتحاف المَهَرة... إلخ. وكلُّها جليلةٌ مُحرَّرة.

● والإمام العلاَّمة بدر الدين العيني محمود بن أحمد بن موسى الحنفي (المتوفَّى ٨٥٥هـ)[٢]، صاحب عُمدة القاري شرح صحيح البخاري[٣]، ومَبَاني الأخبار في شرح معاني الآثار، للطحاوي،

---

(١) ترجمته متداولة في عديد من المصادر، وقد خصَّها تلميذه السخاوي بكتاب ضخم اسمه: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (وهو مطبوع).

(٢) شذرات الذهب: ٧/ ٢٨٦؛ والفوائد البهية في تراجم الحنفية، للكنوي، ص٢٠٧؛ والأعلام للزركلي: ٧/ ١٦٢.

(٣) طبع في تركية بمطبعة الأستانة ١٣٠٨هـ في (١١) جزءاً، ثم طبع في مصر في (١٢) مجلداً يضم (٢٥) جزءاً، نشرته إدارة الطباعة المنيرية.

ومغاني الأخيار في رجال معاني الآثار، وشرح سنن أبي داود مجلدان، وشرح قطعة من سيرة ابن هشام، والعلم الهيِّب في شرح الكلم الطيِّب، لابن تيمية، وطبقات الحنفية، ومؤلَّفات أخرى في الفقه الحنفي والسير والتاريخ.

● والحافظ الناقد أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفَّى ٩٠٢هـ)[١]، دَرَسَ العلوم الإسلامية من القرآن وعلوم الحديث والفقه الشافعي، وأكبَّ على الحديث، وطاف بالمدن، وتخرَّج بشيخ الإسلام الحافظ ابن حَجَر العسقلاني، وحَظِيَ عنده، وقرأ عليه مصنَّفاته، وأثنى شيخه عليه كما أثنى عليه غيره من المحدِّثين، وترك وراءه مصنَّفات جليلة، ومنها: فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، للعراقي، وهو من أهم كتب هذا العلم، وشرح التقريب، للنووي، والإيضاح في شرح نَظْم العراقي للاقتراح، والقول المفيد في شرح العمدة، لابن دقيق العيد، والإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، والذيل على قُضاة مصر، والمقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة، والقول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، وغيرها من المؤلَّفات النافعة الذائعة، وقد انتهى إليه في عصره علمُ الجرح والتعديل حتى قيل: لم يكن أحد بعد الذهبي سَلَكَ مَسْلَكَهُ.

● والإمام العلاَّمة جلال الدين أبو الفَضْل عبد الرحمن السيوطي (المتوفَّى ٩١١هـ) صاحب المؤلَّفات السائرة ـ التي نافَتْ عن خمسمئة مؤلَّف بين صغير وكبير ـ والكرامات الباهرة، ومن

---

(١) ترجم لنفسه في كتابه الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، وانظر: شذرات الذهب: ١٦/٨.

مؤلَّفاته: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، والجامع الكبير الذي رامَ فيه جمع السنة النبويَّة، والجامع الصغير، وعين الإصابة في معرفة الصحابة، وحُسن المحاضرة، وطبقات الحفاظ، ولُبُّ اللباب في تحرير الأنساب.. وغير ذلك.

وغير هؤلاء الأعلام كثيرون جداً، ولهم مُشاركات جليلة في خدمة السنَّة، وقد تكفَّلتْ ببيان ذلك كتب الطبقات والتواريخ، ومنها: سِيَر أعلام النبلاء، وطبقات الحفاظ، وذِكْرُ من يُعْتَمَدُ قولُه في الجرح والتعديل، وثلاثتها للإمام شمس الدين الذهبي (المتوفَّى ٧٤٨هـ)، والدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، للحافظ ابن حَجَر العسقلاني، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام السخاوي، وشَذَرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، وغيرها من المصنَّفات.

لقد دخلت السنَّة النبويَّة في هذه المرحلة الجمع والترتيب، والتَّخريج والتبويب، والتمحيص والتدقيق والشرح لكتبها، والتعليق عليها واختصارها، لأنَّ السنّة قبل هذه المرحلة، قد حُصِرَت بمتونها وألفاظها وأسانيدها المتعدِّدة، ومَصَادرها، ورواتها، وحَمَلتها كما تقدَّم.

فاقْتَضَت هذه المرحلة نوعاً جديداً من التَّصانيف تمتح من المصنَّفات السابقة وتُقرِّبها، وذلك بإسقاط الأسانيد لطُولها، وترتيب نُصوصها، وأصبح العزو إلى المصدر الذي أخذ منه المصنف يقومُ مقام الإسناد.

وقد نحا المحدِّثون إلى الجمع بين الصحيحين، ثم تطوّر ليضاف غيرهما كالذي صنعه ابن الأثير الجزري في كتابه (جامع

الأصول من أحاديث الرسول) إذ جمع بين الخمسة والموطأ، وقد تقدَّم الحديث عنه.

وتطوَّر هذا العمل ـ جمع المتون ـ ليصل قمَّته عند الهيثمي الذي جرَّد متون الأحاديث الواردة في غير الكتب التي جمعها ابن الأثير في (جامع الأصول)، فصنع زوائد مسند أحمد، ومسند البزار، وزوائد مسند أبي يعلى الموصلي، وزوائد معاجم الطبراني الثلاثة، ثم ضمَّها إلى بعضها كلّها في كتابه القيّم: (مجمع الزوائد، ومَنْبَع الفوائد)، وهو غاية في بابه.

وصنع كذلك (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبَّان)، و(بغية الباحث عن زوائد الحارث)، وهو مسند الحارث أبي أسامة، ورتَّب أحاديث الحلية لأبي نعيم الأصبهاني، والأفراد للإمام الدارقطني، وفوائد تمام الرازي، وكلُّ هذه أصول هامة في السنّة النبويّة.

وتابع طريقَه الحافظُ ابن حجر العسقلاني في كتابه (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية)؛ مُسند أبي داود الطيالسي، ومُسند الحُميدي، ومُسند العَدَني، ومُسند مسدَّد بن مسرهد، ومُسند أحمد بن منيع، ومُسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومُسند عبد بن حُميد، ومُسند الحارث بن أبي أسامة.

وكان عازماً على إضافة كتب أخرى هي[1]: مسند الحسن بن سفيان، ومسند محمد بن هشام السدوسي، ومسند محمد بن هارون الروياني، ومسند الهيثم بن كليب الشاشي وغيرها.

وسَلَكَ مَسْلكهما قرينهما الحافظ شهاب الدين البوصيري

---

(١) انظر: المطالب العالية: ١/ ٤.

أحمد بن أبي بكر (المتوفَّى ٨٤٠هـ)، في كتابه: (إتحاف الخِيَرة المَهَرَة بزوائد المسانيد العشرة)، وهم: الطيالسي، والحميدي، ومُسدد، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي.

ويمتاز عمل البوصيري عن عمل الحافظ ابن حجر في (المطالب العالية) المطبوع بأنَّه ذكر الأسانيد مع الأحاديث[1]، وحكم عليها بما تستحقُّه من تصحيح أو تضعيف، وهذا عمل في غاية الأهمية.

وشارك آخرون في جَمْع نصوص السنّة، إما الصحيحة مفردة، أو كتب معينة حتى بلغ الأمر ذروته مع الحافظ السيوطي في كتابه (الجامع الكبير).

وأما غريب الحديث، فقد جمع ابن الأثير في هذه الفترة عدة كتب ونسَّقها في كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر)، ثم توالى عليه استدراكات وصلت قمّتها عند الحافظ السيوطي.

وقد قام الإمام عبد الحق الإشبيلي بجمع الأحاديث التي يحتجّ بها في الأحكام، ويرجع إليها الفقهاء والقضاة والحكام في كتابه (الأحكام الشرعيَّة الكبرى)، وهو ينقله بالأسانيد من المصادر التي اعتمد عليها، والوسْطى والصُّغرى، وهي محذوفة السَّند مع العزو إلى المصادر ليتطوَّر هذا المنْحَى مع الحافظ الإمام ابن دقيق العيد

---

(١) وقد صدرت طبعة للمطالب العالية مع أسانيدها والحكم عليها عن دار العاصمة بالرياض سنة (١٤٢٤هـ)، بتحقيق: مجموعة من الباحثين، وأصل عملهم رسالات جامعية تقدَّموا بها إلى جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

وابن عبد الهادي في (المحرَّر)، والحافظ ابن حَجَر في كتابه (بلوغ المرام من أدلَّة الأحكام).

وجمع الإمام المنذري كتابه في الرقائق وسمَّاه: (الترغيب والترهيب)، وسبقه في ذلك أبو القاسم التَّيْمي الأصبهاني إسماعيل بن محمد (المتوفَّى ٥٣٥هـ)، وتلميذ أبي موسى المديني محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ).

وبدأ التصنيف في الموضوعات على هذا النمط بإسقاط الإسناد والإحالة إلى المصادر في كتب كثيرة جداً في موضوعات الحياة.

وميَّز ابن الجوزي الأحاديث الموضوعات عن غيرها، ثم الأحاديث الواهية في كتابه (العلل المتناهية)، وإن كان عليه فيها ملاحظات لكنه فتح الباب، ونَضَج واكتمل من بعد وليصل الذروة مع السيوطي في (اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة)، وأبي الحسن علي بن محمد بنِ عراق الكناني (المتوفَّى ٩٦٣هـ) في كتابه (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة)، وهو مطبوع، فكان عملهما ركيزةً لمن جاء بعدهما.

وفي جانب المصطلح لخَّص الحافظ أبو عَمْرو بن الصلاح ما سبقه من كتب المصطلح، ووضع مقدّمته الشهيرة، فكانت مرتكزاً لما جاء بعده، كذلك في الاستدراك والإضافة والمعارضة والنظم وغيرها.

والدارس لهذه المرحلة يلاحظ أنَّ جميع قضايا المصطلح قد أُفردت بكتب وأجزاء، ونالت البحث والدرس المستفيض بناءً على أعمال السابقين وتطبيقاتهم، ولهذا نجدهم يتكلَّمون عن المرسل

والمراسيل، وعن التدليس والمدلّسين، وعن الجرح والمجروحين، وعن الوضع والوضَّاعين. . . إلخ. وقد لخَّص أعمالهم هذه بالجملة الحافظ السخاوي في (فتح المغيث)، والسيوطي في (تدريب الراوي).

وأستطيع القول هنا: إنَّ علم مصطلح الحديث قد نَضَج في هذه الفترة، وكَثُرت بحوثه ودراساته، وكُشِفت مضامينه ومُصطلحاته، وذلك قَصْد إصدار الأحكام الصحيحة على الأحاديث التي كانت في قلب التَّجاذب الفكري والمذهبي والعَقَدي والفقهي، ثم ليتطوّر للحكم على الأحاديث كلِّها في محاولات جَمْع السنَّة من مصادرها كالذي كان يصنعه العراقي والهيثمي والبوصيري، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وقبل هؤلاء جميعاً عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي.

فكانت دراسة المصطلحات الحديثية بعمق وشمولية، بعد جمعها، ضروريّة لكلّ ذلك، وبهذا نضج هذا العلم.

وأما علم الرجال بفنونه فقد بَدَأ مع جمع رجال الكتب الستة مع المقدسي، ثم تطوَّر لينقح مع المزي والذهبي، وبلغ قمَّته مع الحافظ ابن حجر في تهذيبه وتقريبه، وللمجروحين والمضعفين مع الذهبي في ميزانه، ومع العراقي والسخاوي في استدراكاتهما عليه.

وأما الشروح على الكتب الستة، فقد تعاظمت في هذه الفترة، إذ نجد فيها أعظم كتب شروح السنّة والحديث، كشرح السنّة، للبغوي (المتوفَّى ٥١٦هـ)، وشرح صحيح مسلم، للقاضي عياض والمازري والنووي، وشرح البخاري لعدد من العلماء، بلغ الذروة مع الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) الذي قيل فيه: «لا هجْرة بعد

الفتح»، وقد لخَّص في هذا الكتاب ما سَبَقه، وجَمَع فيه أشْتات المعرفة الحديثيَّة منذ أن بدأت إلى عصره فكان خلاصة ونقاوة.

وكذلك صنع معاصره الإمام العيني في (عُمدة القاري).

والمتأمِّل في هذه الفترة من تاريخ السُّنَّة يجد أنَّ الكتب الستة قد حظيت بعناية بالغة في متونها ورجالها ونقلها وضَبْطها، وقامت حولها دراسات كثيرة جداً، ولم يكن هذا الأمر اعتباطاً، بل لأنَّ هذه الكتب نقاوة السنَّة النبويّة ولبُّها.

وقد ظهر بوضوح تامٍّ في هذه المرحلة أنواع من المصنَّفات في السنَّة النبويّة، منها: المعاجم التي تذكر الشيوخ وتُترجم لهم، وتُبيِّن حلقات الاتِّصال لنقل السنَّة النبويَّة، ومكانة هؤلاء النقلة المتخصِّصين.

ونلاحظ على هذه الفترة كذلك التفنُّن العلمي للعالم في عدَّة علوم، فلا تجدُ مُحدِّثاً إلاَّ وله مُشاركات في علومٍ أخرى، وعلى الخُصوص علوم القرآن والفقه والأدب، بينما كانَ الأوائل ذوي تخصُّص واحد، قد يتَّسع لكنه في إطار السنَّة، أما هذه الفترة فلم يعد الأمر كذلك، لأنَّ العلوم أصبحت صناعة ومصادرها مدوَّنة، وأمَّهات كتبها معروفة... إلخ.

ولهذا تجد المحدِّثين جلّهم ـ إنْ لم أقل كلّهم ـ لهم أعمال علمية أخرى غير الحديث وعلومه.

ويلاحظ في هذه الفترة الالتزام المذهبي لرسوخ المذاهب الفقهية، وخاصَّة المذاهب الأربعة، ويُضاف إليهم المذهب الظاهري الذي كانت له بقية، وكان للالتزام المذهبي تأثيرٌ بوجه ما في توجيه

دراسات علماء الحديث، بل والتنافس في ذلك، وهذا التنافس والصراع، وخاصة في فترة ابن تيمية أعطى دفعاً جديداً لعلم السنّة وتنقيحها، وبيان الصحيح والضعيف، وهذه المسألة جديرة بالبحث والدرس لبيان آثارها الخيّرة النافعة، فاختلاف العلماء جَعَلهم يبحثون ويُنَقِّرون ويبتكرون ويحكمون، مما أوجد في هذه المرحلة مصنَّفات جليلة، وآراءً وأفكاراً في السنّة والأصول والفقه هامة وأصيلة.

ولقد كانت غزارة المصنَّفات في السنَّة النبويّة وعلومها في هذه المرحلة غير مانعة من نقل المصنَّفات المتقدِّمة الأصول، بل كانت مؤكِّدة لذلك ومُوجبة له مما زكَّى عمل المحدِّثين ونمَّى حوارهم ومناقشاتهم، وجَعَلَهم يتنافسون في الحصول عليها بعلوّ ودقة ـ كما هو بيِّنٌ في تراجمهم ـ ليعكفوا على خدمتها واستمراريتها، ويكثروا نسخها، ويتوثّقوا من روايتها.

ولقد امتدَّت هذه الفترة ردحاً من الزمن قيّض الله فيها لخدمة السنّة أجيالاً غرّاء لم تعرف الكلل ولا الملل ولا العناء، وتربَّع على رأسها بشهادة الإمام السيوطي أربعة فحول، قال رحمه الله[1]: إنَّ المحدِّثين عيالٌ الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر.

أقول: وكان في كلِّ جيلٍ روَّاد أعلام، ومنهم نوابغ يتميَّزون بالسبق والتفوُّق والحفظ، وكانت الأمة تعرف لهم هذا حتى تطمئن إلى نقل سنّة نبيِّها صلى الله عليه وآله وسلَّم والعمل بها. وأُورد أنموذجاً على ذلك مفيداً نافعاً لأهل هذه الصناعة ذكره الإمام تاج

---

(١) انظر: ذيول تذكرة الحفاظ، ص٢٤٨.

الدين السبكي في (طبقات الشافعية) فقال رحمه الله تعالى[1]: «ذكر سلسلة الحفاظ: وقد كان شيخنا الذهبي يُوردها، وكتبها بخطّه، وأنا قرأتها عليه[2]، وأنا أرى إيرادها ها هنا من قبلي، فأقول: لم ترَ عيناي أحفظ من أبي الحجَّاج المزي (المتوفى ٧٤٢هـ)، وأبي عبد الله الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، والوالد (المتوفى ٧٥٦هـ) رحمهم الله، وغالب ظنّي أنَّ المزِّي يفوقُهما في أسماء رجال الكتب الستة، والذهبي يفوقهما في رجال ما بعد الستّة، والتواريخ والوفيات، والوالد يفوقهما في العلل والمتون، والجرح والتعديل، مع مشاركةِ كلٍّ منهم لصاحبيه فيما يتميَّز به عليه المشاركة البالغة.

وسمعت شيخنا الذهبي يقول: ما رأيتُ أحداً في هذا الشأن أحفظ من الإمام أبي الحجاج المزِّي، وبلغني عنه أنه قال: ما رأيتُ أحفظ من أربعة: ابن دقيق العيد (المتوفى ٧٠٢هـ)، والدمياطي (المتوفى ٧٠٥هـ)، وابن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ)، والمزِّي (المتوفى ٧٤٢هـ)، فالأول أعرفهم بالعلل وفقه الحديث، والثاني بالأنساب، والثالث بالمتون، والرابع بأسماء الرجال. قال: وسمعته يقول في شيخنا أبي محمد الدمياطي: إنّه ما رأى أحفظ منه، وكان الدمياطي يقول: ما رأى شيخنا أحفظ من زكيِّ الدين عبد العظيم (المتوفى ٦٥٦هـ)، وما رأى الزكي أحفظ من أبي الحسن علي بن المفضَّل (المتوفى ٦١١هـ)، ولا رأى ابن المفضَّل أحفظ من الحافظ عبد الغني، ولا رأى عبد الغني (المتوفى ٦٠٠هـ) أحفظ من أبي موسى

---

(١) انظر: ١٠/ ٢٢٠، وذكرها الحافظ السخاوي في كتابه (الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر)، وذكره رأس السلسلة ثم ذكر شيخه العراقي، ثم ذكر الحافظ العلاّئي، ثم ذكر الحافظ المزي. . . إلخ.

(٢) وناهيك به شاهداً في هذا المقام.

المديني (المتوفى ٥٨١هـ) إلا أن يكون الحافظ أبا القاسم بن عساكر (المتوفى ٥٧١هـ)، فقد رآه ولم يسمع منه، هذا كلام الذهبي.

قلت: لا ريب أنَّ ابنَ عساكر أحفظ من أبي موسى المديني، والذهبي يعرف هذا، ولكن عذره عدم سماع عبد الغني منه كما ذكر، فكأنّه يُسلسل للرؤية مع السماع لا مجرد الرؤية.

ثم قال شيخنا، وسمعته منه: ولا رأى ابن عساكر والمديني أحفظ من أبي القاسم إسماعيل بن محمد التميمي (المتوفى ٥٣٥هـ).

ولا رأى إسماعيل أحفظ من أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (المتوفى ٥٠٧هـ).

ولا رأى ابن طاهر أحفظ من أبي نصر بن ماكولا (المتوفى ٤٧٥هـ أو ٤٧٦هـ).

ولا رأى ابن ماكولا أحفظ من أبي بكر الخطيب (المتوفى ٤٦٣هـ).

ولا رأى الخطيب أحفظ من أبي نُعيم (المتوفى ٤٣٠هـ).

وأبو نُعيم ما رأى أحفظ من الدارقطني (المتوفى ٣٨٥هـ)، وأبي عبد الله بن منده (المتوفى ٣٩٥هـ) ومعهما الحاكم (المتوفى ٤٠٥هـ).

وكان ابن مَنْدَه يقول: ما رأيتُ أحفظ من أبي إسحاق بن حمزة الأصبهاني (المتوفى ٣٥٣هـ).

وقال ابن حمزة: ما رأيتُ أحفظ من أبي جعفر أحمد بن يحيى بن

زهير التستري (المتوفى ٣١٠هـ).

وقال: ما رأيت أحفظ من أبي زُرعة الرازي (المتوفى ٢٦٤هـ).

وأما الدارقطني فما رأى مثل نفسه.

وأما الحاكم فما رأى مثل الدارقطني، بل وكان يقول الحاكم: ما رأيتُ مثل أبي علي النيسابوري (المتوفى ٣٦٥هـ) ومن أبي بكر الجعاني محمد بن عمر (المتوفى ٣٥٥هـ).

وما رأى الثلاثة أحفظ من أبي العباس بن عقدة (المتوفى ٣٣٢هـ).

ولا رأى أبو علي النيسابوري مثل النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ).

ولا رأى النسائي مثل إسحاق بن راهويه (المتوفى ٢٣٨هـ).

ولا رأى أبو زرعة أحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة (المتوفى ٢٣٥هـ).

ولا رأى أبو علي النيسابوري مثل ابن خُزيمة (المتوفى ٣١١هـ).

وما رأى ابن خزيمة مثل أبي عبد الله البخاري (المتوفى ٢٥٦هـ).

ولا رأى البخاري فيما ذكر مثل علي بن المديني (المتوفى ٢٣٤هـ).

ولا رأى أيضاً أبو زُرعة (عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ت٢٦٤هـ) والبخاري، وأبو حاتم (محمد بن إدريس الرَّازي (المتوفى ٢٧٧هـ)، وأبو داود (المتوفى ٢٧٥هـ) مثل أحمد بن حنبل

(المتوفى ٢٤١هـ)، ولا مثل يحيى بن معين (المتوفى ٢٣٣هـ)، وابن راهويه (المتوفى ٢٣٨هـ).

ولا رأى أحمد ورفاقه مثل يحيى بن سعيد القطان (المتوفى ١٩٨هـ).

ولا رأى هو مثل سفيان بن عُيينة (المتوفى ١٩٨هـ)، ومالك (المتوفى ١٧٩هـ)، وشعبة (المتوفى ١٦٠هـ).

ولا رَأَوْا مثل أيوب السَّخْتياني (المتوفى ١٣١هـ).

نعم ولا رأى مالك مثل الزُّهري (المتوفى ١٢٤هـ).

ولا رأى الزُّهري مثل ابن المسيِّب (المتوفى ٩٤هـ).

ولا رأى ابن المسيِّب أحفظ من أبي هريرة رضي الله عنه (المتوفى ٥٨هـ).

ولا رأى أيوب مثل ابن سيرين (المتوفى ١١٠هـ).

ولا رأى الثوري (المتوفى ١٦١هـ) مثل منصور بن المُعْتمر (المتوفى ١٣٢هـ).

ولا رأى منصور مثل إبراهيم النَّخَعي (المتوفى ٩٦هـ).

ولا رأى إبراهيم مثل علقَمة بن قيس النَّخعي (المتوفى نحو ٧٠هـ).

ولا رأى علقمة كابن مسعود فيما زَعَم (المتوفى ٣٢هـ).

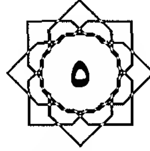
ويمكن أن تُسمَّى هذه الفترة في تاريخ الفكر الإسلامي بعصر الموسوعات، فكما ظهر فيها موسوعات السنَّة في جمعها،

وموسوعات لأسانيدها، وموسوعات في شروحها، وموسوعات لرجالها، كذلك كانت هناك موسوعات في علم التفسير بلغت ذروتها مع الدر المنثور للسيوطي، وموسوعات للبلدان كما في معجم البلدان لياقوت الحمَوي (المتوفَّى ٦٥٦هـ)، ومعجم الأدباء، واللغة كما في لسان العرب لجمال الدين محمد بن منظور الإفريقي (المتوفَّى ٧١١هـ). وموسوعات في الأدب كما في (صبح الأعشى في صناعة الإنشا) للقلقشندي (المتوفَّى ٨٢٠هـ)، وكذلك في الموسوعات الفقهية في المذاهب كالمجموع في الفقه الشافعي، للإمام النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، وفتح القدير، لكمال الدين بن الهمام (المتوفى ٦٧١هـ) في الفقه الحنفي، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (المتوفى ٨٨٥هـ) في الفقه الحنبلي، والذخيرة في الفقه المالكي، للقرافي (المتوفى ٦٨٤هـ)، وقس على ذلك بقية العلوم الإسلامية، وهذا تطوُّر طبيعي للمعرفة الإسلامية، وكان لهذا العمل آثار علميَّة مهمة.



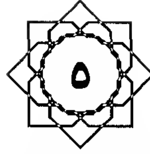
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الركود الفكري
في العالم الإسلامي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الركود الفكري في العالم الإسلامي

وفي القرن العاشر الهجري وما بعده عَرَا العالمَ الإسلاميَّ ركودٌ فكريٌّ في جميع نواحيه، ومنها جانب الحديث، وكان التمهيد لهذا الركود منذ مدة، ويخرج بنا الحديث عنها إلى غير مقصودنا، ولكن الركود لا يعني التوقُّف والانقطاع، بل لأنه لم يظهر فيه كبير تجديد، أو كثير إبداع، ولم يكن هناك مُشاركات متميِّزة في علم الحديث والسنَّة.

ففي المصطلح الحديثي شغل كتاب ابن الصلاح من قبلُ الناسَ عدَّة قرون، فعكفوا عليه، وساروا بسيْرِه، فلا يُحصى كم ناظم له ومُختصر، ومُستدرك عليه، ومُقْتصر، ومُعارض له ومُنتصر، كما يقول الحافظ ابن حَجَر في مقدّمة (نزهة النظر).

فكان من الذين عارضوه وأنجزوا عملاً هاماً يجمع أطراف المصطلح الحديثي ويتجاوز ما هفا فيه ابن الصلاح أو قصر: إبراهيم بن عبد الله الحَمَوي، المعروف بابن أبي الدم (المتوفَّى ٦٤٢هـ)، أي: قبل وفاة ابن الصلاح بسنة واحدة، وقد صنَّف في ذلك كتابه الواسع الجامع (تدقيق العناية في تحقيق الرواية)(١)، فأطْنَبَ فيه وأطال، وصَالَ وجَال.

ومن الذين زكوا عمل ابن الصلاح وتمّموه أئمة محدِّثون كبار،

---

(١) نرجو الله تعالى أن يخرج بتحقيقنا قريباً.

مثل الإمام النووي (المتوفى ٦٧٦هـ) في كتابه (الإرشاد والتقريب) الذي اختصر فيه كتاب ابن الصلاح، وقد اختصر كتاب ابن الصلاح في الإرشاد، ثم اختصر الإرشاد في التقريب.

قال النووي رحمه الله: «وهذا كتاب اختصرته من كتاب (الإرشاد)، الذي اختصرته من علوم الحديث، للشيخ الإمام الحافظ المتقن أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح رضي الله عنه، أبالغ فيه في الاختصار إن شاء الله تعالى من غير إخلال بالمقصود، وأحرص على إيضاح العبارة».

وهو الذي شرحه من بعدُ الإمامُ السيوطي في كتابه (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) قال في مقدّمته: «... هذا وقد طال ما قيَّدت في هذا الفن فوائد وزوائد، وعلَّقت فيه نوادر وشوارد، وكان يخطر ببالي جمعها ونظمها في عِقْدٍ لينتفع بها الطالب، فرأيت كتاب (التقريب والتيسير) لشيخ الإسلام الحافظ وليِّ الله تعالى أبي زكريا كتاباً جلَّ نفعُه، وعلا قدرُه، وكثُرت فوائدُه، وغزرت للطالبين موائده، وهو ـ مع جلالته وجلالة صاحبه وتطاول هذه الأزمان من حين وضعه ـ لم يتصدَّ أحدٌ لوضع شرح عليه، فقلتُ: لعلَّ ذلك فضل ادَّخره الله تعالى لمن يشاء من العبيد، ولا يكون في الوجود إلا ما يريد... فشرعت في ذلك مُستعيناً بالله تعالى ومتوكّلاً عليه، وحبَّذا ذلك اتّكالاً، وسمَّيته تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، **وجعلتُه شرحاً لهذا الكتاب خصوصاً، ثم لمختصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفن عموماً**».

وكذلك صنع صنيعه الإمام الحافظ تقي الدين بن دقيق العيد (المتوفَّى ٧٠٢هـ) في كتابه (الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أُضيف

إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح) قال في مقدّمته: «هذه نبذ من فنون مهمة في علوم الحديث يُستعان بها على فهم مصطلحات أهله، ومراتبهم على سبيل الاختصار والإيجاز، لتكون كالمدخل إلى التوسُّع في هذا الفن إن شاء الله تعالى»، وهو مرتَّب على أبواب، وختمه بذكر أحاديث صحيحة منقسمة على أقسام الصحيح المتَّفق عليه والمختلَف فيه. وبدأ بالقسم المتَّفق عليه الذي أخرجه البخاري ومسلم، وختَمَه بأحاديث يُصحِّحها بعض الأئمة ليست من شرط الشيخين. . .

وَقَفا أثرهم الإمام شمس الدين الذهبي (المتوفَّى ٧٤٨هـ) في كتابه (الموقظة).

ثم الإمام الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفَّى ٧٤٢هـ) في كتابه: (الخلاصة في أصول الحديث)، قال في مقدّمته: «هذه جُمل في معرفة الحديث مما لا بدَّ منه للطالب لا سيما من قصده الحديث، لخَّصته من كتاب الإمام مفتي الشام شيخ الإسلام ابن الصلاح، ومختصر الإمام المتقن مُحيي الدين النووي، والقاضي بدر الدين يعرف بابن جَمَاعة رضي الله عنهم، فهذَّبته تهذيباً، ونقَّحته تنقيحاً، ورصَّفته ترصيفاً أنيقاً، فوضعتُ كلَّ شيء في مصبّه ومقرّه، وأضفتُ إلى ذلك زياداتٍ مهمة من جامع الأصول وغيره».

قلت: وكتاب القاضي بدر الدين بن جماعة (المتوفَّى ٧٣٣هـ) هو (المنهل الروي).

وكذلك وضع الحافظ عماد الدين بن كثير الدمشقي (المتوفَّى ٧٧٤هـ) في كتابه: (اختصار علوم الحديث) وهو مطبوع متداول.

والإمام بدر الدين الزركشي (المتوفَّى ٧٩٤هـ) في نُكته على

ابن الصلاح.

والحافظ عَلَم الدين البلقيني (المتوفَّى ٨٠٥هـ) في كتابه: (محاسن الاصطلاح)، وتضمينه كتاب ابن الصلاح، ومثله الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى ٨٠٦هـ)، في تعليقاته المفيدة: (التقييد والإيضاح لما أطلق وأُغلق عن ابن الصلاح)، وهو مطبوع.

ومثلهم الحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفَّى ٨٥٢هـ) في نكته على ابن الصلاح، وهو مطبوع.

وآخرون غيرهم كان تأثير مقدّمة ابن الصلاح عليهم قوياً وبارزاً، بل كان محور عملهم ومرتكزه. **وعلى أهمية ما ضمَّته هذه الكتب في ثناياها، وما قدَّمته من فوائد في طواياها إلاّ أنه ليس فيها كتاب مُبتكَر، ومؤلف قائم برأسه محرَّر، ينافس كتاب الحافظ ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، فإنه أبدع فيه ما شاء الله له مع الإيجاز والاختصار، وصار كتابه هذا مع كتاب ابن الصلاح عُمدة اللاحقين، وحجّة المحدّثين، وسمير الدارسين إلى يومنا هذا**، ومن ابن الصلاح إلى ابن حجر استقرَّ المصطلحُ الحديثيّ، وأخذ عناصر الثبات والكمال والسَّعَة، ودَخَل بعد ذلك مرحلة الركود والجمود حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري، وبقي الدرس الحديثيُّ هذه الفترة يعتمد كتباً معدودة مكثَّفة ملخَّصة... مما حَسَر نماءه، وأوقف وهجه وعطاءه.

أما نصوص الحديث الشريف ومتونه فقد ركدت كذلك ـ على وجه العموم ـ وأصبح النظر إليها من خلال كتبٍ معدودةٍ مختصرة، كجامع الأصول، لابن الأثير (المتوفَّى ٦٠٦هـ)، أو مصابيح السنّة،

للبغوي (٥١٦هـ)، والتبريزي (المتوفَّى ٧٣٧هـ)، ومهَّدت هذه الفترة لمختصرات الكتب الكبيرة، فكان (تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ) لعبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني (المتوفَّى ٩٤٤هـ)، وأمثاله، وهو مطبوع، وتطوَّر أمر الاختصار مع محمد بن سليمان الروداني (المتوفَّى ١٠٩٤هـ) ليجمع بين جامع الأصول، ومجمع الزوائد ومَنْبَع الفوائد، لنور الدين الهيثمي (المتوفَّى ٨٠٨هـ) في كتابه (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد) وهو مطبوع متداول.

وقريب من هذا العمل، وحقيق أن يقرن به عمل الشيخ عبد الغني النابلسي (المتوفَّى ١١٤٣هـ) في كتابه: (ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث)، وقد اختصر فيه (تحفة الأشراف في معرفة الأطراف) للحافظ المزِّي، وسوَّغ عمله واختصاره بقوله: «. . . الحافظ أبو الحجاج يوسف المزّي، مَشَى على طريقته الأنيقة، وسارع على سيرته متمسِّكاً بعراه الوثيقة، وجَمَع أطراف الكتب الستة أكمل جمع، فشرح صدر الطالبين، وأطرب السمع، ولكنه أطال إلى الغاية وأسهب، وركب في تكرار الروايات كل أدهم وأشهب، وأكثر من ذكر الوسائط فيما بعد الصحابي من الرواة بحيث من أراد استخراج حديث منه فلا بدَّ من معرفة صحابيه وتابعيه، وتابع تابعيه، وما بعد ذلك بلا اشتباه، وسرد أسانيد الكتب الستة على التمام مما يحصل به الغنية بمراجعة المتون الموجودة بأيدي أهل الإسلام، مع إخلاله في بعض المواضع بروايات لم يُحذَ فيها على حذوه في إتمام المسانيد الموجودة عند الثقات.

حتى جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، فاستدرك

عليه أشياء عديدة، ومواضع محتاجة إلى البيان مما كانت إعادته لها مفيدة في مجلد كبير وافٍ بعلم كثير، سمَّاه: (النكت الظراف على الأطراف).

وقد ظفرنا للشيخ الإمام العمدة الرحلة الشريف ابن الشريف أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسين بن حمزة بن أبي المحاسن الحسيني تلميذ المزي ببعض أجزاء من أطراف للكتب الستة أحاديثها مرتَّبة على حروف المعجم وأسماء الصحابة فيها مذكورة في أثناء ذلك، وقد تبع فيه شيخه المزّي في سَرْد الأسانيد كلّها من الكتب الستة، ولكنه حذف الوسائط والتكرار...

فدونك ـ أيها الطالب الراغب في حصول أسنى المواهب ـ كتابي هذا المفيد للمراد.. اقتصرتُ على بيان الرواية المصرَّح بها دون المرموزة، ولم أكرّر رواية.. وزدت أطراف وروايات الموطأ، للإمام مالك من رواية يحيى بن يحيى الليثي.. وجعلت مكان سنن الإمام النسائي الكبرى ـ حيث قلَّ وجودها في هذه الأعصار ـ سننه الصغرى، المسماة: المجتبى من سنن النبي المختار...»إلخ.

وأصبح النظر والدرس لقرون عديدة في كتب الحديث للتبرُّك، واستمرار سلسلة الأسانيد، ولم يُعطها حقها من العناية والبحث والتدقيق إلا قلَّة قليلة جداً من علماء الإسلام كما سيتبيَّن من تراجم علماء هذه الفترة.

ومن خلال النظر والفحص لهذه القرون التي تَلَت القرن التاسع يمكننا تسجيل هذه الملاحظة العامة التالية على وجه الإيجاز والإجمال:

١ ـ إنَّ علماء الحديث والسنَّة الذين يُشار إليهم بهذا العلم والعنـاية به أصبحوا قلَّة في إطار الحركـة العلميـة في المجتمع الإسلامي.

٢ ـ إنَّ العلماء الذين يذكرون بالحديث والسنن والعناية بهما، لم يعد هناك الانقطاع التام والاقتصار منهم على هذا التَّخصّص دون غيره، بل تعمَّقت في هذه المرحلة سِمَةُ المشاركة في جميع العلوم الإسلامية أكثر من المرحلة السالفة، فَغَدَا العالِم: فقيهاً، ومحدِّثاً، ومفسِّـراً، وقـارئـاً، ولغـويـاً، وبـلاغيـاً، ونحـويـاً، وحيسـوبيـاً، ومُتصوِّفاً... إلخ. وهذا مما يُضْعِفُ مَلَكة الإبداع والابتكار في أيِّ علمٍ كان.

وهذه المشاركة في العلوم هي التي أوجبت تكثيف المعرفة في (متون) تُحفظ، أو منظومات تُروى وتُتداول ويسهل الاطِّلاع عليها، وعلى أكبر قسط من الفنون والتخصُّصات، وإنْ كانت المتون والمختصرات قد وجدت قبل ذلك بمدة، إلا أنها غطَّت على وجه المعرفة كلها في هذه الفترة.

وأصبحت في حلقات الدرس كتبٌ تضمُّ عدداً من المختصرات في عددٍ من العلوم والمعارف، وعلى سبيل المثال فقد جمع الإمام السيوطي (المتوفَّى ٩١١هـ) في وريقات قليلة سمَّاها (النقاية) أربعة عشر علماً، وسَرَتْ بين الدارسين مقولة: «من حفظ المتون نالَ الفنون»، وهذا كلّه لا يدع مجالاً للتعمُّق في التخصُّص والإضافة الحقيقية للمعرفة.

٣ ـ ويبدو لنا من المقارنة بين المؤلَّفات في علوم الحديث وفنونه، وبين العلوم الأخرى أنَّ المؤلَّفات في الحديث وعلومه غدت

قليلة لا تتناسب ومكانة السنَّة النبويّة، واعتماد الحياة الإسلامية عليها بعد القرآن الكريم.

٤ ـ وهذه التآليف التي وُجدت في هذه المرحلة على قلَّتها، كانت شروحاً بسيطةً، أو منظومات مختصرة، أو حواشي ونكتاً منثورة، أو مسائل مبتورة، أو جمعاً لكتب متداولة مشهورة... إلخ.

هذه العوامل الأربعة، أو هذه التوجُّهات الأربعة في الحركة العلميَّة في بلاد الإسلام جَعَلت المصطلح الحديثيَّ، والنصوصَ الحديثيَّة شبه معدومة في ساحة علمية مترامية الأطراف، بعيدة الغور.

وقد وجدنا الاضطراب والتناقض يحصل للعالم الواحد، نظراً لتعدُّد معارفه وكثرة تآليفه، فيناقض نفسه بنفسه، ولك أن تقارن هذه المرحلة من خلال الملاحظات الأربع السالفة مع عصور الازدهار للسنَّة النبوية في القرون الأربعة الأولى لترى صورتين مختلفتين تماماً.

ولقد كان آخر القرن التاسع ـ في تقديري ـ محطة فاصلة بين عهدين، فقد كان في رأس هذا القرن مشاركون، ولكنهم محدّثون كبار؛ كالإمام جلال الدين السيوطي (المتوفَّى ٩١١هـ)، والحافظ شمس الدين السخاوي (المتوفَّى ٩٠٢هـ)، وكانت إسهاماتهما مع أضرابهما مُتمِّمة لأعمال السابقين ومُحَصِّلة لكتب المتقدّمين.

أما السيوطيُّ وهو من الأئمة المشاركين؛ فمساهماته في علم السنَّة كثيرة جداً وفي فنون الحديث كلّها، مثل: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، والألفية وتسمَّى: نظم الدرر في علم الأثر، وشرحها المسمَّى: قطف الدرر، وشرح ألفية العراقي في المصطلح،

وكشف المغطَّى في شرح الموطأ، وإسعاف المبطا برجال الموطأ، وتنوير الحوالك شرح موطأ مالك، والتوشيح على الجامع الصحيح، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، ومرقاة الصعود على سنن أبي داود، وقوت المغتذي على جامع الترمذي، وزهر الرُّبى على المُجْتبى، للنسائي.

واللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، والخصائص النبويّة، ومنهاج السنَّة ومفتاح الجنَّة، ومناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشِّفا، والدُّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، وذَيْل طبقات الحفاظ، وغير ذلك كثير جداً، وجُلُّ مؤلَّفاته مطبوعة متداولة، **ولكن المحاولة التي رامها بقيت فريدةً حتى عصرنا هذا، بل هي فريدة كذلك عبر الأجيال، ألا وهي محاولته جمع السنَّة النبويّة كلها في ديوان واحد، وكتاب متفرِّد، ألا وهو الجامع الكبير أو جمع الجوامع**، ووضع الأساس لذلك على أنَّ كلَّ كتاب لم يصل إليه يُلحق بعمله ويُضاف إليه.

ثم اقتبس منه كتابه الذائع النافع: (الجامع الصغير) الذي قال في مقدِّمته: «هذا كتاب أودعتُ فيه من الكلم النبويّة ألوفاً، ومن الحكم المُصْطفويّة صنوفاً، اقْتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولحظت فيه من مَعَادن الأثر إبريزه، وبالغتُ في تحرير التخريج، فتركتُ القشر وأخذت اللباب، وصُنْته عمَّا تفرَّد به وضَّاع أو كذَّاب، ففاق بذلك الكتب المؤلَّفة في هذا النوع كالفائق والشِّهاب[1]،

---

(١) الفائق في الكلام الرائق، لجمال الدين عبد الله بن علي بن غنائم (المتوفَّى ٧٤٧هـ)، ومثله لعبد المحسن بن عثمان التنيسي، والشهاب هو كتاب شهاب الأخبار، للقضاعي (المتوفَّى ٤٥٤هـ).

وحَوَى من نفائس الصناعة الحديثيَّة ما لم يودع قبله في كتاب، ورتَّبته على حروف المعجم مُراعياً أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب، وسمَّيته: (الجامع الصغير من حديث البشير النذير)، لأنه مُقْتَضَب من الكتاب الكبير الذي سمَّيته: (جمع الجوامع)، وقصدتُ فيه جمع الأحاديث النبويَّة بأسرها.

وإنَّ محاولات جمع السنَّة النبويّة بلغت قمَّتها مع هذا الإمام، واليوم فإنَّ محاولات جمع كتب السنّة في الأقراص المدمجة لتستند إلى هذه المحاولة، ولكنها لم تبلغ مبلغ عمل الإمام السيوطي رحمه الله. والناظر في إسهاماته يجد أنها تتميم وجمع واختصار، وبيان وإيضاح لبعض المشكلات، وترتيب وتنظيم لبعض المصادر والأمهات. . . إلخ.

وأما قرينه ومنافسه شمس الدين السخاوي (المتوفَّى ٩٠٢هـ)، وهو كذلك مشارك في علوم شتَّى، ومشاركاته البارزة هي في علم الحديث ورجاله، ومن أهمّها: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، والألفية هي للإمام زين الدين العراقي، والتي يقول في أولها:

فهذه المقاصد المهمه	توضح من علم الحديث رسمه
نظمتها تبصرة للمُبتدي	تذكرة للمنتهي والمسند
لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه	وزدتها علماً تراه موضعه

و(المقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة)، و(الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ)، و(تحرير الميزان)، و(عمدة القاري السامع في ختم الصحيح الجامع)، و(غُنْية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج)، و(القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع)، و(الضوء اللامع في أخبار أهل القرن التاسع)، و(الجوهر

والدرر في ترجمة الحافظ ابن حجر)، و(الفتاوى الحديثيَّة) وغيرها.

وهي كتب مُتْقَنَة كمَّلت أعمال السالفين، وحرَّرت بعض القضايا والمشاكل، فغدت منهلاً لمن جاء بعده، وأما كتابه (فتح المغيث)، وإن كان جمعاً من مصادر سالفة، وأنظار سابقة ففيه قوة الجمع وأصالته بالجملة.

وقد حصل بعد هذين الإمامين التراجع الكبير، والضمور البيّن، وسأذكر أبرز أعلام الحديث والسنن الذين جاؤوا بعد ذلك، ولهم مشاركات عملية في هذا الميدان وأثر في علم السنّة:

● ابن غازي العثماني المكناسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (المتوفَّى ٩١٩هـ)[1]، وهو شيخ الجماعة بفاس، إمامٌ حافظ مشارك في العلوم النقليَّة والعقليَّة، وكانت الرحلة إليه من الأقطار الإفريقيَّة، وقد قالوا فيه كما في فهرست تلميذه الونشريسي: كان متقدِّماً في علم الحديث، حافظاً له، واقفاً على أحوال رجاله وطبقاتهم، ضابطاً لذلك كله، معتنياً به، ذاكراً للسير والمغازي والتواريخ والأدب، فاق في ذلك جلّة أهل زمانه.

وقد ألَّف في الحديث حاشيته على البخاري في أربعة كراريس، وهي أنزل تآليفه، واستَنْبط من حديث: «يا أبا عُمير ما فعل النُّغَيْر» مئتي فائدة.. إلى أن قال: وبالجملة فهو آخر المقرئين، وخاتمة المحدِّثين، وله فهرست جليل باسمه (التعلل برسوم الإسناد، بعد ذهاب أهل المنزل والناد)، وهو مطبوع، وله كذلك (الإرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب)، قال في أوّله: أودعته نكتاً يخف حملها،

---

(١) انظر ترجمته في: نيل الأوطار بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، ص٥٨١؛ وفهرس الفهارس: ٢/ ٨٩٠؛ وسلوة الأنفاس، وجذوة الاقتباس، وغيرها.

ويسهُل إن شاء الله تناولها ونقلها، انتقيتها من كلام شُرَّاح البخاري . . . وجعلته كالتكملة لتنقيح الزركشي فلا أذكر غالباً إلا ما أغفله . . .

وكان يُسمِع في كلّ شهر رمضان صحيح البخاري، وله مصنَّفات كثيرة في العلوم الأخرى؛ كالتاريخ، والفقه المالكي، والرياضيات، والقراءات . . . وغير ذلك .

● الشيخ زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي المصري الشافعي أبو يحيى (المتوفَّى ٩٢٦هـ)[(١)] شيخ الإسلام، القاضي المفسِّر، الحافظ، صاحب المؤلَّفات الكثيرة، ومنها في الحديث: (تحفة الباري على صحيح البخاري) مطبوع، و(شرح ألفية العراقي في المصطلح). قال في مقدّمتها: «وبعد؛ فإنَّ ألفية علم الحديث المسمَّاة بالتبصرة والتذكرة، للشيخ الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي لما اشتملت على نقول عجيبة، ومسائل غريبة، وحدود منيعة، وموضوعات بديعة مع كثرة علمها ووجازة نظمها، طلب مني بعض الأعزَّة عليَّ من الفضلاء المتردِّدين إليَّ أن أضع عليها شرحاً يحلُّ ألفاظها، ويبيِّنُ دقائقها، ويحقّق مسائلها، ويحرِّر دلائلها، فأجبتُه إلى ذلك بعونِ القادر ضامّاً إليه من الفوائد المُسْتجدات ما تقرّ به أعين أُولي الرَّغبات، راجياً بذلك الأجر والثواب من فيض مولانا الأكرم الوهاب، وسمَّيته: (فتح الباقي بشرح ألفية العراقي)، وأكمل تأليفه في العاشر من رجب سنة ست وتسعين وثمانمئة، وهو شرح بسيط موجز يفكّ رموز الأبيات المنظومة».

---

(١) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ١/١٩٦؛ والأعلام، لخير الدين الزركلي: ٣/٤٦؛ وفهرس الفهارس: ١/٤٥٧؛ والضوء اللامع: ٣/٢٤٢ وغيرها.

وشرح البخاري وجمع في هذا الشرح عشرة شروح، وسمَّاه (تحفة الباري)، ومختصر الآداب، للبيهقي، وله فهرس جامع خرَّجه الحافظ السخاوي.

وله كتاب: الإعلام بأحاديث الأحكام، وفتح العلاَّم بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام، ورسالة في شرح البُردة اسمها الزُّبدة الرائقة، وكتبٌ عديدة في الفقه الشافعي وغيره، وقد طبع من مؤلّفاته أكثر من عشرين كتاباً، فجهوده في علم الحديث تظهر محدودة بجانب جهوده في العلوم الأخرى؛ كالتفسير والفقه والأصول.

قال الغزِّي: فجملة مؤلَّفاته: واحد وأربعون مؤلَّفاً، وقال: وأعطي الحظ في مصنَّفاته وتلاميذه حتى لم يبقَ بمصر إلا طلبته وطلبة طلبته.

● والشيخ الإمام المسند شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصَّالحي الحنفي (المتوفَّى ٩٥٣هـ)[١]، وكانت أوقاته كلها معمورة بالعلم والعبادة، ولم يتزوَّج، ولم يُعْقب، وله مشاركة في المعرفة الإسلامية: القراءات، والحديث، والفقه، والنحو، والتعبير، والطب، والتاريخ، والعروض، والميقات، والتصوف، واللغة... إلخ.

ومؤلَّفاته في الحديث لا تعدو أن تكون مُنتقيات، ومُستخرجات ومُسلسلات وأسانيد وأثبات، ويحسن فيه قول ابن العماد الحنبلي: كان ماهراً في النحو، علاَّمة في الفقه، مشهوراً في الحديث: الأربعون حديثاً في فنون شتَّى تزيد في تنوّعها على ثلاثمئة وستين أربعيناً.

---

(١) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة: ٢/ ٥٢؛ وشذرات الذهب: ٨/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩؛ وفهرس الفهارس: ١/ ٤٧٢؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ٢٩١.

والتاجُ المُشْكَل في الحديث المُسَلْسَل، والتَّرشيح على الجامع الصحيح، وهو عبارة عن انتقاء مئة حديث بمئة سَنَد إليه، والدُّرر الغوالي في الأحاديث العوالي، السير الحثيث إلى لطائف الحديث، السفينة الطُّولونية في الأحاديث النبويّة، تشتمل على ثلاثمة وستين حديثاً منتقاة من ثلاثمئة وستين جزءاً حديثيَّة. عقود اللؤلؤيات في الأحاديث الثلاثيات، وإعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين وغيرها، وقد بلغت مؤلَّفاته كما ذكرها في كتابه (الفلك المشحون في أحوال ابن طولون) أكثر من سبعمئة كتاب ورسالة... إلخ.

● العلاَّمة الفقيه المحدِّث علي بن سلطان الهروي المكي المعروف بالقاري (المتوفّى ١٠١٤هـ)[١] بمكة المكرَّمة، وكان قد وُلد بهراة من مدن خراسان، وهو فقيه محدِّث، أُصولي، مُفسِّر، مقرئ، لغوي، صوفي، نحوي، أديب، مؤرِّخ، فَرَضيٌّ، متكلِّم... إلخ.

وأسهم في المعرفة بمؤلَّفات بلغت نحواً من مئة وخمسة وعشرين تأليفاً، ومنها في الحديث وعلومه: شرح مشكاة المصابيح، شرح مُشكلات الموطأ، شرح الشفا، شرح الحصن الحصين، شرح الشمائل للترمذي، شرح الأربعين النووية، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع، وهو الموضوعات الصغرى، والموضوعات الكبرى، وتوضيح النخبة، لابن حجر، وغيرها من الكتب، وقد طُبع منها قسم غير قليل، وهو من أقوى المحدِّثين المتأخّرين، إلاَّ أنَّ مؤلَّفاته الحديثيَّة لا ترقى إلى حيِّز التَّجديد والابتكار مع كونها مغمورة في علومه الأخرى.

---

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٢/ ١٨٥؛ والبدر الطالع، للشوكاني: ١/ ٤٤٥؛ والأعلام، للزركلي: ٥/ ١٢؛ وترجمه اللكنوي في صدر كتابه التعليق الممجد على موطأ محمد: ١/ ١٠٦.

قال فيه اللكنوي: «وكل مؤلَّفاته نفيسة في بابها، فريدة ومفيدة، بلغته إلى رتبة المجدديَّة في رأس الألف من الهجرة».

● والشيخ المحدِّث محمد عبد الرؤوف المناوي (المتوفَّى ١٠٣١هـ)[١]، كان أعلم مُعاصريه بالحديث وأكثرهم فيه تصنيفاً، إذ انزوى عن الناس وعَكَف على التصنيف فدُسَّ له السمّ، ومن مصنَّفاته: شرح على متن نخبة الفكر، كبير، سمَّاه: نتيجة الفكر، وآخر صغير، وشرح على شرح النخبة سمّاه: (اليواقيت والدرر)، وشرح الجامع الصغير المسمَّى (فيض القدير)، وهو متداوَل بكثرة، وشرح أصغر منه اسمه (التيسير) وهو مطبوع كذلك، وله كتاب جمع فيه ثلاثين ألف حديث وبيَّن ما فيها من زيادات على الجامع الكبير، وعَقب كل حديث ببيان رتبته سمَّاه: (الجامع الأزهر من حديث النبيّ الأنور)، وكتاب آخر في الأحاديث القصار عقب كل حديث ببيان رتبته سماه: (المجموع الفائق من حديث خاتمة رسل الخلائق)، وكتاب انتقاه من لسان الميزان، بيَّن فيه الموضوع والمنكر والمتروك والضعيف، ورتَّبه كالجامع الصغير، وكتاب في الأحاديث القصار جمع فيه عشرة آلاف حديث في عشرة كراريس، كل كراسة ألف حديث، في كلِّ ورقة مئة حديث من كل وجه خمسون، وفي كل سطر حديثان، كل حديث في نصف سطر يقرأ طرداً وعكساً سمَّاه: (كنز الحقائق في حديث الخلائق) رتَّبه على حروف المعجم، لكن من غير ذكر للصحابي المروي عنه، وهو مشحون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهو مطبوع.

وله شرح الأربعين النووية، ورتَّب كتاب الشهاب، للقضاعي، وكتاب في اصطلاح المحدّثين سمَّاه: (بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح

---

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٢/ ٤١٢ ـ ٤١٦؛ وفهرس الفهارس: ٢/ ٥٦٠؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ٢٠٤.

المحدّثين)، و(الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية) مرتَّبة على حروف المعجم، وهو مطبوع، ذكر فيه (٢٨٢) حديثاً حسب الطبعة التي بين يدي وفيه من كل ضَرْب، والفتوحات السبحانية في شرح ألفية العراقي في السيرة النبوية، وكتب أخرى بلغت نحواً من ثمانين مصنَّفاً.

ومع أنه كان أكثر أقرانه تصنيفاً في الحديث وانقطاعاً له، فإنَّ معرفته به ليست عميقةً ولا دقيقة، وقد تَتَبَّعه في أشهر كتابين له: (التيسير) و(فيض القدير) الحافظ السيد أحمد بن الصدِّيق في كتابه (المداوي لعلل المناوي) وهو مطبوع، قال في مقدّمته: «هذه نكت وفوائد وتعليقات وزوائد تتعلَّق بما وقع في التيسير وفيض القدير على الجامع الصغير، للشيخ عبد الرؤوف المناوي من الكلام على طرقه أحاديث المتن وعللها، وما يتعلَّق بالأسانيد ورجالها، كنتُ قد علَّقت بعضها بهامش التيسير، ثم لما وقفتُ على الشرح الكبير والمسمَّى (فيض القدير) وجدتُه ـ مع عظم نفعه وكثرة فوائده ـ أشد أوهاماً، وأكثر أغلاطاً من التيسير، فجرَّدت ما كتبته على الأول، وتتبَّعتُ ما وجدته في الثاني، وبسطت القول في بيان ذلك وتحقيقه وإيضاحه وتحريره، لينتفع به الواقف عليه، ويتّخذه حَكَماً يرجع في فصل القول وتحقيق النقل إليه.

فإنَّ الشارح لبُعده عن هذه الصناعة أكثر من التَّخليط والأوهام حتى أتى من ذلك بالعَجَب العُجَاب، وأعدم النفع بكتابه، ولم يُبقِ اعتماداً على شيء من أقواله بل ولا أفعاله، وزاده مع بُعده عن دراية هذا الفن انحرافاً في الباب وإبعاداً عن الصواب ولعه بالانتقاد على المصنّف في غالب ما يحكم به الأحاديث وما يعزوه إليه من المصنَّفات[1] . . .

---

(١) انظر: المداوي: ١/ ٥ ـ ٦.

وكتاب (المداوي) يقع في ستّة مجلَّدات ضخام بلغت مواطن الانتقاد التتبّع فيها ثلاثة آلاف وسبعمئة وسبعة وخمسين حديثاً حسب الطبعة التي بين يدي طبعة دار الكتبي (١٩٩٦م)، وقد بلغني أنَّه حَصَل في الكتاب بعض حذف من الناشر، والله أعلم.

وقد كان يشتدّ أحياناً على المناوي بعد بيان تخليطه وأوهامه، كقوله: هذا خبط وخلط لأحاديث متعدّدة، وأسانيد متباينة.

وكقوله: انظر إلى هذا التخليط العجيب الذي يحير الناظر حتى لا يهدي إلى الصواب، ولا فهم مراد.

وقوله: مثل هذا يشكِّك في سلامة عقل هذا الرجل.

وقوله: قضيَّة الشارح وجَسَارته على التأليف أنه عالم عاقل، وليس كذلك.

وقوله: فإنَّ كلام الشارح ـ أي: المناوي ـ كلام المجانين.

وقوله: وهذه غفلة من الشارح ـ أي: المناوي ـ تُسقط قدره عن درجة الاعتبار مع إكثاره جداً من مثل هذا في الرجال، فما أدري الحامل له على الدخول فيما لا يعنيه ولا يدريه... وأشياء أكثر من ذلك، وهي كثيرة جداً، وهذا يدلُّ على ضعف الشيخ المناوي رحمه الله تعالى وأثابه على جهوده في علوم الحديث.

ولهذا فنؤكِّد قول الحافظ السيد أحمد بن الصدِّيق بفوائد هذا الكتاب الجليل، وأنه كثير الفوائد عظيم النفع، ونسأل الله تعالى أن يقيِّض لهذين الكتابين ثلّة من الشبّان المحدِّثين لضَبْطهما وإخراجهما نقيين مُصَحَّحَيْن غايةً في النفع والإفادة.

● والشيخ عمر، وقيل: طه بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي

(المتوفَّى نحو ١٠٨٠هـ) صاحب المنظومة السَّائرة في المصطلح والتي يقول فيها:

أبدأ بالحمد مصلّياً على ... محمد خير نبيٍّ أرسلا
وذي من أقسام الحديث عدّه ... وكلّ واحد أتى وحده
أولها الصحيح وهو ما اتَّصل ... إسناده ولم يشذ أو يُعَل

إلى أن ختمها بقوله:

والكذبُ المخْتلق المصنوع ... على النبي فذلك الموضوع
وقد أتت كالجوهر المكنون ... سمَّيْتُها منظومة البيقوني
فوق الثلاثين بأربع أتت ... أقسامها تمت بخير خُتمت

وكأنه ـ أي: الناظم ـ شبه المجهول في ترجمته ونسبه وبلده، ولكن هذه المنظومة سائرة، وقد شرحها غير واحد، منهم: محمد بن عثمان الميرغني (توفي ١٢٦٨هـ)، ومحمد بن صعدان الحاجري الشافعي (توفي ١٢٢٩هـ)، والحموي، ومحمد بن أحمد الميت البديري الدمياطي (توفي ١١٤٠هـ)، ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني (توفي ١١٢٢هـ)، وعلى شرحه حاشية للشيخ عطية الأجهوري (المتوفَّى ١١٩٠هـ)، وهي مطبوعة، وشرحها صدِّيق حسن خان القنوجي. ومن أشهر شروحها المعاصرة: شرح العلاَّمة الشيخ حسن المشاط، وشرح العلاَّمة الشيخ عبد الله سراج الدين الحلبي، وكلاهما مطبوعان متداولان.

وللبيقوني كتاب فتح القادر المغيث[1].

● ومحمد بن سُلَيمان الروداني أبو عبد الله (المتوفَّى ١٠٩٤هـ)

---

(١) انظر ترجمته في: الرسالة المستطرفة، ص٢١٨؛ والأعلام، للزركلي: ٥/ ٦٤.

بدمشق[١]، وقد ولد بتارودانت في سُوس جنوب المغرب، المحدِّث المسند الرحَّال الحكم، جَالَ في المغرب الأقصى والأوسط، ودَخَل مصر والشام والأستانة والحجاز، له مشاركات علمية كثيرة، وخاصَّة في علم الميقات والهيئة، واختراع آلة في التوقيت والهيئة لم يُسبق إليها.

ومن مشاركاته في علم الحديث (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد)، مطبوع، وعليه تعليق، للشيخ خالد الكردي النقشبندي (المتوفَّى ١٢٤٢هـ)، دفين دمشق، في مجلّد، و(وصلة الخلف بموصول السلف)، وقد طُبع، وهو فهرست مروياته وأشياخه، وهو كتابٌ حافل، وجمع الكتب الخمسة مع الموطأ، وأوائل الكتب الحديثيَّة، وغيرها.

قال الشيخ عبد الحي الكتَّاني: «وفهرسته صِلَة الخلف بموصول السلف نادرة في بابها جودةً واختياراً وترتيباً، ليس في فهارس أهل ذلك القرن ـ الحادي عشر ـ بالمشرق والمغرب ما يشابهها أو يقاربها، عدا كنز أبي مهدي الثعالبي، فإنه أجمع وأوسع»[٢].

● والزرقانيُّ أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي (المتوفَّى ١١٢٢هـ) محدِّث مصر في عصره، وقد وصفوه بخاتمة الحفّاظ، وخاتمة المحدّثين، له في الدراسات الحديثية: شرح موطأ الإمام مالك، وهو مطبوع متداول، وشرح البيقونية، وهو مطبوع كذلك، وشرح المواهب اللدنيَّة والمنح المحمديَّة، للقسطلاني (المتوفى ٩٢٣هـ)،

---

(١) انظر ترجمته في: رحلة العياشي: ٢/ ٣٠؛ وخلاصة الأثر: ٤/ ٢٠٤؛ وفهرس الفهارس: ١/ ٤٢٥؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ١٥١.

(٢) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس: ١/ ٤٥٦؛ والرسالة المستطرفة، ص١٩١؛ والأعلام، للزركلي: ٧/ ٥٥، وغيرها.

وهو مطبوع متداول، واختصر المقاصد الحسنة، لشمس الدين السخاوي، وهو مطبوع كذلك، ثم اختصر المختصر، وله كتاب الأماني، وغيرها من الرسائل والكتب التي اختصر بها كتباً سالفة.

● والشيخ أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي التتوي نسبة إلى تتة قرية من بلاد السند المدني (المتوفَّى بالمدينة ١١٣٨هـ)[١]، أصله من السند وتوطَّن المدينة المنوَّرة، وله حواشٍ على الكتب الستّة، وحاشيته على الترمذي لم تتمّ، ومسند أحمد والأذكار، وحواشيه على البخاري والنسائي وابن ماجه مطبوعة، وهي حواشي بسيطة جداً.

وله حاشية على شرح النخبة، وحاشيته على البيضاوي، وغير ذلك من حواشٍ على كتب في التفسير والأصول. . .

● والشيخ إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي المولود بعجلون، ونشأته ووفاته بدمشق (سنة ١١٦٢هـ)[٢] محدِّث الشام وعالمها، له مشاركات في علوم الحديث والسنّة وغيرها، ومن ذلك كتابه السائر: «كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»، وقد لحظ فيه عدَّة كتب سابقة عليه، قال في مقدّمته: «إنَّ الأحاديث المشتهرة على الألسنة قد كَثُرت فيها التصانيف، وقلَّما يخلو تصنيف منها عن فائدة لا توجد في غيره من التآليف، فأردتُ أن ألخّص مما وقفتُ عليه منها مجموعاً تقرُّ به أعين المصنّفين؛ ليكون مرجعاً لي ولمن يرغب في تحصيل

---

(١) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس: ١/١٤٨؛ وسلك الدرر: ٤/٦٦؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ٢٥٣.

(٢) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس: ١/٩٨؛ وهدية العارفين: ١/ ٢٢٠؛ والأعلام، للزركلي: ١/ ٢٢٥.

المهمَّات من المستفيدين. . واعلم أني حيث أقول: قال في اللآلئ، أو ذكرها فيها، فالمراد به كتاب الحافظ العسقلاني ـ ابن حجر ـ، وحيث أقول: قال في الأصل أو في المقاصد، فمرادي به المقاصد الحسنة، للسخاوي، وحيث أقول: قال في التمييز: فمرادي الكتاب المسمَّى تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، للحافظ عبد الرحمن بن الديبع، تلميذ الإمام السخاوي، فإنه اختصر المقاصد الحسنة لشيخه المذكور، لكنّه أخلَّ بأشياء مما فيه سطور.

وحيث أقول: قال في (الدرر)، فالمراد المسمَّى بالدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للحافظ جلال الدين السيوطي، وهي نسختان: صغرى وكبرى. . .

وحيث أقول: قال النجم، فالمراد به: شيخ مشايخنا العلّامة محمد نجم الدين الغزي في كتابه المسمَّى: (اتفاق ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن). . . ».

وله من المصنَّفات: (الفيض الجاري في شرح صحيح البخاري). قال تلميذه الشهاب أحمد العطار في ثبته: شرحه شرحاً يُرحل إليه، جعله خلاصة الشروح السابقة، وأطال فيه من الفوائد والنكات والأحكام، سمَّاه الفيض الجاري، وصل فيه إلى كتاب التفسير واخترمته المنية قبل إكماله.

قال الزركلي: «ثماني مجلَّدات في مكتبة زهير الشاويش ببيروت كتبها سنة ١١٥٢هـ، وله: شرح الحديث المسلسل بالدمشقيين، وعِقْد الجوهر الثمين، وهو أربعون حديثاً من أحاديث سيِّد المرسلين، صحَّح فيها ما ذكره البصري مع تحرير، وزاد عليه مسند أبي حنيفة، والشفا، وتاريخ الشام، لابن عساكر، والفرج بعد الشدة، لابن أبي الدنيا، وجياد المسلسلات، للسيوطي، والذريّة الطاهرة، للدولابي،

ومشكاة الأنوار، للحاتمي، فصار المحصل أربعين حديثاً من أربعين كتاباً.

قال الكتاني: اشتهرت بالحجاز والهند والشام، وطبعت مراراً. وثبته المسمَّى: (حلية أهل الفضل والكمال باتِّصال الأسانيد بكمل الرجال) وهو مخطوط، واسترشاد المسترشدين لفهم الفتح المبين على شرح الأربعين، للنووي، وأسنى الوسائل بشرح الشمائل، والفوائد الدراري بترجمة الإمام البخاري، وإضاءة البدرين في ترجمة الشيخين، ونصيحة الإخوان فيما يتعلَّق برجب وشعبان ورمضان، وغيرها من الكتب في التفسير والفقه واللغة والتراجم والتصوّف.

● والشيخ محمد حياة بن إبراهيم السندي الأصل، المدني المولد والوفاة، الحنفي المذهب (المتوفَّى بالمدينة المنوَّرة سنة ١١٦٣هـ)[1]، وُصف بأنَّه محدّث الحجاز في عصره، وجلس في مجلس شيخه أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السِّندي (المتوفَّى ١١٢٨هـ) بعد موته أربعاً وعشرين سنة، له شرح على الترغيب والترهيب للمنذري في مجلدين، وله: (تحفة المحبين شرح الأربعين النووية)، و(مختصر الزواجر على اقتراف الكبائر) لابن حجر المكي، و(الإيقاف على سبب الاختلاف)، و(تحفة الأنام في العمل بحديث النبيِّ عليه الصلاة والسلام)، وهو رسالة مطبوعة في نحو سبعين صفحة، و(شرح الحكم العطائية)، ونحو ذلك.

● وولي الله الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم العُمَري

(١) انظر ترجمته في: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لمحمد بن خليل المرادي، وفهرس الفهارس: ١/ ١٥٦؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ١١٠؛ والرسالة المستطرفة، ص١٨١.

الدهلوي، الإمام العلاَّمة (المتوفَّى ١١٧٤هـ)[1]، وقيل: (١١٧٦هـ)، قال صدِّيق حسن خان القنوجي عنه وعن بنيه: عاد بهم علم الحديث غضّاً طريّاً بعد أن كان شيئاً فرياً، ومن كان يرتاب في ذلك فليرجع إلى ما هنالك فعلى الهند وأهلها شكرهم ما دامت الهند وأهلها.

وقيل فيه: نشر أعلام الحديث وأخفق لواءه، وجدَّد معالمه حتى سلم له الناس أعشار الفضل، وأنه رئيس المحدّثين، وَنِعْم النَّاصر لسنن سيِّد المرسلين، وهذه فضيلة لا يختلف فيها اثنان، ولا يجحده فيها أعداؤه، فما ظنُّك بالخلاّن، ولم يتفق لأحد قبله ممن كان يعتني بهذا العلم من أهل قطره وما اتَّفق له ولأصحابه من رواية الأثر وإشاعته في الأكناف البعيدة. . .

ورحل إلى الحجاز ولقي علماءه ثم عاد إلى الهند، وله مؤلَّفات كثيرة جيدة بلغت نحو خمسين تأليفاً، وأكثرها بالفارسية، وبعضها بالعربية، وطبع أكثرها، وتشهد له بالرسوخ والباع الطويل، وكان من أكثر المتأخّرين تجديداً، وله آراء مفيدة، ونظرات هامة في الحديث والمصطلح والفقه وغيرها نثرها في كتبه.

ومنها: (المسوَّى من أحاديث الموطأ) باللغة العربية رتَّب فيه الموطأ، للإمام مالك، وحذف منه بعض أقوال مالك مما تفرَّد به عن سائر المجتهدين، وزاد فيه الآيات المتعلّقة بالأبواب، وعلَّق عليها تعليقات مفيدة، وقد طُبع مراراً.

---

(١) انظر ترجمته في: أبجد العلوم، للقنوجي، ومقدِّمات التعليق الممجد، للكنوي: ١/ ١٠٤؛ وفهرس الفهارس: ١/ ١٧٨؛ والأعلام، للزركلي.

و(حُجَّةُ الله البالغة) وهو مطبوع، و(الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف) وهو مطبوع، و(الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد)، وهو ثَبَت أسانيده وهو نفيس وقد طُبع، و(تراجم أبواب البخاري)، وقد طبع، و(تأويل الأحاديث) وقد طبع، و(إزالة الخفا عن خلافة الخفا) ـ بالفارسية ـ، و(عِقْد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد)، و(الفوز الكبير في أصول التفسير)، ـ وقد طُبعا ـ، و(النوادر من أحاديث سيد الأوائل والأواخر)، و(الدر الثمين في مبشِّرات النبيّ الأمين)، وغير ذلك.

قال أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي: «وتصانيفه كلّها تدلُّ على أنَّه كان من أجلاَّء النبلاء، وكبار العلماء موفقاً من الحق بالرُّشد والإنصاف متجنِّباً من التعصُّب والاعتساف، ماهراً في العلوم الدينية متبحِّراً في المباحث الحديثية».

وقال الشيخ عبد الحي الكتاني: «وهو ممَّن ظهر لي أنَّه يعدُّ من حفّاظ القرن الثاني عشر لأنَّه ممَّن رَحل ورُحل إليه، وروى وصنَّف، واختار ورجَّح، وغَرَسَ غرساً بالهند أطعم وأثمر، وأكل منه خلق...».

أقول: وهو حقيق بذلك إن شاء الله تعالى رحمه الله رحمة واسعة.

● ومحمد بن إسماعيل الأمير الكحلاني ثم الصَّنعاني (المتوفَّى ١١٨٢هـ)[١]، من بيت الإمامة باليمن، وصفوه بأمير المؤمنين في الحديث، وقال عنه الحافظ محمد مرتضى الزبيدي (المتوفَّى

---

(١) انظر ترجمته في: البدر الطالع، وأبجد العلوم، وفهرس الفهارس: ١/٥١٤؛ والأعلام، للزركلي: ٦/٣٨.

١٢٠٥هـ): «الإمام المسند المحدِّث الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الحسني المعروف بابن الأمير، اتَّفق أهل العصر على حفظه ووثوقه، وله مؤلَّفات تدلُّ على سَعَة روايته».

ووصفه محمد بن علي الشوكاني (المتوفَّى ١٢٥٠هـ)، وهو من تلاميذ تلاميذه بقوله: «الإمام الكبير المجتهد المطلق، ولد ١٠٩٩هـ، ورحل إلى مكة، وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة، وبرع في جميع العلوم، وتفرَّد برئاسة العلوم في صنعاء، وتظاهر بالاجتهاد وعمل بالأدلَّة، وزيّف ما لا دليل عليه من الأقوال، ولا شك أنّه من أكثر المتأخّرين إقبالاً على السنّة ودفاعاً عنها مع مشاركته في علوم أخرى.

وقد ترك مؤلَّفات عدَّة روَّجَ لها دعاةُ الاجتهاد المعاصرون، لأنَّها تَصُبُّ في هذا الاتّجاه، ومنها (سُبل السَّلام شرح بلوغ المرام) للحافظ ابن حجر، قال في مقدّمته:

«وبعد: فهذا شرحٌ لطيفٍ على بلوغ المرام تأليف الشيخ العلاَّمة شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر، أحلَّه الله دار السلام، اختصره من شرح القاضي العلاَّمة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي، أعلى الله دَرَجاته في عليين، مُقْتصراً على حلِّ ألفاظه وبيان معانيه، قاصداً بذلك وَجْهَ الله، ثم التَّقريب للطالبين والناظرين فيه، مُعرضاً عن ذكر الخلافات والأقاويل إلاّ أن يدعو إليه ما يرتبط بالدليل، متجنِّباً للإيجاز المخلّ والإطناب المملّ، وقد ضممت إليه زيادات جمَّة على ما في الأصل من الفوائد».

ومن كتبه: (إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد) طبع. و(توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار في علوم الآثار) وهو مطبوع أيضاً،

و(التنوير شرح الجامع الصغير) في أربعة مجلَّدات، و(التَّحبير شرح كتاب تيسير الوصول إلى جامع الأصول)، لابن الدَّيْبع، و(ثمرات النظر في علم الأثر)، و(إسبال المطر بشرح نخبة الفكر)، و(قصب السكر نظم نخبة الفكر في علم الأثر)، لابن حجر، و(تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد)، و(منحة الغفار). . . إلخ.

قال الزركلي: له نحو مئة مؤلَّف؛ ذكر صدِّيق حسن خان أنَّ أكثرها عنده في الهند.

● ومحمد بن أحمد بن سالم النابلسي السفّاريني (المتوفَّى ١١٨٨هـ)[1] وصفوه بالمسند الحافظ المتقن، وقال الحافظ مرتضى الزبيدي في وصفه: «شيخنا الإمام المحدِّث البارع الزاهد الصوفي. . . كان ناصراً للسنَّة قامعاً للبدعة، قوَّالاً بالحق، مُقْبلاً على شأنه، مُلازماً لنشر الحديث، مُحباً في أهله، وكان قد رَحَل إلى دمشق من قريته سفارين، وأخذ من أعيانها، ثم عاد إلى نابلس لنشر العلم والحديث والتصنيف فيه، ومما ترك من مصنَّفات: (نفثات صدر المكمد وقرة عين الأرمد لشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد)، وهو مطبوع، وكان قد أخرج أكثرها محب الدين إسماعيل بن عمر بن أبي بكر المقدسي (المتوفَّى ٦١٣هـ)، وأتمَّها الحافظ ضياء الدين المقدسي أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد (المتوفَّى ٦٤٣هـ)، وقد عوَّل في شرح الأحاديث على عدّة كتب، ولكنّه جعل عمدته كتب ابن تيمية وابن قيم الجوزية، كما نصَّ على ذلك في مقدّمته، وعدة ما فيه

---

(١) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس: ٢/ ١٠٠٢؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ١٤؛ وسلك الدرر في القرن الثاني عشر، للمرادي؛ وطبقات الحنابلة، للغزي؛ وعجائب الآثار، للجبرتي.

من الأحاديث ثلاثمئة وثلاثة وستون حديثاً، طبعت في مجلَّدين ضخمين.

وله (الدراري المصنوعات في اختصار الموضوعات)، اختصر فيه موضوعات ابن الجوزي في مجلَّد ضخم، و(كشف اللثام بشرح عمدة الأحكام) في مجلَّدين، وشرح نونية الصرصري في السيرة النبوية سمّاه: (معارج الأنوار في سيرة النبي المختار) في مجلَّدين، و(تحبير الوفا في سيرة المصطفى) في مجلّد ضخم، و(القول الجليّ في شرح حديث سيّدنا عليّ)، وهو الحديث الذي أملاه على كميل بن زياد، و(نتائج الأفكار في شرح حديث سيد الاستغفار)، مطبوع.

و(الملح الغرامية بشرح منظومة ابن فرح اللامية)، وهو شرح قصيدة ابن فَرْح الإشبيلي في المصطلح، والتي مطلعها: (غرامي صحيح).

و(شرح فضائل الأعمال)، للضياء المقدسي، (وغذاء الألباب شرح منظومة الآداب)، طبع، و(لوائح الأنوار البهية، وسواطع الأسرار الأثرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية)، طبع، وهو شرح منظومة له في عقيدة السلف السفارينية، و(التحقيق في بطلان التلفيق)، و(تفاضل العمال بشرح حديث فضائل الأعمال)، وثبت يشتمل على أسانيده، طبع، وغير ذلك قد تجاوزت مؤلَّفاته خمسة وثلاثين مصنَّفاً في الحديث والفقه والأصول والأدب والعقائد وغيرها، كان مشاركاً كعلماء عصره.

قال الشيخ عبد الحيّ الكتاني: «ويظهر لي أنَّه لا يبعد عدّ المترجم من حفَّاظ القرن الثاني عشر، لأنَّه ممَّن جمع وصنَّف وحَرَّر وخرَّج، وأُخذ عنه واستُجيز من الأقطار البعيدة حتى من مصر والحجاز واليمن.

قلت: وقد قال في إجازته لمحمد شاكر العقاد: ليس كتاب بين الناس إلاّ ولنا به أسانيد نتَّصل بها إليه...

● والسيد محمد مرتضى الزبيدي أبو الفيض الإمام العلاَّمة (المتوفَّى ١٢٠٥هـ)، نادرة الدنيا في عصره حفظاً واطِّلاعاً، وروايةً وشهرةً، ومعرفةً بالصناعة الحديثية وغيرها من فنون المعرفة، أصله من واسط بالعراق، ومولده في بلجرام بالهند، ومَنْشؤه في زَبيد باليمن، ورَحَل إلى الحجاز، وأقام بمصر وتُوفي فيها، وطار ذكره في البلاد، وتنافس الطلبة في الوصول إليه، وكاتبه الملوك والأمراء من كلِّ الأنحاء، كان إماماً مُشاركاً في العلوم مع الحديث؛ كاللغة، والفقه، والتاريخ، والرجال، والأسانيد، وكان يحسن التركية والفارسية، وبعضاً من لسان الكرج، وله المؤلَّفات العظيمة، ومنها: (تاج العروس في شرح القاموس)، مطبوع، و(إتحاف السادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدين)، للغزالي، مطبوع[1].

قال السيد عبد الحيّ الكتاني: أما الحديث فلم يأتِ بعد الحافظ ابن حجر وتلاميذه أعظم منه اطِّلاعاً، ولا أوسع رواية وتِلماذاً، ولا أعظم شهرة، ولا أكثر منه علماً بالصناعة الحديثيَّة وما إليها.

وقال الجبرتي في (تاريخه): «لم يزل يحرص على جميع الفنون التي أغفلها المتأخّرون كعلم الأنساب والأسانيد، وتخاريج الأحاديث واتصال طرائق المحدّثين المتأخّرين بالمتقدّمين، وألَّف في ذلك رسائل وكتباً ومنظومات وأراجيز جمّة.

---

(١) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس: ١/٥٢٦؛ والأعلام، للزركلي: ٧/٧٠٤؛ وعجائب الآثار وغيرها.

وذكر أنَّه أحيا إملاء الحديث على طريقة السلف في ذكر الأسانيد والرواة والمخرجين من حفظه على طُرق مختلفة، وكلٌّ من قدَّم عليه يروي عليه حديث الأوَّلية برواته ومخرجيه، ويكتب له سنداً بذلك، وإجازة وسماع الحاضرين. . .

وقد أملى مئات المجالس الحديثيَّة التي كانت قد توقَّفت بعد السخاوي والسيوطي، وكان يملي كل اثنين وخمسين.

أمَّا مآثره فقد ترك أوقاراً من المصنَّفات التي تحمل طابع عصره، ونخصّ منها ما يتعلَّق بالسنَّة والصناعة الحديثية، فمن ذلك: (العقود المنيفة في مذهب الإمام أبي حنيفة، فيما وافق الأئمة الستة أو بعضهم)، رتَّبه ترتيب كتب الحديث من تقديم ما روي عنه في الاعتقاديات ثم العمليات على ترتيب كتب الفقه، وهو مطبوع.

و(شرح الصدر في أسماء أهل بدر) في أربعين كراساً، و(بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب)، طُبع، و(غاية الابتهاج لمقتفي أسانيد مسلم بن الحجاج)، و(عقد اللآلي المتناثرة في حفظ الأحاديث المتواترة)، و(عقد الجمان في بيان شعب الإيمان)، و(كشف اللثام عن آداب الإيمان والإسلام)، ورسالة في (طبقات الحفَّاظ)، و(القول الصحيح في مراتب التعديل والتجريح)، و(المعجم الصغير)، و(ألفية السند) في ألف وخمسمئة بيت، طُبع، وله شرح لها ما زال مخطوطاً، وغير ذلك كثير، ومؤلَّفاته تحمل طابع العصر الذي كان فيه وسمته العلمية كما أشرنا إليها.

● ومحمد بن علي الشوكاني (المتوفَّى ١٢٥٠هـ)[١] المحدِّث

---

(١) انظر ترجمته في: كتاب البدر الطالع، والأعلام، للزركلي: ٦/٢٩٨؛ وفهرس الفهارس: ٢/ ١٠٨٢.

الأصولي النظَّار العلاَّمة المشارك من أهل صنعاء اليمن، وله مصنَّفات كثيرة في التفسير والحديث والأصول والفقه والهيئة والمناظرة، وغير ذلك، وقد ترك وراءه نحواً من مئة وأربعة عشر مصنَّفاً، وكثير من مصنَّفاته متداول في عصرنا كمؤلَّفات الصنعاني لأنها تصبُّ في توجّه التجديد وحرمة التقليد، وكان الشوكاني يرى حرمة التقليد.

● ومن مصنَّفاته المطبوعة: (فتح القدير في التفسير)، و(البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع)، و(إرشاد الفحول في إحقاق الحقّ من علم الأصول)، و(التحف في مذهب السلف)، و(الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد).

أما كتبه في الصناعة الحديثيّة، ففي طليعتها: (نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار)، للمَجْد ابن تيمية، وقد جمع فيه خُلاصة فتح الباري والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، وهما لابن حجر.

وله أيضاً: (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) لخَّص فيه الكتب السالفة عليه، وقال في صدره: «. . . وهم رحمهم الله تعالى قسمان: قسم جَعَلوا مصنَّفاتهم مختصَّة بالرجال الكذَّابين والضعفاء، وما هو أعم من ذلك، وبيَّنوا في تراجمهم ما رووه من موضوع أو ضعيف، كمصنَّف ابن حبَّان، والعُقيلي، والأزدي في الضعفاء، وأفراد الدارقطني، وتاريخ الخطيب، والحاكم، وكامل ابن عدي، وميزان الذهبي.

وقسم جعلوا مصنَّفاتهم مختصَّة بالأحاديث الموضوعة، كموضوعات ابن الجوزي، والصنعاني والجوزقاني والقزويني.

ومن ذلك مختصر المجد صاحب القاموس، ومقاصد السخاوي، وتمييز الطيب من الخبيث، لابن الديْبع، والذيل على موضوعات ابن الجوزي، للسيوطي، وكذلك كتاب الوجيز له، وتخريج الإحياء، للعراقي، والتذكرة، لابن طاهر الفتَّني.

وها أنا بمعونة الله وتيسيره أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمَّنته هذه المصنَّفات من الأحاديث الموضوعة... فمن كان عنده هـذا الكتـاب فقـد كـان عنـده جميـع مصنَّفـات المصنِّفيـن فـي الموضوعات».

و(تحفة الذاكرين شرح عدَّة الحصن الحصين)، وهو مطبوع، وكتاب (أدب الطلب ومنتهى الأرب)، وهو مطبوع، و(إتحاف المهرة في الكلام على حديث لا عدوى ولا طيرة)، و(إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبيِّ)، ورسالة في قول المحدِّثين: رجال إسناده ثقات، و(البحث المُسْفر عن تحريم كلِّ مسكر)، و(التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح)، و(إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات)، وغير ذلك.

● والشيخ محمد عابد السندي الأنصاري الحنفي (المتوفَّى ١٢٥٧هـ)، ولد ببلدة سيون بالقرب من حيدرآباد السند، ثم هاجر أهله إلى بلاد العرب، وأقام بزبيد باليمن، وانتقل إلى صنعاء بطلبٍ من الإمام المنصور بالله (علي) وأرسله إلى الإمام المهدي (عبد الله) إلى محمد علي باشا إلى مصر سنة (١٢٢٢هـ) بهدية، فولاَّه محمد علي باشا رئاسة علماء المدينة المنوّرة، فسكنها وأقبل على نشر العلم تدريساً وتصنيفاً، وخاصة علم السنَّة النبويّة، فقيل: إنَّه كان يختم

تدريس الكتب السّتّة في ستة أشهر، وجمع مكتبة نفيسة في المدينة المنوَّرة حبَّسها هناك[1].

مؤلَّفاته: حَصْر الشَّارد في أسانيد محمد عابد، وهو مطبوع، ومنْحة الباري في جمع روايات صحيح البخاري، وترتيب مُسند الإمام أبي حنيفة برواية الحصكفي، وهو مطبوع، والمواهب اللطيفة في شرح مسند الإمام أبي حنيفة، وترتيب مسند الإمام الشافعي، وقد طبع، ومعتمد الألمعي المهذَّب في حلِّ مسند الإمام الشافعي المرتَّب، وشرح تيسير الوصول المختصر من جامع الأصول، والتيسير هو كتاب لابن الديبع الشيباني (المتوفى ٩٩٤هـ)، اختصر فيه جامع الأصول لابن الأثير، وشرح بلوغ المرام لابن حجر، وكشف الباس عما رواه ابن عباس عن سيد الناس ﷺ، وشرح ألفية السيوطي في المصطلح، وطوالع الأنوار شرح الدر المختار لعلاء الدين الحصكفي (المتوفَّى ١٠٨٠هـ)، ورسالة في التوسُّل وأنواعه وأحكامه، وقد طبعت، ورسالة في تقبيل الصحابة رضي الله عنهم يدَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأسه الشريف، وحكم التقبيل عامة، وكف الأماني عن سماع الأغاني، وغير ذلك من الكتب والرسائل والفقه والحديث، واللغة والطب وغيرها.

● وعبد الحي بن عبد الحليم اللكنوي الأنصاري أبو الحسنات (المتوفَّى ١٣٠٤هـ)[2]، وهو أعمق المتأخِّرين معرفةً بالحديث،

---

(١) كتب عنه دراسة وافية في مجلَّد ضخم الدكتور سائد بكداش، وهو مطبوع.
وانظر ترجمته في: فهرس الفهارس: ٢/ ٧٢٠، و١/ ٢٦٣؛ وإيضاح المكنون: ١/ ١٩٦؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ١٧٩.

(٢) انظر ترجمته في صدر كتابه التعليق الممجد عن موطأ محمد: ١/ ١١٠. وذكر لنفسه من مؤلَّفاته التامة واحداً وستين، والتي لم تتم عشرة، ثم أضاف مؤلَّفات بعد هذا =

وفنونه، ومصطلحاته ومصادره، وله مؤلَّفات عديدة في الحديث والتاريخ والفقه والتراجم، قال الشيخ أبو الحسن الندوي في كتابه (المسلمون في الهند): ويبلغ عدد مؤلَّفات علاَّمة الهند فخر المتأخّرين الشيخ عبد الحي اللكنوي (١١٠) منها (٨٦) كتاباً بالعربية، ومن هذه الكتب: التعليق المُمَجَّد على موطأ محمد، وهو مطبوع، والرفع والتَّكميل في الجرح التعديل، وظَفَر الأماني في مختصر الجرجاني، والآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، وإقامة الحجَّة على أنَّ الإكثار من التعبُّد ليس ببدعة، وتحفة الأخيار في إحياء سنَّة سيد الأبرار، وإمام الكلام فيما يتعلَّق بالقراءة خلف الإمام، ورسالة في الأحاديث المشتهرة، والفوائد البهيَّة في تراجم الحنفية، والتَّعليقات السنية على الفوائد البهية، وغير ذلك، وكان لشيخنا الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى به اختصاصٌ ظاهر وحُبّ وافر، وقال رحمه الله: إذا ذكر المؤلِّفون أصحاب التَّصانيف الكثيرة التي زادت على الخمسين أو المئة كتاب، ذكر عبد الحي اللكنوي في طليعتهم ومقدِّمتهم غير مُدافع، ذلك لأنَّ تصانيفه بلغت نحو مئة وعشرة كتب، وإذا قيسَت كثرتُها هذه في جانب عمره القصير الذي كان (٣٩) سنة بَدَت كثيرة جداً[(١)].

وقال رحمه الله تعالى عن نفسه: «مِنْ مِنحِهِ تعالى: أني رُزقتُ التوجُّه إلى فنِّ الحديث وفقهه، ولا أعتمد على مسألة ما لم يوجد أصلها من حديث أو آية، وما كان خلاف الحديث الصحيح أتركه،

= الكتاب؛ نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، للشيخ عبد الحي الحسني، وهي مطبوعة في صدر التعليق الممجد: ١/ ٥٥؛ وفهرس الفهارس: ٢/ ٧٢٨؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ١٨٧.

(١) انظر: الأجوبة الفاضلة للأسئلة العاشرة الكاملة، ص١٣، ط. الأولى.

وأظنُّ المجتهد فيه معذوراً بل مأجوراً، ولكني لستُ ممن يشوِّش على العوام الذين هم كالأنعام، بل أكلِّم الناس على قدر علومهم.

ومِن مِنَحِهِ تعالى: أنّي رُزقت الاشتغال بالمنقول أكثر من المعقول، وما أجد في تدريس الحديث وفقهه من اللذة والسرور ولا أجده في غيره.

ومن مِنَحِه تعالى: أن جَعَلني سالكاً بين الإفراط والتفريط، لا تأتي في مسألة حركة الآراء بين يدي إلاّ أُلهمتُ الطريق الوسط فيها، ولستُ ممن يختار طريق التقليد البحت، بحيث لا يترك قول الفقهاء وإن خالفته الأدلة الشرعية، ولا ممن يطعن عليهم ويهجر الفقه بالكلية...».

● وصدِّيق حسن خان بن علي الحسيني (المتوفَّى ١٣٠٧هـ)[1] العلاَّمة المشارك في علوم عديدة، وصنَّف بالعربية والفارسية والهندية ما ينوف عن ستين كتاباً، وطبع من كتبه الكثير، ومنها: (فتح البيان في مقاصد القرآن)، و(نيل المرام في تفسير آيات الأحكام)، و(البُلغة إلى أصول اللغة)، و(الروضة الندية)، و(حصول المأمول في علم الأصول)، و(التاج المكلل في التراجم) اشتمل على (٥٤٢) ترجمة، و(أبجد العلوم)، و(خلاصة الكشاف) وغيرها.

وفي ميدان السنّة النبويّة: (حُسْن الأسوة بما ثَبَتَ عن الله والرسول في حقِّ النِّسوة)، و(عون الباري في حلِّ أدلَّة البخاري)، و(السراج الوهَّاج في كَشْف مطالب مسلم بن الحجاج)، و(أربعون

---

(١) انظر ترجمته في: الأعلام: ٦/ ١٧٦؛ وفهرس الفهارس: ١/ ٢٦٢، وكتابه أبجد العلوم، واعتاد أن يترجم لنفسه في كتبه.

حديثاً في فضائل الحج والعمرة)، و(أربعون حديثاً متواترة)، و(العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة)، و(الرحمة المهداة إلى مَنْ يُريد زيادة التعلُّم على أحاديث المشكاة)، و(الجنة في الأسوة الحسنة في اتِّباع السنّة)، و(الحطة بذكر الصحاح الستة)، و(الإذاعة لما كان ويكون بين يدي الساعة)، و(فتح العلام شرح بلوغ المرام)، وغير ذلك في كتبٍ أخرى، وجلُّها طُبع في حياته، وانتشر بين الباحثين والدارسين.

● ومحمد فالح المهنوي الظاهري المدني أبو اليُسْر (المتوفَّى ١٣٢٨هـ)[١]، والمهنوي نسبة إلى بني مهنى من عرب الظواهر قبيلة بالحجاز، وقيل فيه: محدِّث المدينة النبويّة ومُسندها، اعتنى بالحديث الشريف والسنَّة النبويّة، وسمع على شيوخ هذا العلم الشريف، وصنَّف مصنَّفات عدَّة في الحديث، منها: كتاب أنجع المساعي في الجمع بين صفتي السَّامع والواعي، قال في مقدّمته:

إنَّ المصيب في العقليَّات واحد، والمخطئ آثم، بل كافر إن نفى الإسلام وهو التصديق بوجود إلـٰه واحد متَّصف بصفات الكمال، والإيمان برسله الصادقين في المقال والاعتراف بوعد بثواب ووعيد بعقاب لهذا الهيكل الإنساني في المآل، والقيام بالعبادات يمجد الله تعالى فيها بنعوت الجلال والانقياد للقوانين الشرعية الحافظة للأمور المدنية من طوارق الاختلال، وهذا إجمال تفصيله ما أودعته في هذا المؤلف الذي جمعته وسمَّيته أنجح المساعي في الجمع بين صفتي السامع والواعي، وما هو إلا أحاديث نبويّة وحكم مُصْطفويّة ليس لي منها إلا زيادة التَّصريف إجادة، وإيضاح المعنى لتتم الإفادة.

---

(١) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس: ٢/ ٨٩٥؛ والأعلام، للزركلي: ٦/ ٣٢٦.

والذي حَدَاني على ذلك أنَّ فنَّ الحديث في القرون الثلاثة الأخيرة قد قَوِيت شوكته، وعَلَت في الخافقين رُتبته، وارتفَعَ له أعلى منار، وتبيَّن أنَّ زمنه قد استدار، والسبب في ذلك بديارنا الحجازية وجود مسانيد الحجاز السبعة:

أولهم: الحافظ الفقيه العلاَّمة أبو مهدي عيسى الثعالبي الجعفري المتوفّى سنة اثنين وثمانين وألف[١].

ويليه الإمام المسند العلاَّمة محمد بن محمد بن سليمان الروداني[٢] صاحب جمع الفوائد (المتوفى ١٠٩٤هـ).

ويليه: الإمام المسند أبو إسحاق الكوراني[٣] السهراني، بضم السين المهملة فالهاء فالراء فالألف فالنون.

ويليه: الفقيهة المسْندة قُريش[٤] الطبريَّة، آخر فقهاء الطبريين،

---

(١) قلت: وهو المسند الرحَّال أبو مهدي عيسى الثعالبي الجزائري ثم المكي المالكي، قال الشيخ عبد الحيّ الكتاني: لا يعلم في ذلك أعلم منه بهذا الشأن، ولا أكثر اطّلاعاً، ولا أتقن معرفة مع التوسُّع في العلوم الأخرى.
وقال عنه أبو سالم العياشي: قرأ من الأجزاء الحديثيَّة والمسانيد الغريبة ما صار به فرد وقته في رواية الحديث...
وله الفهرس المعروف بـ(كنز الرواية المجموع في دُرر المجاز ويواقيت السماع)، و(منتخب الأسانيد) بثبت شيخه البابلي، انظر: فهرس الفهارس: ١/ ٥٠٠، و٢/ ٨٠٦؛ والأعلام، للزركلي: ٥/ ١٠٨.

(٢) والروادني قد تقدَّمت ترجمته، ص١٧٨ وما بعدها.

(٣) والكوراني: هو إبراهيم بن حسن برهان الدين (المتوفَّى ١١٠١هـ)، له فهرس من اسمه: (الأمم لإيقاظ الهمم). انظر ترجمته: في فهرس الفهارس: ١/ ٤٩٢ و١٦١؛ والأعلام: ١/ ٣٥.

(٤) وقريش: هي بنت الإمام عبد القادر بن محمد بن يحيى بن مكرم بن المحب الطبري المكية (وفاتها ١١٠٧هـ)، انظر: فهرس الفهارس: ٢/ ٩٤١.

تروي عالياً عن الإمام عبد الواحد بن إبراهيم الحصاري المكي، عن السيوطي وزكريا، وبينه وبينها واسطتان، وفاتها سنة سبع ومئة وألف.

ويليها: أبو البقاء وأبو الأسرار حسن بن علي العُجيمي الأنصاري[1].

ويليه: الشمس أحمد بن محمد بن أحمد النخلي[2].

ويليه: الإمام المسند عبد الله بن سالم البصري (المتوفَّى ١١٣٤هـ)، وهو آخرهم وفاة[3].

وأسانيدي المتَّصلة بهم مبيّنة في ثَبَتي الذي عنوانه (ما تشتدُّ إليه في الحال حاجة الطالب الرحال)، كأصله شيم البارق من ديم المهارق..

وقد طُبع (أنجح المساعي) عدة مرات، واختصره مؤلّفه في: (صحائف العامل بالشرع الكامل)، وله حواشٍ على الصحيح

---

(١) والعجيمي هو مسند الحجاز (المتوفى بالطائف ١١١٣هـ)، قال أبو سالم العياشي: في رحلته: جدَّ في طلب علم الحديث كل جد، وبلغ في الاعتناء به غاية الحد، ولازم أبا مهدي الثعالبي، فسمع منه الكثير، انظر: فهرس الفهارس: ٢/ ٨١٠.

(٢) الشهاب النخلي: هو العلاَّمة المحدِّث المسند المعمَّر أبو العباس أحمد بن محمد (المتوفَّى ١١٣٠هـ)، وله الفهرس المعروف: بغية الطالبين لبيان أشياخ المحققين المدقّقين، وعليه وعلى ثَبَت البصري مدار الأسانيد في القرن الثاني عشر وما بعده. انظر: فهرس الفهارس: ١/ ٢٥١.

(٣) وعبد الله بن سالم بن محمد الأنصاري أصلاً المكي مولداً ومدفناً الشافعي مذهباً (المتوفَّى ١١٣٤هـ)، قال عنه الشيخ مرتضى الزبيدي بعد وصفه بالإمام المحدِّث الحافظ: قد اتَّفقوا على أنَّه حافظ البلاد الحجازيَّة، وثبته معروف اسمه (الإمداد بمعرفة علوّ الإسناد)، وهو مطبوع. انظر: فهرس الفهارس: ١/ ١٩٣؛ والأعلام، للزركلي: ٤/ ٨٨.

والموطأ في عدة أسفار، يقول الشيخ عبد الحي الكتاني: رأيتها عنده.

ومنظومة في الاصطلاح، وثلاثة أثبات: كبير، ووسط، وصغير، والصغير اسمه: (حُسن الوفا لإخوان الصَّفا) وقد طُبع، وله تعليقات على المنهل العَذْب في تاريخ طرابلس الغرب، وقد طُبع.

وقد كان حدس الشيخ ـ رحمه الله ـ في محلّه فكان بدايةً لنهضة حديثية.

ويمكن أن نذكر في هذه الفترة كثيرين آخرين، وقد حفظت أسماءَهم، وأعمالَهم، وأسماء كتبهم، ومشاركاتهم، كتبُ التواريخ والطبقات إلاّ أنّهم لا يخرجون في مسيرتهم عن ملامح هذه الفترة العلمية، وهؤلاء المتقدّمون أبرزهم، وكان لأصحاب هذه الفترة عناية كبيرة بـ:

١ ـ **الأثبات**: وهي جمع ثَبَت ـ بفتح الباء ـ وهو الفهرس الذي يجمع فيه المحدِّث مرويَّاته وأشياخه، وسلاسل إسناده، ويندر في هذه الحقبة أن نجد عالماً أو مشتغلاً بالعلم، إلاَّ وله ثبت يذكر فيه الكتب التي قرأها، والعلوم التي خاض فيها، والعلماء الذين تلقَّى عنهم، ومكانتهم، وعمَّن تلقَّوا بدورهم العلم...

وقد ساق السيد عبد الحي الكتاني في كتابه الحافل (فهرس الفهارس والأثبات) نحواً من مئتين وخمسين ثبتاً، وجُلُّها للمتأخّرين، وأقلّ القليل منها لمن هم قبل الحافظ ابن حجر.

وكانت هذه الأثبات، ومعها الإجازات أشبه ما تكون بالشهادات والدرجات العملية في عصرنا، بل هي في الواقع انتماءٌ واعتزازٌ وتبرُّكٌ...

٢ ـ وقد توجَّهت عناية المحدّثين المتأخّرين كذلك **بالمسلسلات** ـ وهي جمع مسلسل ـ أي: صفة رواية الحديث على هيئة معيّنة، أو صفة معينة من أول إسناده إلى منتهاه، كأن يحدث الشيخ تلميذه وهو يمسك بيده، أو وهو يحدّثه يتبسَّم. . .

والعناية بهذا نوع من تأكيد اتّصال الرواية وحفظ العلم، مع الانتماء والاعتزاز بالانضمام إلى حظيرة أهل السنّة وحَمَلة حديث رسول الله ﷺ.

٣ ـ وكانت العناية عند المتأخِّرين ـ كما تقدَّم في تراجمهم ـ في علومٍ شتَّى فقد شِيبَ علمُ الحديث ومصطلحه وشروحه والتأليف فيه بمُصطلحاتِ العلوم الأخرى، ومعارفها، مما أضعفَ دلالته على مضامينه وكَدَّر تلقِّيه على طالبيه، وامتزج بعلم أصول الدين، وأصول الفقه، والفقه وعلوم أخرى، وانظر على سبيل المثال كتاب (توضيح الأفكار) للصنعاني، وهو متداول في حلقات الدرس تجد تأكيد ما نقول.

ومن جرَّاء هذا كلِّه فقد توقَّف عطاء المصطلح الحديثي، وغاص في علوم أخرى وجمد.

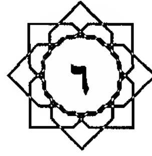
ومن أثر جمود المصطلح الحديثي وتوقُّفه حَصَل تقلُّص في دَرْسَ السنَّة النبويّة، ومدِّها وضوابطها، وأصبح المجال فسيحاً للأفكار المدسوسة الرَّكيكة، والانحرافات الشَّنيعة، مما أثَّر في الأمة، وجعلها مشلولةَ القوى، هامدةَ البنيان.

وقد استمرَّت هذه المرحلة حتى طَرَق المستشرقون والغرب أبواب العالم الإسلامي، وكانوا قبل ذلك قد انْبَثُّوا فيه بشكل أو

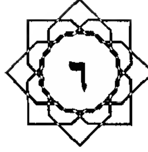
بآخر، وقد جاؤوا مع المستعمر، وبدؤوا يطرقون موضوعات إسلامية، ويطبعون بعضَ المصادر الإسلامية، وقد بدأ ذلك في شبه القارة الهندية، وكانت المطابع شيئاً جديداً يدخلُ العالم الإسلاميَّ، وكان لا يزال في شبه القارة الهنديّة بقيةٌ من مدرسة الإمام وليِّ الله الدهلوي، وطوائف من أهل العلم مُنْبثُّون هنا وهناك.

وبدأت تَتَوالى طباعةُ الكتب الإسلامية، ومنها كتب الحديث والسنَّة والرجال والمصطلح، وهنا بدأت مرحلة أخرى في الدراسات الحديثيَّة خرج من رَحِمها نهضة حديثيَّة مباركة إن شاء الله.

* * *



بدايات النهضة الفكرية
وانبعاث السنّة



بدايات النهضة الفكرية وانبعاث السنّة

لقد دخلت المطابع العالم الإسلامي بوجه أو بآخر منذ أزيد من قرن من الزمن، فعلى سبيل المثال فإنَّ أشهر مطابع المشرق العربي هي مطبعة بولاق قد أُسِّست عام (١٨١٩م) على يد محمد علي باشا والي مصر. وفي عام (١٨٢٨م) أُسِّست مطبعة الوقائع المصرية، وتوالى بعد ذلك دخول المطابع إلى مصر والشام والعراق وفلسطين إلتي عرفت الطباعة عام (١٨٣٠م). ولبنان التي دخلتها المطابع قبيل ذلك، ويقاس على هذا بقية أرجاء العالم الإسلامي وخاصَّة المناطق التي فيها ثِقَل سكاني كبير وفيها مراكز للعربية كالهند، وبعض جهات إفريقية.

ولما كان الدين الإسلامي لا يزال آنئذٍ مسيطراً على الثقافة بكافة وجوهها، كان التوجُّه لطباعة كتب الدين، وخاصَّة ما يتعلَّق بالقرآن، والحديث، والفقه.. أمراً لا محيد عنه، وبذلك بدأت في ميدان الدراسات الحديثيَّة جميع الروافد التاريخيّة لعلوم السنَّة تصبّ في عصرنا من كتب للنصوص والرجال، والشروح والتقريرات، والمصطلح، وغيرها، وهكذا طُبعت أمهات كتب الحديث، وانتشرت بين يدي الناس في شرق الأرض وغربها، فقد طُبعت الكتب الستّة، وسُنن الدارمي، ومسند أحمد، والطيالسي، والموطأ، ومستدرك الحاكم، والأم للشافعي، والسنن الكبرى للبيهقي، ومجمع الزوائد الذي ضم مجموعة كتب من المصادر الأصول مع

ترتيبها وتقريبها.

ومن كتب الرجال طُبعت طائفة غير قليلة، كتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، وميزان الاعتدال للذهبي، ولسان الميزان لابن حجر، وتذكرة الحفاظ للذهبي، والتاريخ الكبير للبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، والعلم لابن أبي حاتم كذلك، والإصابة لابن حجر، وطبقات ابن سعد، وكتب أخرى من الأصول الهامة، وإنَّ بعض هذه الكتب قد طبع منذ مئة وخمسين عاماً، وكان ذلك من إرهاصات النهضة الحديثية المعاصرة ومقدّمة لبعث أصول السنّة ومصادرها وصَوْنها من الضياع، ووضعها في يد الاستمرار والبقاء.

وكانت خلال المئة عام المنصرمة هجمة شرسة على الثقافة الإسلامية مع المستعمر والمد الاستعماري الذي سيطر على بلاد المسلمين من محيطها الأطلسي إلى محيطها في الطرف الآخر في جاوا وسُومطرا، وكان طلاب الدراسات الإسلامية بصفة عامة فئة قليلة جَرَّاء انعدام الحوافز، وقيام العَقَبات والمثبّطات الكثيرة والشديدة، وضعف التيار العلمي بصفة عامة في المجتمع.

لكن في منتصف القرن العشرين بَدَأت النهضة الحديثيّة تتقوّى ويشتدُّ ساعدها وخاصَّة بعدما احتكَّ المسلمون بالمستعمر، وعرفوا الكثير من غاياته ونواياه، والأهم من هذا بعد أن خرَّج من مدارسه وجامعاته في أرض المسلمين وغيرها جيلاً عرف الناس قدره وقيمته، فلم يكن مشبعاً علمياً، ولم يكن مقنعاً ثقافياً، وأخذ يمسّ الأمة في أقدس مقدَّساتها في القرآن والسنَّة، وحقائقها الفكريّة المعلومة بالضرورة، وأعلامها أمناء الدين كبراً وبطراً، ويكفي أن نذكر كنموذج

ما دوَّنه في هذه الفترة الحرجة الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في كتابه (السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي)، عمَّا حَصَل له مع الدكتور علي حسن عبد القادر خريج جامعات ألمانية، واعتماده آراء المستشرقين، وجولدزيهر على الخصوص، فيما يتعلَّق بالسنَّة عامة والإمام الزهري خاصة، وقد اتَّهمه بالوضع للأمويين، ونَسَب له كلَّ نقيصة علمية، والكذب أصل النقائص والمعائب، وقد ردَّ على الدكتور علي حسن عبد القادر، فقال له المذكور مُعقباً على المحاضرة: إنني أعترف بأني لم أكن أعرف مَنْ هو الزهري حتى عرفته الآن، ثم قال له في مكتب الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين: إنَّ بحثك هذا فتح جديد في بحوث المستشرقين[1] وقد كان ذلك فعلاً.

وقد كان في القرن الرابع عشر الهجري وحتى أيامنا مجموعة متناثرة هنا وهناك من علماء الحديث الذين تلقَّوه عن أسلافهم، وبهم بدأت بدايات النهضة الحديثية، ومنهم:

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (المتوفَّى ١٣٢٩هـ)، الشيخ طاهر الجزائري (١٣٣٨هـ)، والشيخ جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، والسيد محمد بن جعفر الكتّاني (المتوفَّى ١٣٤٥هـ).

والشيخ عمر حمدان المحرسي (المتوفَّى ١٣٦٨هـ)، والشيخ شبير أحمد العثماني (المتوفَّى ١٣٦٩هـ)، والشيخ محمد أنور شاه الكشميري (المتوفَّى ١٣٥٢هـ)، والشيخ عبد الحفيظ الفاسي المسند

---

(١) انظر: السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٣٠، ط. الأولى بمكتبة دار العروبة بالقاهرة.

الرواية (المتوفَّى ١٣٨٣هـ)، والشيخ المحقّق القاضي أحمد شاكر المصري (١٣٧٧هـ)، والشيخ عبد الحي الكتاني الرجل الفذّ في معرفة الأسانيد والأثبات (المتوفَّى ١٣٨٢هـ)، والشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني الذي نقَّب عن كتب الرجال (١٣٨٦هـ)، والشيخ عبد الرحيم المباركفوري (١٣٥٣هـ)، والشيخ ظفر أحمد التهانوي (المتوفَّى ١٣٩٦هـ)، والشيخ الإمام العلاَّمة السيد أحمد بن الصدِّيق الغماري (المتوفَّى ١٣٨٠هـ) الذي يذكِّرنا في كتبه بدراسات الأوائل الكبار من المحدِّثين، إحاطة بالأسانيد، وتدقيقاً وأحكاماً، وقوة نظر، والعلاَّمة الشيخ محمد زاهد الكوثري (المتوفَّى ١٣٧١هـ).

وشيخنا العلاَّمة عبد الله بن الصدِّيق الغماري (المتوفَّى ١٤١٣هـ)، بأبحاثه التي تمتزج فيها الرواية بالدراية، مع قوة تأصيل، وحُسن استنباط، وشيخنا العلاَّمة السيد عبد العزيز بن الصِّدِّيق الغماري (المتوفَّى ١٤١٨هـ)، والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفَّى ١٤١٢هـ).

وشيخنا الألمعي الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة (المتوفَّى ١٤١٧هـ)، بدراساته المتأنية المتأنقة. .

والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (المتوفَّى ١٤٢٠هـ)، بكثرة اطّلاعه على كتب الرجال والأجزاء والمسانيد، وقوَّته في الحكم على الأحاديث ودراساته التي أحدثت رجَّةً نبَّهت إلى أهمية علم الحديث والسنّة، وأثَّرت بشكل مباشر وغير مباشر، في آخرين كانوا امتداداً لهؤلاء الفضلاء الخيرة من المعاصرين؛ كالأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، والأستاذ الدكتور محمد عَجَاج الخطيب،

والأستاذ الدكتور خليل مُلاّ خاطر، والأستاذ الدكتور نور الدين عتر، والأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، والمحقق المدقّق الشيخ محمد عوَّامة، والدكتور الشيخ زهير بن ناصر الناصر، والأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف، والبحَّاثة الدكتور عبد الملك بكر قاضي، والدكتور الشيخ محمود ميرة، والدكتور إبراهيم بن الصِّدِّيق الغماري (رحمه الله)، والدكتور السيد محمد علوي المالكي (رحمه الله تعالى)، والدكتور محمود الطحان، والأستاذ الشيخ شعيب الأرناؤوط، والأستاذ الشيخ عبد القادر الأرناؤوط (رحمه الله).

والدكتور همام سعيد، والدكتور عبد المجيد محمود، والدكتور فالح محمد الصَّغير، والدكتور سعدي الهاشمي، والدكتور عامر حسن صبري، والدكتور موفق عبد القادر، والدكتور عبد الله دمفو، والدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، والشيخ صبحي السامرائي، والدكتور نجم عبد الرحمن خلف، والدكتور عمر حسن فلاتة، والدكتور مسْفر غرم الله الدميني، والدكتور حمزة المليباري، والدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور محمود سعيد ممدوح، والدكتور خلدون الأحدب، والدكتور أكرم ضياء العمري، والدكتور بشار عوَّاد معروف، وهذان الأخيران من المؤرّخين، وقد انصبَّت أعمالهما على خدمة دراسات السنّة النبويّة، وقد أحسنا إن شاء الله.

وهناك آخرون كثيرون لا أستحضرهم الآن، وهؤلاء الذين استحضرتُهم من ذاكرتي من الجامعيين الذين ينهجون مناهج بحث علميَّة بالجملة، ولهم جهود موفَّقة ـ والحمد لله ـ في خدمة السنّة، نفع الله بنا وبهم جميعاً.

وهناك جيلٌ شابٌّ متوثِّب في قطرنا المغرب، له مُشاركات قيِّمة

في السنّة النبويّة وعلومها، كما في غيره من بلاد الإسلام وخاصَّة في الجزيرة العربية بجامعاتها العديدة، وهناك في الأردن طائفة موفَّقة من الشبان الذين يُعْنَوْن بعلم الحديث والسنّة.

وهذا الجمُّ الغفير من الباحثين ومَنْ يأخذ عنهم في شرق الأرض وغربها كله يقوّي مدّ السنّة، ويدفع به صُعُداً إلى الحضور والظهور إن شاء الله، ويرد عنها الشبه، وافتراءات كل جحود جَهول نكور، وينفي عن علم السنّة والحديث كلّ غياب أو قصور.

إنَّ تيار الثقافة الإسلامية عامَّة، والحديثيَّة خاصَّة بدأ يتقوَّى بعد الحرب العالمية الثانية حتى وَصَل اليوم إلى نَهضةٍ حقيقيَّة وحضور واضح يتجلَّى في أمور كثيرة نجملها بالتالي، تاركين التوسُّع في الحديث عن الأسباب الكامنة وراء هذه النهضة إلى مناسبة أخرى إن شاء الله.

١ ـ إنَّ أجلى مظاهر النهضة الحديثية المعاصرة هو الفيض الزاخر من **طباعة الكتب الحديثيّة**، فلم يوازِ طباعة كتب الحديث في العشرين سنة الأخيرة، بل الأربعين كتب أخرى، فقد طبعت المصادر الأمهات التي كانت من إنتاج العصور الزاهرة لعلوم الحديث ـ القرنين الثالث والرابع ـ وخرجت إلى النور، وذلك في كافَّة شُعب الحديث وعلومه، نصوصاً، ورجالاً، وعللاً، ومُصطلحاً، ولغةً ومعاني وشروحاً، وإنَّ الكتب التي بلغنا خبر تأليفها في القرنين المذكورين قد طبع أكثرها ـ وقد ذكرنا أهمها في الفِقْرتين الثانية والثالثة فيما تقدَّم ـ ولم يفتنا منها إلاّ القليل بما يجعل الإنتاج الحديثي الضخم والأصيل موجوداً قائماً متداولاً. وهذا يكفي المجتهد المنقب في علم الحديث ويزيد، ويمكِّن كذلك من وضع صورة صحيحة صادقة متكاملة عن

السنّة النبويّة في القرون الثلاثة أو الأربعة الأولى.

وطُبعت الروافد والفروع لهذه الكتب، والتي بنيت عليها أو لحقت بها عبر القرون التوالي، وناهيك بأنَّ (جمع الجوامع) أو (الجامع الكبير) الذي أراد الإحاطة بمتون السنّة للإمام جلال الدين السيوطي (المتوفَّى ٩١١هـ) قد طبع، وقد قام معاصر بجمع متون الأحاديث النبوية من مئة وخمسين كتاباً مطبوعاً هي أمهات كتب السنّة النبويّة وفروعها، وطبع تحت اسم: موسوعة الحديث الشريف، ولو كان من أهل التخصّص وأخذ شيئاً من الأناة، والمنهج في عمله لكان مفيداً جداً، ولكن الفكرة جيدة وهامة ومطمح العلماء عبر العصور، ومقصد عديد من الباحثين والمراكز دون شك.

ومما عرفته محاولة منهجية جادة قام بها الأستاذ الدكتور عبد الملك بن بكر عبد الله قاضي، بعنوان موسوعة الحديث النبوي[1]، الذي تدرَّجت فكرة عمله ونضجت خلال مدة طويلة ذكرها في صدر عمله بدءاً بسنة (١٣٨٩هـ) عندما كان طالباً بكلية الشريعة بجامعة أم القرى إلى البداية الفعلية في العمل سنة (١٤٠٣هـ).

يقول الدكتور عبد الملك ـ حفظه الله ـ عن هذه الموسوعة: وسيكون بمشيئة الله لهذا المشروع ثلاث مجموعات جميعها مرتَّبة على الأبواب والموضوعات، ذلك كالتالي:

أولاً: (ديوان السُّنن والآثار): يقوم على استيفاء واستقصاء

---

(١) والأستاذ الدكتور عبد الملك بكر قاضي، متخصِّص في الحديث الشريف، إذ حصل على الدكتوراه في ذلك من جامعة الأزهر سنة (١٤٠٣هـ)، وهو الآن بقسم الدراسات العربية والإسلامية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، بالمملكة العربية السعودية. وقد تكرّم وأهداني من هذا الديوان أربعة مجلّدات.

جميع النصوص التي وَرَدَت في مصادر المشروع على اختلاف أسانيدها، واختلاف ألفاظها، بحيث يكون بين أيدي الباحثين كل السنن والآثار صحيحها وحسنها، وضعيفها مع تعليقات وتعقيبات المصنّفين ونقولهم عن غيرهم مرتّبة نصوص الباب الواحد حسب أقدمية وفيات المصنّفين مع ذكر أرقام الأحاديث أو الصفحات لهذه النصوص كما وردت في المصنَّفات الحديثية.

كما أوردت عناوينَ الكتب والأبواب التي وَرَدَت في المصنَّفات التي تعنى بذلك، وذلك في مقدِّمة الروايات، يفصلها خطٌّ مائل.

وحيثما تكون الإشارة مائلة، فإنَّ ما بعدها هو اسم الباب الذي في المصنَّف الذي أُخذت منه الرواية، وما قبلها اسم الكتاب، وإذا تكرَّرت الإشارة، ولم يذكر قبلها شيء، فهذا يعني أنَّ الباب يتبع الكتاب السابق نفسه، ورقمت أبواب وروايات الديوان ترقيماً تصاعدياً، وأشرت إلى اسم المصنّف الذي أُخذت منه الرواية، اسم مصنّفه ورقم الحديث، أو الجزء والصفحة، وذلك في قوس في نهاية الرواية.

ثانياً: (موسوعة الحديث النبوي): تقوم على إيراد متن واحد للمتابعات والشواهد المتطابقة أو المتقاربة في الألفاظ وفي ترتيب تخريج الحديث، التزمت ذكر أصحاب الكتب المعتمدة بحسب أقدميَّة وفياتهم، مُورِداً أسماء المصنِّفين، ومصنَّفاتهم، وأرقام أحاديث أو صفحات كل مصنّف، واعتمدتُ في ترقيم الموسوعة الترقيم التَّسلسلي التَّصَاعُدي.

وعند الإحالة على المصادر فإنَّني أشير إلى اسم المصنِّف ومصنَّفه، واقتصرت على ذكر الحديث أو الجزء والصفحة دون ذكر

الكتاب والباب الذي ورد فيه الحديث، خروجاً عن التطويل، واعتماداً على ورود المتون كاملة مع عناوين الكتب والأبواب في كتاب: ديوان السنن والآثار.

ثالثاً: الهدي النبوي: «يقوم على متون الأحاديث الصحيحة والحسنة».

ولا شكَّ أنَّ جمع السنة النبويّة التي وضع لها الدكتور عبد الملك ستمئة وخمسة وستين مصدراً أصولاً وفروعاً والكتب والأصول تزيد على خمسمئة كتاب، لهو عمل في غاية الاحتفال والسَّعة والأهمية، وقد قدّر لها أن تكون في خمسة وخمسين جزءاً.

ثم اعتصاره في الموسوعة التي تقوم على متن واحد وقُدِّر لها أن تكون في أربعين جزءاً.

ثم اعتصار الصحيح والحسن من هذه الموسوعة وقدر لها أن تكون في تسعة أجزاء.

ثم اعتصار مدونة أحاديث الأحكام لتسهيل عمل الفقهاء وقدر لها أن تكون في عشرين جزءاً.

وهذا فيما نرى هو مشروع الأمة الإسلامية لو رُصِدَت له من الأموال والعقول والمبدعين الذي يخرجونه في أحسن حُلَّة وأدقّ طباعة وأكثرها تفنُّناً ما رصدت، لما كان كثيراً، بل هو واجبٌ على الأمة.

وقد تعدَّدت المحاولات، ويبْدو لي أنَّ محاولة الدكتور عبد الملك بحكم تخصُّصه وتمكُّنه واطِّلاعه ودأبه، أدق هذه المحاولات

وأكثرها جديّة، ولو انضمَّ إليه مُخْلِصون من جهات شتَّى لكان أفضل وأهدى.

وقد مهَّد بخطوة جيدة إذ راسل أهل التَّخصُّص وقدَّم لهم أنموذجاً، وطلب منهم الإجابة بالملاحظات وغيرها، وقد أجابه كثيرون فوضع رسائلهم وملاحظاتهم كما هي ـ لأنه فيما أحسب والله أعلم ـ جادٌّ في هدفه، ناصحٌ في عمله، متواضعٌ في سيرته، وأسأل الله تعالى بكلِّ عمل صالح يُتقرَّب به إليه، أن يُوفِّقَ هذا الأخ الفاضل لإنجاز هذا المشروع الذي هو دَيْن في عُنق الأمة وعلمائها ومحدّثيها.

وأدعو كلَّ غيور على دينه وسنَّة نبيِّه وأمته أن يُؤازره فيه، وقد أصدر كتاباً سنة (١٤٢٢هـ) بعنوان: الموسوعة الحديثية المنشودة بين الواقع والمأمول، بيَّن خطَّته ومنهجه وهي حَرِيَّةٌ بالتَّقويم والتطوير.

ولقد كان الإقبال خلال العقود السوالف على هذه الكتب والمصادر الأصلية لعلم الحديث والسنّة، بل والفرعيَّة منقطع النظير، يدلُّنا على ذلك كثرة طبعاتها وتواليها، بل والسَّطو عليها وطبعها في أحيانٍ كثيرة.

ولقد تجاوز طبع الكتب الأصول إلى الأجزاء والمشيخات مما لم يكن عند كثيرٍ من الأئمة الكبار السالفين، ومما لم يسمعوا به، أو سمعوا به ولم يَرَوْه بأمِّ أعينهم، وأذكر على سبيل المثال جزء الحسن بن عرفة العبدي (المتوفَّى ٢٥٧هـ)، وجزء بيبي بنت عبد الصمد الهرثميَّة (المتوفاة في حدود سنة ٤٧٧هـ)، وكأجزاء ابن أبي الدنيا (المتوفَّى ٢٨١هـ)، ومسند المقلِّين من الأمراء والسلاطين

لتمام بن محمد الرازي (المتوفى ٤١٤هـ) وغير هذه كثير.

وقد ذكر الدكتور عبد الملك بن بكر عبد الله قاضي في مصادره لديوان السنّة والآثار، والموسوعة حتى عصر الحافظ ابن عساكر (المتوفَّى ٥٧١هـ) من الكتب المطبوعة (٥٩٨) مصدراً، ويُمكن أن يضاف له مصادر أخرى.

وإنَّ من ينظر في المجلاّت المتخصِّصة بأخبار التراث، كأخبار التراث الإسلامي، وأخبار التراث العربي، ونظائرها ليجدَ العَجَب العُجاب ممَّا طُبع ويُطبع من كتب السنّة المطهَّرة، والدراسات حولها، ولا شك أنَّ كثرة الطباعة هذه لدليل على القَبول، والتلقِّي الحسن عند القرَّاء والمثقّفين، والباحثين والدارسين، وسيعطي نتائجه الخيّرة، ولو بعد حين، ولا سيما إذا رأينا أنَّ كتب قواعد علم الحديث ومصطلحه طبعت إلى جانب النصوص والرجال وغيرها، كمؤلفات الخطيب البغدادي، والحاكم النيسابوري والرامهرمزي، ومقدمة ابن الصلاح وعشرات من شروحها مما يجعل مسيرة هذا العلم متوازنة إن شاء الله.

٢ ـ لقد انتشرت في أرجاء العالم الإسلامي، وغير الإسلامي **مراكز للدراسات الإسلامية**، ولا يقوم الإسلام إلاّ بالقرآن العظيم والسنَّة المطهَّرة، ومع انتشار الكتب في حلقات الدرس في هذه المراكز وغيرها يجعل الحقيقة سهلة المنال، ويصعب ستر وجهها، أو تحريف جمالها، ويندر أن نجد بلداً إسلامياً إلا وفيه كلية أو كليات لدراسة الشريعة الإسلامية، وإن كان بعضها في أصل نشأته تزيينياً، لكن يأبى اللهُ إلا أن يحقَّ الحقَّ بكلماته، وقد توجَّهت الجامعات الغربية وغير الإسلامية إلى إنشاء كراسي للدراسات الإسلامية، ثم

تجاوز المدّ العلمي هذا بظهور السنّة كعامل حاسم في مسيرة الفكر المعاصر ونهضته لتوجد معاهد وكليات خاصَّة بالحديث والسنّة النبويَّة بدءاً من المغرب الأقصى ومن دار الحديث الحسنية فيه، وقد أُسِّست قبل خمسة وثلاثين عاماً في منتصف الستينيات، وانتهاء بالهند والباكستان التي يُوجَد فيهما معاهد كثيرة للحديث والسنّة النبويَّة، ومروراً بجزيرة العرب في المملكة العربية السعودية ودُول الخليج الأخرى. . .

وهذا إلى جانب المعاهد الإسلامية التي عُمِّرت قُروناً طويلة من الزمن؛ كالقرويين، والأزهر، والزيتونة، وإنَّ الإقبال على هذه المعاهد، والمعاهد الحديثيَّة والإسلامية ذو أهمية بالغة في السنين الأخيرة من حيث عدد المقبلين، ورغبتهم في هذه الدراسات بعد أن كانت في الخمسينيات محدودة، وكان طلاّبها قليلي العَدَد كما أنَّ هذه المعاهد والكليات قد بدأت تقذف بمئاتٍ من الدراسات والأبحاث، وإنْ كان فيها الغثّ والسمين، إلا أنها خطوة هامة في هذا الطريق.

٣ ـ بعد الركود الفكري الذي حَصَل في القرون الأخيرة، ومواجهة المسلمين للحضارة الغربية بما تحمله من قضايا مُسْتَجدّة، وتحدّيات خطيرة وكبيرة، تتكاثر يوماً بعد يوم، وتستلزم أجوبة لها وحلولاً لمعقّداتها بما يحقق الهوية الإسلامية والوجود الفكري الإسلامي وصلاحيته، كل هذا جَعَل **الدارسين للفقه الإسلامي في المعاهد والكليات وغيرها يتخطّون التزام مذهب واحد، وغدوا يدرسون الفقه الإسلامي على طريقة المقارنة والتَّرجيح والاستدلال للبحث عن الأصح والأصلح، مما أعطى للسنّة دفعاً جديداً في**

اعتمادها والبحث عن صحَّتها، وتدقيق ألفاظها ورواياتها، وتوثيق نصوصها وعَزْوها إلى مصادرها مما كسَّر الالتزام المذهبي الصَّارم، وشجَّع الرجوع إلى القرآن الكريم والسنّة النبوية، ولهذا يندر أن نجد فقيهاً في معهد أو كلية، أو غير كلية يدرس فقه مذهب واحد، أو يدرس الفقه بدون الدليل، وإذا ذكر الدليل فالقسط الأكبر منه للسنّة النبويَّة، وهذا ما جعل الفقهاء كيفما كان انتماؤهم في عصرنا الحاضر يلتفتون للسنَّة النبويَّة، وخاصَّة لظهور كثير من القضايا التي لم تكن مطروحة أمام الفقهاء السالفين بمجملها.

وأكَّد هذا الاتّجاه ما يُسمَّى بالدعوة السلفية ـ أي: الرجوع إلى المصادر الأولى وخاصة السنّة ـ وما حَصَل بين دعاة هذا الاتّجاه وغيرهم من المنتمين للمذاهب من صراع فكري، مما أعطى وهجاً فكرياً للسنّة وكتبها. وبكلمة موجزة في هذا الباب فإن الدعوة إلى السلفية دون التزام ضوابط معيَّنة لا يمكنها الاستمرار وإن الالتزام المذهبي الصارم، والجمود على أقوال الفقهاء خاصَّة لا يمكنه كذلك الاستمرار والصمود أمام التغيُّرات الفكرية العميقة.

وإننا لنلمس بشائر طريق وسط مقبلة إن شاء الله، وهو الحق بإذن الله تعالى.

٤ ـ إنَّ الدراسات التي وَخَزَ بها المستشرقون ضمير المسلمين، قد حرَّكوا بها من حيث لا يريدون عقول المسلمين وقلوبهم، فانطلقت عديد من الدراسات تتحرَّى ما قالوه وتردّ ما شردوا فيه، وتكشف زَيْف ما أذاعوه، ولقد كتب المستشرقون كثيراً حول السنَّة النبوية، والنبي ﷺ، ولم يترجم منه إلا القليل، ومن نظر في كتاب (المستشرقون) للمستشرق نجيب العقيقي ليعجب من كثرة ما بحثوا،

ومن دقَّة المسائل التي بحثوها، حتى إنهم بحثوا في اسم محمد ﷺ من أين جاء؟.

وهذا القليل الذي تُرجم كان **حافزاً للحيوية والحركة، وإعادة النظر في وعي المعرفة الإسلامية والنظر فيها، والإكباب على مصادر السنّة لاستنطاقها هل ما قالوه حقٌّ وصدق؟** أو هو كذب ومَيْن؟ وإنَّ الدراسات التي كانت في هذا الباب قليلة العدد فيما نعلم، إلا أنها شديدة المفعول، كبيرة التأثير لأسباب كثيرة، وإنَّ قلَّة الدراسات في هذا الباب جاء أساساً لانحسار موجة الاستشراق مع انحسار موجة الاستعمار العسكري، واكتشاف عالم الغرب كثيراً من المغالطات التي جنوها بعد الاتصال والانفتاح الكبير بين عالم الغرب وعالم الشرق، واتِّصال ملايين المسلمين بعالم الغرب وعيشهم معهم في بلادهم، وموت المستشرقين الكبار الذين كانوا هم مفاتيح معرفة الغرب للشرق، ومصدر تكوين ثقافته عنه، أمثال: لاوست، وغولدزيهر، وشاخت...

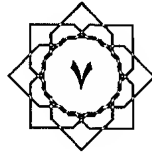
وإنَّ صراع **السنّة اليوم قد أصبح داخلياً بمجمله، فلم يعد مع المستشرقين الغربيين،** بل **أصبح مع المسلمين الذين حَمَلوا أفكار المستشرقين أو طرفاً منها، وهم ينفثونها في كتاباتهم وأبحاثهم،** إلاَّ أنَّ قَمْع هؤلاء مع عنادهم وإصرارهم أيسر من قَمْع المستشرقين، نظراً لانتشار المصادر الصحيحة بين أيديهم وأيدي غيرهم، وبلسانهم العربي، الذي يمكن للمستشرقين أن يتذرَّعوا بجهلهم به في تحريف النصوص وإخراجها عن مدلولها، ولهذا قلَّما نجد اليوم باحثاً أو منتسباً للبحث يُواجه السنَّة بصراحة ويرفضها على الملأ، أو يردّها جهاراً، بل يحصل هذا في الغالب تحت أستار شتَّى، وتعلاّت عاطفية أكثر منها علمية موضوعية، وهذه سريعاً ما تزول، خلافاً لما كان منذ

قرن من الزمن وفي مطلع هذه النهضة المباركة، حيث انتشرت بدعة تدعو للأخذ بالقرآن وحده، كالذي حصل في القرنين الثاني والثالث للهجرة، ولكنها كما تهاوت بالأمس تهاوت اليوم، وأصبحت على شفير القبر إن لم تكن قد أُدخلت فيه فعلاً!!.

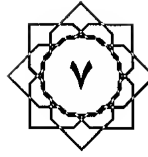
٥ ـ إنَّ الأفكار التي روَّجها المستشرقون، وأتباعهم كأحمد أمين، وطه حسين، وأبو ريّة، واشتداد تيار السنَّة قد دَعَتْ عدداً من الباحثين للتنادي إلى **عَقْد ندوات ومؤتمرات واسعة حول السنَّة والحديث. وحول أعلام هذا العلم؛ كالبخاري، ومسلم... وتتابعت المؤتمرات والندوات في شرق الأرض وغربها**، وقدمت فيها دراسات حول السنّة النبوية، وردّ شُبَه المستشرقين الذين أثاروها، وإظهار حقائق تجاهلوها وغمروها، وقام على سبيل المثال لا الحصر مركز دائم يتابع هذا الميدان اسمه: مركز بحوث السنّة والسيرة بدولة قطر، وإنَّ عملاً من هذا القبيل جدّ مهم، بل إنَّ المنظمة الإسلامية للثقافة والتربية والعلوم (إسيسكو) حين تدعو لندوة كبرى حول الإمام مسلم بن الحجاج، وتدعو كذلك لجنة خاصَّة لإعادة النظر في الموسوعات العلمية التي أنجزها الغربيون، وتعمل لإيجاد موسوعة إسلامية ليدل بكلٍّ تأكيد ـ وإنْ تعثَّر إلى حين ـ على مدى التراجع الكبير عن الفكر المغلوط الذي كان ملصقاً بالإسلام.

هذه ملامح خمسة أو أكثر تدلُّ على ما نذهب إليه من يقظة حديثيّة حقيقيَّة سيكون لها أعظم الأثر، وبالغ النتائج إن شاء الله تعالى، فما هي آفاقها ومستقبلها.





المستقبل المنظور لعلم الحديث والسنّة النبويّة ومقترحات في هذا الباب



المستقبل المنظور لعلم الحديث والسنَّـة النبويَّـة ومقترحات في هذا الباب

بعد الإلماع إلى هذا الواقع الذي أشرنا إليه في الخطوط الخمسة السالفة، ما هو مستقبل السنَّة حسب ما يَتَراءى لنا؟ وما هي الأمور التي نراها ضرورية لتكون هذه النهضة ملبيّة للمقصود، محقِّقة للهدف المنشود، في حلٍّ مشاكل الإنسانية، وإشاعة السعادة والطمأنينة بينهم كما فعلت أيام رسول الله ﷺ؟.

لا نشكّ أنَّ مستقبل السنّة النبويّة ودراساتها مُستمرٌّ في النهضة، آخذ في الاتِّساع والتعمُّق وسيبقى لها الصَّدارة في الدراسات الإسلامية عموماً لوقت غير قصير، وأما الأفق الذي يمتدُّ أمامها والخطوات التي أصبحت ضرورية في دراسة السنّة، فهي فيما نراه كالتالي:

١ ـ إنَّ هذا الخضم الهائل من الكتب المطبوعة ـ والتي هي بصدد الطبع ـ يحتاج قسم منها إلى التَّمحيص وشدّة التوثُّق. ففيما يخصّ المصادر الأصول ـ الكتب الستّة وما قاربها ـ لا بدَّ من إعادة ضبطها على عَدَد من المخطوطات الموثَّقة، حتى تغدو سليمةً من الخطأ، كاملةً دون نقصان، ولا يزال بعض هذه الأصول مَشُوباً، فيه بعض اضطراب، وعلى سبيل المثال، ففي دراسة أجراها أحد طلاّبنا حول سنن ابن ماجه ـ وهو من الأصول ـ أثبتَ أنَّ هناك نقصاً في النص المطبوع، واضطراباً وتحريفاً حتى في أحدث طبعاته.

أما تمحيصها فتحتاج هذه الكتب عند طبعها، أو بعد طبعها أن تُدرس أسانيدها، وتُبيِّن قيمتها العلمية بما تستحقّ من تصحيح وتضعيف، وقَبول وَرَدّ، حتى يكون القارئ على بيّنة من النصِّ الذي بين يديه، ولا يغترّ بوجوده في كتاب، أو كونه منسوباً إلى النبيّ ﷺ، وهذا أمر قد سار فيه جُلّ المحققين، ولكنَّ نفراً منهم قد تعجَّل فيما كان له فيه أناة، حتى تكون جميع السنّة المطبوعة ممحّصة، وبذلك تسدي خدمة جليلة في ردّ ما نُسب إلى رسول الله ﷺ خطأً أو زوراً، وتنقية الفكر الإسلامي من شوائب عالقة، وأفكار قاتلة مميتة، من ذلك وللمثال ما أخرجه الترمذي في جامعه ـ الاستئذان؛ باب ما جاء في تتريب الكتاب ـ وابن ماجَهْ في سننه رقم (٣٧٧٤) عن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا كتب أحدكم كتاباً فَلْيترِّبه فإنَّه أنجح للحاجة» ورواية ابن ماجَه: «ترِّبوا صحفكم أنجح لها، إنَّ التراب مبارك» أي: ضعوا عليها التراب!! وإن كان الترمذي قد ضعَّف هذا الحديث واستنكره.

ويُضاف إلى هذا التَّمحيص السَّعيُ الدؤوب لطبع كتب السنّة طباعةً مضبوطةً مُرقَّمة مفهرسة، تُسهّل الرجوع إليها، وتُغْري استزادةَ القارئ منها بجمالها.

وإنَّ محاولة إدخال السنة (للكمبيوتر) يجب أن تتم على طبعات صحيحة، وأصول موثقة، وإلا فإن الجهود ستكون ناقصة، وتحتاج إلى إعادة.

ونشير إلى أنَّ هذه العملية وهي جليلة إلا أنها لا تعدو أن تكون عملية توثيقية، تقريبية، أي: تختصر الزمن وتُقرِّب النص، ولا تُغني عن الحفظ والكتاب، والدرس والمطالعة. . .

٢ ـ إنَّ السنَّة النبويَّة قد قامت في جمعها، ونقلها، وتمحيصها، والتَّصنيف فيها على مناهج متينة، وقواعد راسخة رصينة منذ عهد الصحابة الكرام وعلى مدى قرون، وإنَّ هذه المناهج المبتكرة هي مِيزَة المسلمين، وعلمهم المتفرِّد، وإنَّ نظرةً عُجْلى في كتاب أو كتابين من كتب المناهج هذه، من مؤرِّخ غير مسلم؛ دَعَتْه إلى القول: وأول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي، فإنهم اضطروا اضطراراً إلى الاعتناء بأقوال النبيِّ ﷺ وأفعاله، لفهم القرآن، وتوزيع العدل، فقالوا: إنْ هو إلا وحيٌ يوحى، وما تلي منه فهو القرآن، وما لم يُتلَ فهو السنَّة، فانْبَرَوْا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا التاريخ بقواعد لا تزال في أُسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا. ويقول عن كتاب (الإلماع) للقاضي عياض: والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ اليوم أن يكتبوا أحسنَ منها في بعض نواحيها، وذلك على الرغم من مرور سبعة قرون عليها، فإنَّ ما جاء فيها من مظاهر الدقَّة في التفكير، والاستنتاج تحت عنوان: (تحرِّي الرواية والمجيء باللفظ) يُضاهي ما وَرَدَ في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوروبة وأمريكة.. إلى أن يقول: وبإمكاننا أن نُصارح زملاءنا في الغرب فنؤكِّد لهم بأنَّ ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحقّ الناس بتعليمه، والعمل بأسسه وقواعده[1].

إننا في حاجة ماسَّة إلى معرفة هذه القواعد العلمية، والمناهج الممتازة وتعليمها للناس وإشاعتها، ولا يكون ذلك إلاَّ بالتَّركيز

---

(١) انظر: مصطلح التاريخ، لأسد رستم، ط٤، المقدمة ص: أ،ز، نشر المكتبة البولسية ببيروت.

عليها، ودرسها واستنْباطها، إما في قضايا كليَّة، أو جزئيَّة من خلال عموميَّات، أو كتب محدَّدة، أو مؤلّفين معنيين، وإنَّ نجاح دراساتنا في إثبات صلاحيَّة المناهج الحديثيّة وصوابها كُليّاً أو جُزئياً، أي عند إمام معيَّن له مشاركة هامة في السنّة؛ كالدارقطني في علله مثلاً، أو أحمد في مسنده، أو مالك في موطئه.. وغيرهم يقطع الطريق على المشكِّكين، ويُرسِّخ جذور السنّة في قلوب الناس مما يُهيِّئ لها الامتداد الوارف في حياتهم وسلوكهم ومعاملاتهم.

وإنَّ التركيز على مناهج المحدِّثين قضية هامة يجب أن تُصَاحب بعث كتب السنّة وطباعتها، وإن كان هذا الأمر قد لاحت فيه إشارات، وبَدَت منه منارات، فالمزيد منه مطلوب والإكثار في هذا الباب مرغوب، لأن أساس العلم الصحيح هو المنهج الصحيح، وعلى ذلك قامت السنّة النبوية.

٣ ـ لا بدَّ من تقريب السنَّة إلى الباحثين والدارسين، وذلك بإنجاز موسوعات للنصوص الحديثيَّة يتنوّع فيها التَّرتيب والتبويب، تضمُّ جامع الأصول لابن الأثير الجزري، ومَجْمع الزوائد للهيثمي، والمطالب العالية لابن حَجَر العسقلاني، وبعض الكتب الحديثيّة الأخرى التي خَرَجت عن دائرة هذه الكتب وتبيِّن درجتها، ثم ترتَّب على الأبواب الفقهيَّة، وعلى الأحرف الأبجديَّة، وتُرتَّب أطرافها على رواية الصحابة، ثم تفهرس فهارس عديدة متنوِّعة، وتكون هذه الجهود مقدِّمة لإنجاز موسوعة لصحيح الحديث، وأُخرى لضعيفه، وأُخرى لواهيه وموضوعه.

وهناك عمل يستحقُّ الإشارة إليه، والتَّنويه بقدره، ألا وهو إنجاز موسوعة لأحاديث الأحكام التي يُسْتَدلُّ بها في كلِّ باب من

أبواب الفقه حسب الترتيب الفقهي، وجمعها في مكان واحد حسب الأبواب، واستبعاد ما لا يصلح للاستدلال من شديد الضعف، والواهي والموضوع، وكنت قد لمستُ أهمية هذا العمل وضرورته مع إمكانيته وسهولته ـ على مَنْ يسَّره الله عليه ـ وسُرعة إنجازه وأنا أعاني شرح بعض الكتب الحديثيّة، وقد رَاوَدَتني النفسُ أن أقوم بهذا العمل بالإضافة إلى ما قام به السابقون أمثال عبد الحق الإشبيلي، وابن تيمية الجد في كتابه (المنتقى)، ولو تجرَّد لهذا العمل مجموعة من الشبَّان المتمكّنين في علم الحديث بإشراف عددٍ من الأساتذة لكان بالإمكان إنجازه بسهولة وفي وقت قصير، وهو في غاية النفع لدارسي الفقه وغيرهم.

ويكون من الخير العميم إن شاء الله إعادة النظر في المعجم لألفاظ الحديث النبوي الشريف الذي أنجزه مجموعة من المستشرقين، وضمّ الكتب الستة، والدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد بضبط مواده ضبطاً صحيحاً، واستكمالها، واستكمال الكتاب كذلك، لأن فيه نقصاً في المواد وخللاً في ترتيبها، وتدخل فيه كتب أخرى إلى مصادره من كتب السنّة المطبوعة؛ كمستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، والبيهقي، وعمل اليوم والليلة وغيره من كتب النسائي، ومسند الشافعي وسننه، والحميدي، ومصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة... وغيرها من الأصول، فإنَّه يُقرِّب البعيد، ويختصر الزمن للمتخصِّصين في هذا العلم، ويسهل بكيفية أو بأخرى للباحثين.

ويتَّبع كذلك بتوسيع كتاب (مفتاح كنوز السنة) في موادّه ومصادره، وقد كان كتاب (مفتاح كنوز السنّة) يُركِّز على الموضوعات

وأماكن وجودها في مصادر معيَّنة، وهي: الكتب الستة، ومسند الدارمي، وموطأ مالك، وأحمد بن حنبل، والطيالسي، وسيرة ابن هشام، وطبقات ابن سعد، ومغازي الواقدي، ومُسند زيد بن علي، وبهذين الكتابين يستطيع الباحث والدارس للسنّة أن يجد أطراف الموضوع الذي يُريد النظر فيه بسهولة ووقت قصير، وهذا من أجلِّ الأعمال في تقريب السنّة النبويّة وتيسيرها.

إنَّ هذين الكتابين قد أُنجزا قبل دهر من الزمن، وبُنيا بهذه الكيفيَّة المختَصَرة لأنّ الكتب الحديثيَّة المطبوعة آنئذٍ بين يدي مَنْ أنجزوهما هي هذه، أما والأمر قد اتَّسع، والدائرة قد أخذت بُعْداً آخر، فأصبح من اللازم توسيع دائرتهما أو إنشاء كتب جديدة على غِرارِهما كما فعل الدكتور فؤاد سزكين في توسيعه لدائرة كتاب بروكلمان، مثلاً.

وإذا كانت كتب الرجال، وتراجم علماء السنّة، وطبقات حفاظها، ومكانتهم في الرواية وعلم الجرح والتعديل، قد طُبع جُلّها وأهمها وأجمعها، ومن خلال بحثنا ودرسنا غير القصير بفضلٍ من الله للسنّة النبويّة فإننا نادراً ما نجدُ أنَّ راوياً جاء في إسناد حديث صحيح أو متداول، وليس له ترجمة، أو صَدَر بحقِّه حكم، ويمكن لهذه الكتب أن تُضمّ جميعها وتدقَّق تدقيقاً جديداً، وتوضح أقوال أئمة الجرح والتعديل كلها مع بعضها، وترتَّب حسب الأقدم فالأقدم، أو بكيفيَّة منهجية أخرى حتى يكون الناظر على بيِّنة كاملةٍ من تقويم كل راوٍ، مع الإشارة إلى مصادر ترجمته.

وإلى جانب هذا جَمْع معجم للصحابة يضمُّ جميع الكتب الموجودة، وينسّق بينها، وينقِّحها مع الإشارة إلى جميع المصادر

التاريخيَّة الأصول التي وَرَدَ فيها ذكر الصحابي، حتى تنتهي عملية تزوير تاريخ الصحابة واختلاق شخصيّات تعدّ فيهم كما بدأنا نلاحظه في المسلسلات التي تعرض في القصص وخاصَّة (التَّلفزي).

٤ ـ لقد آن الأوان لوضع معجم للمصطلحات الحديثيّة على جهة الاسْتقصاء والشمول، وذلك باستقصاء المصطلح الحديثي نشأةً وتطوّراً ودلالةً، مع بيان مواضع وُروده والتوسُّع في معرفته في كتب مصطلح الحديث وغيرهما.

وقد قام بعضُ إخواننا الكرام بوضع المصطلحات التي اشتملت عليها مقدمة ابن الصَّلاح، وعرَّف بها بإيجاز وترجم المصطلح وتعريفه الموجز إلى اللغة الفرنسية[١]. والكتاب المطبوع، وهذا المعجم المنشود عملٌ جدّ هام وليس هو بالعسير.

٥ ـ وقد غَدَا من الأهمية بمكان أن توجَد مجلّة، بل مجلاّت مُتخصِّصة تناقش قضايا السنّة وعلومها من تصحيح وتضعيف، وبيان وتعريف، وبحث عن المناهج وتنقيب... وتُوزَّع على أوسع نطاق وخاصَّة بين الباحثين والدارسين لهذا العلم، وهي خطوة لتحقيق ما يُسمَّى بالإجماع أو عدمه حول القضايا العلمية، ولربما كان شيء من هذا، ولكن إن كان فهو على نطاق ضيِّق لا يتناسب والحركة الحديثيَّة القائمة المتنامية، أو يظهر سريعاً ويختفي.

وهذه النقطة والتي تليها تدخل في باب تعميم السنّة النبويّة في أرجاء البشرية.

---

(١) معجم المصطلحات الحديثية، صنَّفه الدكتور نور الدين عتر، وترجمه إلى الفرنسية عبد اللطيف الشيرازي الصباغ، وداود عبد الله كريل، ومن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٦ ـ القيام بعمل تعريفي ألا وهو انتقاء مجموعات حديثيّة مع شروح مضبوطة مركّزة، وقضايا حديثيَّة معينة كتاريخ تدوين السنَّة، والتعريف بها، وترجمة ذلك إلى اللغات الأخرى الإسلامية، وغير الإسلامية، وخاصَّة اللغات العالمية الكبرى: الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والصينية... وتُراجع هذه المجموعات والقضايا بغاية الدقّة من قِبَل لجان مُتخصِّصة لتكون مُعتمدة في التعريف بالسنّة، والإسلام عموماً، وهو عمل من أجلّ الأعمال، بل من الضروري أن يطبع بالعربية ويوزع كذلك.

٧ ـ وختام هذه الأمور التي تلوحُ لنا في الأُفق، ونرى ضرورة المساهمة والشروع فيها لا بدَّ من التذكير بضرورة مواكبة القواعد الأصوليَّة، وخاصَّة المتَّفق عليها للنهضة الحديثيَّة، وضرورة التمكُّن منها لمن يتعاطون الاستنباط والدرس الحديثي بواسع معانيه، حتى لا يقعوا في التناقض والتهافت، أو السطحيَّة، ولا بدع في ذلك، وهذه النقطة ستفتح أمام دارسي السُّنَّة والغيورين عليها باباً من التَّمحيص ضرورياً يتجلَّى في عدد من القضايا؛ و منها تحديد الأحاديث المنسوخة وبيان ذلك بالحجج والبراهين كما صنع السابقون وأكثر، وتحديد الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض أو المشكلة وحلّ هذا التعارض الظاهري كما صنع السابقون كالشافعي، وابن قُتيبة، ولكنها اليوم تجمع في مكان واحد وتُصفَّى، وغير ذلك من القضايا الأصوليَّة التي لا بدَّ أن تُواكب الحركة الحديثيَّة، وأراها متأخِّرة بعض الشيء عنها، وهذا الأمر يُصحِّح مسار تيار هام...

وإنَّ هذا الذي تقدَّم وغيره قد يتطوَّع له أفراد يضعون أنفسهم ابتغاء مرضاة الله لخدمة هذا العلم ـ كما كان عمل المحدِّثين في القرن

الثالث الهجري ـ، وقد يكون بإشراف هيئات رسمية، أو جمعيات بحث ودراسة علمية ـ كجمعية خريجي الدراسات الإسلامية العليا بالرباط ـ أو بتعاون أفراد التقوا من هنا وهناك؛ جمعهم ـ على تباعد المكان ـ هذا الهدف النبيل فنسَّقوا جهودهم وتآزروا دون أن يرى أحد منهم صاحبه!!.

وإني لعلى يقين بأنَّ هذه الأفكار أو بعضها، أو أكثر منها، يراود الكثيرين من الغيورين المخلصين ـ وقد شَرَعَ بعضهم في أعمال جليلة مما تقدَّم ذكره ـ وستتلاقى النوايا الحسنة على ذلك في القريب العاجل إن شاء الله، وإنَّ الهمم المُتَحفِّزة التي نراها أو نقرأ لها، أو نسمع عنها في مَيْدان خدمة السنّة ستعمل بحول الله تعالى الكثير من أجل إيجاد هذا وأكثر منه لتضع السنّة بين يدي الناس، وتقيم الحجَّة لله على خلقه، وتقوم بحق خلافة رسول الله، في البلاغ، كما جاء في الحديث الشريف: «لا تزال أمة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرُّهم مَنْ خَذَلهم، ولا مَنْ خالفهم حتى يأتيَ أمر الله وهم على ذلك» أخرجه البخاري ومسلم من رواية معاوية بن أبي سفيان.

وفي رواية عمران بن حُصين: «لا تزالُ طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على مَنْ ناوأهم حتى يُقاتِلَ آخرهم المسيح الدجَّال» أخرجه أبو داود وهو صحيح.

وروى أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ، قال: «مَثَلُ أُمتي مثل المطر لا يدري أوله خيرٌ أم آخره» أخرجه الترمذي، وقال: هو حديث حسن.

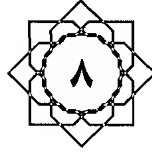
لقد آن الأوان للتمييز بين ثلاثة أمور: الإسلام الصحيح في القرآن والسنَّة نصّاً واضحاً موثقاً قريباً من الراغبين، عاماً للناس

أجمعين؛ وبين ما دُسَّ في الإسلام ونُسب للسنّة زُوراً أو رجَّحنا فيه ذلك؛ وبين آراء الرجال ونظراتهم وشروحهم. فالأول: ليس محلّ مناقشة أو رد. والثاني: لا تعريج عليه ولا التفات إليه، إلا لبيان مرتكبيه ودوائرهم ومخططاتهم، وفضح أهدافهم. والثالث: آراء الرجال وهي محلّ مناقشة ودرس فمنها ما يُقْبَل ومنها ما يُردّ، وكلُّ ذلك بميزان دقيق وحُجَّة واضحة.

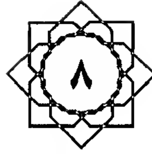
إنَّ تجديد الفكر الإسلامي، والإسلام كان دائماً وسيبقى هو تجديد تعامل الناس مع السنّة النبويّة واقترابهم منه، وهذا ما نرجو الله تعالى أن يكون أوانه قد حلَّ وبشائره قد انتشرت وعمَّت. .

فاللهمَّ إنَّا نسألكَ أن تجعَلَنا من عبادك المؤمنين بك، وبكتابك، ورسولك، ومن أهل مَرْضَاتك ونُصرتك، وأنْ تُبارك لنا في أعمالنا وجهودنا، وممَّن يستمعون القول فيتَّبعون أحسَنَه، وتكتبنا من أهل السعادة في الدارين، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *



في طريق دراسات
الحديث الشريف والسنّة النبوية



في طريق دراسات الحديث الشريف والسنّة النبوية

الحمدُ لله الذي حفظ لنا الكتاب، وهيَّأ لذلك كلَّ الأسباب، من حفاظ وكَتَبة وطلاب، والصَّلاة والسلام على محمد بنِ عبد الله المؤيَّد بفَصْل الخطاب، صاحب الآيات الباهرة الظاهرة لأُولي النُّهى والألباب، وعلى آله الأطهار الأحباب، وصحابته البرَرَة الكرام خير الأصحاب، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم يقوم الناس للحشر والحساب، أما بعد:

فقد سَرَت السنّة النبويّة في الأمة الإسلامية في عهد النبيِّ ﷺ سريان الروح في الجسم، والحياة في الكائنات، فلم تنفكّ عن الأمة لحظة، ولن تنفكّ عنها أبداً، وذلك بصَوْن الله تعالى للكتاب العزيز: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وصيانتها تبعاً له، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وبهما يكون كمال الدين الذي هو حجة على العالمين، ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة: ٣]، وخطابه يتناول الحاضرين والآتين إلى أن يجمع الله الشمس والقمر.

وقد أكَّد الحق سبحانه وتعالى أنَّ كلامه وحي مَصُون عن العبث والدخل، فقال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

وبهذا صحَّ أنَّ كلام رسول الله ﷺ كله في الدين وحيٌ من عند الله عزَّ وجلّ، لا شكّ في ذلك.

ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أنَّ كلَّ وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر مُنزل، فالوحيُ كلُّه محفوظٌ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفَّل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه، وأن لا يحرف منه شيء أبداً تحريفاً لا يأتي البيان ببطلانه، إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذباً، وضمانه خائساً، وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل(١).

وقد توالت عبر الحقب كتائب العلماء لتثبيت السنّة مع الكتاب، ونفي الزغل والدَّغَل عنهما، وبقيت السنَّة نقيَّة حاضرة في الضمائر والقلوب، والأفكار والعقول، محبَّة ورواية وتطبيقاً، محبة في البحث عنها، والتفاني في نشرها والدفاع عنها، وتطبيقاً في حلقات الدروس والفتوى والاستنباط والتأليف والتصنيف، في كل عصر بما يناسبه ويلائمه، حتى وصلتنا بأسانيدها الوثيقة، وتصانيفها الشمولية والعميقة.

- ١ -

وكان للسنَّة بدءاً من الربع الأخير في القرن الرابع عشر الهجري وما بعده، أي منتصف القرن العشرين الميلادي وإلى يومنا هذا نهضة قوية، أخذت مظاهر عديدة، وكسبت ميادين جديدة، ونلخص مظاهر القوة والانبعاث للسنَّة في العصور الحاضرة بإيجاز كالتالي:

---

(١) انظر: فصلاً هاماً في الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي: ١/ ١٢٠ وما بعدها.

١ ـ **الكتب**: فقد نُشر من كتب السنّة الكثير من الكتب، ومن مختلف العصور بدءاً من القرن الثاني كموطأ الإمام مالك (المتوفى ١٧٩هـ)، ومسند الطيالسي (المتوفى ٢٠٤هـ)، وسنن الشافعي (المتوفى ٢٠٤هـ) التي أخذت من كتبه، وقد صَدَر في هذا الباب أمهات كتب السنّة في جميع شعبها: النصوص والرجال، والعلل، والمصطلح، وتاريخ السنَّة والتصحيح والتضعيف والتخريج. . .

وفي هذا الباب يمكنني القول: **إنَّ مصادر السنَّة لم يبقَ منها في حيز المخطوط إلا النَّزْر اليسير، وبهذا تجمَّعت كتب السنّة بين يدي الباحثين والدارسين، ويمكن لمن يريد الإنصاف أن يأخذ صورة حقيقية عن السنَّة النبويَّة ووصولها إلينا، وبذلك تمَّت حجَّة البلاغ على هذا العصر ولأمد طويل**، ليحيى من حيي عن بيِّنة، ويهلك من هَلَك عن بيِّنة.

وهناك في هذا المضمار كتب كثيرة صدرت في تقريب السنّة، وبسط أنوارها من منطلقات عديدة، بل وتوجُّهات عديدة، فصدر العديد من الكتب في تاريخها، وعلومها، وأعلامها ـ رجالاً ونساءً ـ وترتيب كتبها واختصارها وفهرستها، وتثبيت حُجّيتها، ودفع الشبه عنها، وما يستنبط من فقهها، وإعجازها الأدبي والعلمي والكوني والاجتماعي، والحضاري. . .إلخ، وهي جهود بارزة وأعمال جليلة، أثابَ الله أصحابها ومَنْ أسهم فيها، بوجه من الوجوه. . .

٢ ـ وقد دخلت السنّة النبويّة في أدقِّ التطوّرات (التكنولوجيّة) والعلمية واستفادت منها، فصَدَرت كتبها على أقراص مدمَجة ضمَّت كتبها وفنونها، وتنافس كثير من التجار في ذلك، هذا يدلُّ على أنَّ

السنَّة النبويّة تُساوق الزمن، وتَسْري في كيان الأمة، وتحتلّ الصَّدارة في العناية والرعاية والتجدُّد، وتؤكّد حفظ الله تعالى لها، واستمرارها مع الزمن كما هي.

٣ ـ نشأت معاهد للبحث في السنّة النبوية وعلومها، وكلّيات جامعية أكاديمية، تضمُّ نخبة من المتخصِّصين في السنَّة وعلومها، وتبثُّ معارفها وإشعاعها وهديها في ضمائر الأجيال المتلاحقة، وتحملها هذه الأمانة كما كان السَّلف الصالح يفعلون، إذْ كان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وأضرابه من الصحابة الكرام والسلف الصالح يقولون للناشئة: «تفقَّهوا قبل أن تُسوَّدوا»، وقال أبو عبد الله البخاري: وبعد أن تُسوّدوا[1].

وهذا نوع آخر يؤكِّد على استمرار الحفظ والصيانة...

وهنا يحقُّ لكلِّ واعٍ مُنْصف أن يقول: إنَّ الخلافات والردود والمناقشات بين المتخصِّصين في السنّة النبوية ليست ظاهرة سيئة، بل هي ظاهرة محمودة تظهر الحقائق، وتكشف الزيوف، وترد الغواة، وستبقى، وهذا ما يؤكِّد أنَّ السنَّة كانت على الدوام نقيَّة صافية لا يستطيع أحدٌ أن يكذب في السنّة، أو يدلّس، أو يغيّر أو يَبدّل أو يزيد فيها، أو ينقص منها، لأنَّ هذه الجهود الحثيثة، والعقول الكثيرة المبثوثة في الأرض كلها يستحيل كل الاستحالة أن تتَّفق على الخطأ أو الزور أو البهتان، وكذلك كان الأمر من أيام المُصْطفى عليه الصلاة والسلام وإلى قيام الساعة.

---

(١) علَّقه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة: ١/ ١٦٥.

٤ ـ وبرزت في المعاهد والكليات دراسات وأطروحات تناولت السنّة النبويّة من جوانبها الكثيرة، فكانت عطاءً محموداً، ورواقاً ممدوداً، تستظلُّ به الأمة في كثير من محطَّات حياتها ومسيرتها، وقد كانت هذه الدراسات، أو بعضها سدّاً قوياً في وَجْه الوضَّاعين الجُدد، وأعداء السنَّة النبويّة المعاصرين، فأطفأت كثيراً من آرائهم وشبههم، وتخرُّصاتهم جعلتها أثراً بعد عين، أو ضيَّقت مسالكها، وقلَّصت من أتباعها والمقبلين عليها، وكفأت كثيراً منهم إلى جحورهم.

٥ ـ ولم تتأخَّر السنّة النبويّة بما قيَّضه الله عزَّ وجل لها من رجال وأبطال عن فتح مواقع على الشبكة المعلوماتية (الإنترنت) تتبنَّى هذه المواقع قضاياها وأخبارها، وتضع على بساط البحث أفكارها، وتعرف بما صدر من كتبها... وبتعدّد هذه المواقع وكثرتها تنزاح رقعة الشر، وتتقلَّص رقعة أعداء السنّة النبويّة، ويبدو لي والله أعلم، أنَّ هناك عدداً غير قليل من المواقع[1].

وهذا أمرٌ مفيدٌ، وعملٌ سديدٌ إن شاء الله.

ـ ٢ ـ

ومع مظاهر القوة والانْبعاث للسنَّة النبويّة هذه وغيرها، فإنَّ هناك في عصرنا الحاضر، جوانب ضعف لا تزال تؤثِّر في مسيرتها، وتعيق انتشارها والاهتداء بسَنَاهَا، ويُمكن تصنيفها بإيجاز كالتالي:

١ ـ العبثُ في إخراج كتبها ومصادرها، فلا تزال هناك أيدٍ لا تنشر كتب السنَّة إيماناً بها أو حبّاً بصاحبها عليه الصلاة والسلام، بل

---

(١) لم يتسنَّ لي الاطّلاع إلا على عدد قليل من مواقع متخصّصة.

جعلته تجارةً رابحة، وسلعةً نافقة، ويبدأ هذا بمن يتصدّون للتحقيق ولا يعرفونه، أو لإخراج النص ولا يفهمونه، أو العمل في كتاب ثم يشوّهونه أو يحرّفونه[١].

٢ ـ ثم نجد عدداً من الناشرين يطبعون كتباً سَبَق طبعها بإشراف باحثين متخصِّصين، فيزوِّرون ويبترون، ويشوِّهون ويخرجون الكتاب، بل الكتب محرَّفة مشوَّشة، كل ذلك لأنَّ الكتاب مرغوب، وعند الباحثين والطلبة مطلوب، ولو رحنا نتقصَّى هذا الباب لطال بنا الكلام، وخرجنا إلى ميدان آخر، ويمكنني أن أضيف في هذا الأمر، أن بعض الكتب تطبع طبعات متعدِّدة بأسماء محقِّقين متعدِّدين، ولا يبدو كبير فرق بين هذه الطبعات. . إنَّ هناك عبثاً يجب أن ينتبه له الباحثون المخلصون، ويعملون على محاربته، ووقف مده، وهو خطر من نواحٍ كثيرة.

٣ ـ لا تزال الحملات التَّشكيكية، والأفكار العدائيَّة تَتَسلَّل إلى عقول كثير من المسلمين وغير المسلمين فيما يتعلَّق بالسنَّة النبويّة، في تدوينها، ومناهجها، ومصنَّفاتها، وأعلامها، بل والصحابة الذين عاشوها وحملوها. . .

وقد مرَّت عليها فتراتٌ هَمَدت فيها وخَمَدت، ولكنها في السنين الأخيرة انبعثت من جديد، بل وقَويت وتبنَّتها في بلاد المسلمين جهاتٌ عديدة علمانية وغير علمانية باسم البحث العلمي، وغير ذلك من الأسماء، والحق أنَّ لهذه الحملات قوةً كبيرةً، وتأثيراً لا يُستهان به، في تيار الحياة، ومسيرة السنَّة.

---

(١) انظر أنموذجاً مصغَّراً لهؤلاء: في كتابنا منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً، ط. دار القلم بدمشق.

٤ ـ هناك قصور واضح في تغطية الساحة الإسلامية، بل والعالمية بأبحاث ودراسات السنّة النبويّة، والتعريف بها، وإثبات صلاحيتها، وضرورة الأخذ بها. . .

فمؤتمراتها محدودة، وندواتها ـ فيما أعلم ـ نادرة، والمجلاّت المتخصِّصة قليلة، ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أنَّ هناك تراجعاً في التَّصنيف المقصور على السنَّة، والذبّ عن حِمَاها، وذلك حَسب تقديري لأمور عديدة ليس هذا مكان تفصيلها.

ومع كلِّ ما تقدَّم فإنَّ السنَّة النبويَّة ستمضي بقدر الله وقدرته حُجَّةً على العالمين، وميزاناً عدلاً بين العادلين والظالمين، من الباحثين والمتعلِّمين، ومن يَتَولَّ عن نهج السنَّة المشرِّف فالله يُهَيِّئ غيره لتبقى الراية عالية، والمنارة هادية، ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨].

وإيماناً مني بأنّ الراية ستبقى عاليةً، والحجَّة ماضية، فإنَّ أمام دراسات السنَّة النبويَّة في العقود القادمة، ميادين وآفاق أحقُّ بالسبقِ من غيرها، وأنفع ـ حسب رؤيتي ـ للناس في طَرْقها، وذلك في واقع المعرفة البشريَّة التي نحن فيها، وزَخَم الحياة التي نحياها، وسأُحاول أنْ أُبيِّن أهم هذه الميادين والآفاق.

ـ ٣ ـ

قضايا دراسات السنّة النبويّة:

بناءً على رسوخ السنَّة النبويَّة في العقول والقلوب، واستمرارها مصُونة محفوظة عبر الحُقب والقرون، وما تكفَّل الله تعالى بحفظه لها، لتقوم حُجَّته على العالمين فسيُهيِّئ للسنَّة دارسين يحملونها،

وحماةً يذودونَ عنها، وأعلاماً ينشرون رايتها، وعامةً يتلقَّونها ويلوذون بأهلها، وسادةً يرعون القائمين عليها. . .

وكم هو جميل ومهم أن تجتمع نُخبة من محبِّي السنَّة ودارسيها، ممن قطعوا حياتهم أو جُلَّها لخدمتها والقَبس منها، ليقفوا وقفة تأمل وتقويم لما أنجز ولما يروج، وما هي الحاجة العاجلة والآجلة لدراسات السنَّة ونوعيتها. .

ومن هذا المنطلق لا بدَّ لي من الإسهام بشيء من هذا أداءً للأمانة ونصحاً للأمة، ولنفسي وإخواني الدارسين في هذا الميدان، **مؤكِّداً على نوعيّة خاصَّة من الدراسات الأكاديميّة العالية التي تتوفَّر فيها شروط البحث العلمي الرصين، المؤثِّر، مضموناً ومنهجاً، وصياغةً وغايةً، بعيداً عن كتابات ركيكة، أو ضعيفة هزيلة لتعلي ضجيجاً (أيديولوجياً)، أو ترفع سمعة، أو تروج تجارة، تسيء لأهل هذا العلم الشريف.**

وتسير الدراسات الجادة فيما يحتاجه الواقع العلمي الاجتماعي المعاصر، ونرى أنَّ ذلك يكون في عدة شُعب:

١ ـ أ ـ إبراز مناهج السنَّة التي حفظت لنا هذه النصوص الشريفة، وميّزت علوم هذه الأمة المنيفة عن غيرها من الأمم، فصانتها من الزغل، وردَّت عنها العاديات والدَّغَل، وميَّزت بين ما هو حديث ثابت، أو ما هو قول مردود لعاثر جهول، أو طامع يحب التزلّف والوصول. .

إنَّ إبراز المناهج من خلال نظريات عامة، أو رؤية لأعلام هذا العلم، أو كتب مخصوصة لها شأن ـ وهي كثيرة جداً بحمد الله ـ أو عصور، لها صَدى ورنين في العصور الأخرى، وخاصَّة القرون

الأربعة الأولى، أو محطات هامة بعد هذه القرون، مع جَمْع المتفرِّقات والتأليف بين ما يُمكن أن يعتبره الغِرُّ الحَدَث من المتناقضات، وشرحها والتَّعريف بها في إطار رُؤية شموليَّة أو نظريات، ستقطع الطريق على حَمَلات التَّشكيك التي لا تزال مستمرةً في دوائر البحث المتحيِّزة المتحاملة الحاقدة، وهي قائمة مُستمرة يشتدُّ ساعدها حيناً، ويضعف أحياناً أخرى، وأراه الآن في تنامٍ وتصاعد لظروف معلومة عند الفطناء النبهاء.

ولا يخفى على أهل العلم المنصفين خصوصاً باحثي السنة الدارسين، أنَّ عَظَمة المنهج الحديثي هو الذي أعطى كتباً عصيَّةً على الذوبان، ومصنَّفات تزداد رسوخاً على مرِّ الزمان.

فمن لم يعرف هذا المنهج لا يستطيع أن يميِّز بين قدر صحيح البخاري ومسلم، والسنن والمسانيد، وبين غيرها من مؤلَّفات الأسمار، وتخيُّلات قطاع طرق المعرفة الشُّطَّار..

ولهذا فالحديث عن المنهج ومسالكه، في كليَّاته وجزئيَّاته، في تأصيله النظري، وتطبيقه الواقعي، يكشف الحقائق التي لايعرفها الكثيرون، ويجازف بعضهم فينفيها جملةً من الوجود، (لأنَّ الناس أعداء ما جهلوا).

وإني لأتساءل: كم دراسة قامت حول مناهج السنة في عهد التابعين؟! وقبلهم عن السنة وتلقِّيها ومناهجها في حَلقات الصحابة المرضين؟! إنها دراسات معدودة جداً فيما أعلم، فلو كَثُرت وَنَمَت، لكان من أنفع وأهم ما يقدم للأمة لتطمئنَّ إلى سنَّة نبيِّها، وأعظم ما يطفئ شَرَر المُغْرضين والمتحاملين والحاقدين، وإنَّ المنهج الحديثيَّ حقيقٌ أن يكون حاضراً ماثلاً في كلِّ ميدان لتأخذ المعرفة النظريَّة، بل

والتجريبيَّة طريقَها الصحيح . . .

أجل لقد كان هناك دراسات في هذا الميدان، ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أنها ركَّزت على جانب الدفاع في بحث جزئيَّات معينة، كالتي تتعلق بالمتون، أو بعض مقارنات بين جزئيَّات من الأسانيد، والمناهج الغربية، وهي قليلة بالقياس إلى ما يجب أن يكون في كتب معدودات، وتَتَوارد على أمثلة ومصادر قليلة محدودات، فكيف وقد طبع من كتب السنة البحور والأمهات، والمجاميع الكبرى والموسوعات، من القرون الأولى والمتأخرات، **فالذي نراه أن يكون هناك بحوث تُظهر كيفيَّة البناء للمنهج الحديثي كَمَا عَلاَ واستطال يوماً بعد يوم من العهد النبويِّ الأنور إلى أن استوى شامخاً في منتصف القرن الثاني، له حلقاته الواسعة، وأعلامه الشامخة، ومصطلحاته الدقيقة، ومصادره المدونة، وإلى أن طبق في مصنفات قائمة في القرن الثالث.**

وإذا كنا لا نزال نسمع الغَمْزَ واللمز، والطعن والنَّبْز في أرفع الصحابة رواية، وأعظمهم في السنة أثراً، ويروِّج ذلك فيها كتب تُطبع وتُشترى، فوالله ما هذا إلا دليل على جهل هذه الأمة بمقدار ما تروج فيه هذه الكتب، وضعف أهل الحديث والسنة بقدر ما يتركون الساحة لهذا العبث أن يروح ويغدو.

إنَّ هناك حاجة مُلحة وسريعة لدرس رواية المكثرين السبعة أو العشرة من الصحابة دراسة منهجيَّة مقارنة من جهات شتَّى، ومتسلسلة إلى أن دخلت الكتب المنقولة عن أصحابها بالتواتر، معروفة عند الأمة باليقين، وأن تتوسَّع هذه الدراسات، وتعمّم نتائجها على أوسع نطاق وأبعد مَدَى، وسيكون بذلك منعطفٌ جديد للدراسات الحديثيَّة

الآتية بعدها بإذن الله تعالى، وكذلك دراسة روايات المُكثرين من التّابعين، وخاصَّة الذين تعرَّضوا للطعن والتجريح كالزُّهري وأمثاله، ويكثر حتى تصبح نتائجها مشهورة مذكورة تقطع دابر كل معاند ومُشكِّك. . . [1].

وإنّي لأتساءل على سبيل المثال: كم دراسة بين يدي الباحثين والدارسين الأكاديميين والمثقفين حول الحديث الموضوع وتمييزه من الصحيح وغيره، وتتبع العلماء للوضّاعين الكذَّابين والأساليب العلمية الدقيقة لرصْد الموضوعات أحاديث وكلمات و. . . إنها قليلة جداً بالنسبة لخطورة هذه الفكرة وتأثيرها على المسلمين في جميع طبقاتهم واهتماماتهم وتوجُّهاتهم، ولهذا فالحديث عن ضبط السُّنَّة من مصدرها، والكشف عن بيان مَسَالكها، واستمرارها والإعلان بالمناهج المتفرِّدة لأعمالهم فيها، من أجلّ ما يخدم مقدَّسات هذه الأمة، ويصون وحدتها الفكرية، ويطوي سراب التِّيه والعبثيَّة، ويطمئن القلوب والأفكار إلى سلامة عقائد وعبادات ومعاملات وأخلاق هذه الأمة. **وكلما كثرت الدراسات في هذا الباب، كانت أشبه ما يكون بمَساقط ضوء من جوانب كثيرة تنير ساحة السنَّة النبويَّة لكلِّ النَّاظرين كيفما كانت مواقعهم أو ثقافاتهم. . .**

ب ـ إنَّ مناهج السنَّة النبويّة قد أفرزت مُصطلحات خاصَّة تمثِّل شبكة معرفيَّة متكاملة، لها دلالات دقيقة هي الناطق الفصيح، والمقول الصحيح لهذه المناهج، فدراستها في شبكتها المتكاملة، إسناداً ومتناً، وتاريخاً وتطوُّراً، وتطبيقاً وغايةً، وشرحاً وتفصيلاً،

---

(١) وقد رأيت ذكر دراسة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ من خلال مروياته، ولكن تعدد الدراسات تعمّق القضية، وتزيد من إيضاح الحقيقة.

ونَشْر ذلك في الأمة بشتّى أنواع النَّشر والتَّبليغ، حتى تروج على الألسنة، وتظهر أنوارها بصرير الأقلام المتمكِّنة، وتغدو محور حلقات الدرس المختلفة.

وكم في هذا الميدان من متَّسع!! وكم له من أثر بنَّاء وعاقبة محمودة تجعل لعلماء السنة والحديث وأعلامه هيبة في النفوس، لقاء جهودهم الزاخرة، وأعمالهم المباركة الطاهرة، المتواترة التي نحتت هذه المصطلحات خلال عقود متطاولة من السنين، بل قرون طويلة من رحلات الراحلين، لوصل الأسانيد بالمسندين، حتى تبلغ منتهاها بسيِّد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحابته أجمعين. إنَّ هذه المصطلحات الحديثية هي مفاتيح هذه المناهج وعنوانها، ونشر مفاهيمها يجعل الناس يُدركون ما تحتها من معانٍ صَانت السنة، وحفظت الحديث من كل ما يمكن أن يخطر على بال البشر من فتوق العبث والخطر.

وإنَّ أهم ما يمكن التركيز عليه والاعتناء به ليس المصطلح الحديثي في القرون المتأخرة، بل في نشأته الأولى، في القرن الأول وتطوره بعد ذلك حتى اكتماله.

وإننا لنلاحظ إلى ساعتنا هذه أنَّ كثيراً ممن يعدون من أهل العلم والثقافة، بل ومن المتخصِّصين في الدراسات الشرعية الإسلامية **لا يميزون بين نشأة المصطلحات الحديثية وتطبيقها واستعمالها، وبين تدوينها وجمعها في كتب خاصة، وتلقينها كمادة قائمة بذاتها، وعلم متفرد بين العلوم**، وهذا يسبب كثيراً من الخبْط والخلْط، الذي سَمَح لكتب تتداول منذ سبعين عاماً ويزيد، وهي تقرر أنَّ السنة والسيرة النبويَّة دوِّنت أول كتبها بعد قرنين من عصر

محمد ﷺ دسَّت أثناءها في سيرته وتعاليمه إسرائيليات كثيرة، ووضعت أثناءها ألوف الأحاديث المكذوبة. . . هذه الحقيقة[1] التي يرونها ويعتقدونها، عندهم وفي نظرهم وسعيهم.

ولا يزال كتاب أبو ريّة: «أضواء على السنة المحمديّة»، مرجعاً معتمداً لدى كثير من الذين يتحامَلون على الإسلام، بل إنَّ لقوة الدعاية له أثر في عدد غير قليل من أصحاب الدراسات الإسلامية الذين يقومون بتدريسها وتلقينها للأجيال، فيأخذون من كلامه وآرائه، ومُفْترياته ويُغلِّفونها بأساليب أخرى، ويقدِّمونها على أنها أبحاث رَصينة، وأعمال مبتكرة، وآراء ناضجة تستحقُّ الجوائز والترقيات؟!.

إنَّ الكشف عن نشأة المُصْطلح الحديثي وتداوله في حلقات الدرس من القرن الأول والثاني، وبناء المؤلفات على ضوئه وهديه، وتحديد معانيه ودلالاته مفيد جداً للدارسين في السنَّة النبويَّة أولاً ولغيرهم ثانياً، وللأمة كلها في مسيرتها المعرفيّة، وبنائها الفكري.

إننا لا نزال نجد الجَدَل مُحتدماً بين دارسي السنة حول عدد من المصطلحات، كالمجهول والمنكر مثلاً، وهذا يدلُّ أنَّ البحث العلمي في هذه القضايا لم يكتمل في تحديد المُصْطلحات ودلالتها، وهذا له آثار تبدأ في التَّصحيح والتَّضعيف، وتنتهي بناءً عليه في التحليل والتحريم، ويستفيد من هذا كل مُتصيِّد في الماء العكر طعناً

(١) انظر: حياة محمد، لمحمد حسين هيكل، ص٢١، ولا تزال طبعات هذا الكتاب وأمثاله تتداول في شرق الأرض وغربها، والغريب أنني أجد أثرها وصداها في أوساط المثقفين على تعدُّد اختصاصاتهم، ويؤمنون بذلك إيماناً شديداً مما يمهِّد الطريق للعلمانية الحديثة القوية. . .

في السنة وتحلُّلاً من الدين. . .

إنَّ هناك قضايا عديدة في المصطلح الحديثي تستحقُّ كثيراً من الجهود والتأمُّل والبحث، من الذين أقامهم الله لهذا العلم. . .

٢ ـ عَقْد الصِّلة بين السنَّة والواقع الذي نحياه، وقد حلَّت فيه مفاهيم جديدة، وسلوك طارئ، وتغيُّرات مُؤثِّرة، وذلك في جوانب عديدة آخذ منها اثنين تذكيراً:

أ ـ تنقيح الفقه الإسلامي مما فيه من الواهي والمنكر وما لا أصل له، وما لا يصحُّ للاستنباط أو للاستئناس، فمسيرةُ الفقه الإسلامي والحمد لله قوية متعاظمة مُتَصَاعدة، ولكن إفادتها من دراسات السنَّة لا تزال محدودة. . .

ولقد انطلق عند المحدِّثين والعاملين في خدمة السنّة باب في غاية الأهمية والنفع، ألا وهو التخريج، ويتناول مصنَّفات معتمدة في كلِّ مذهب، لها من القبول والرواج والعناية الشيء الكثير، فيأخذ الأحاديث التي اعتمد عليها المصنّف في استنْباط الأحكام، ويبيِّنها من حيث الصّناعةُ الحديثيَّة بتفصيل، وينتهي إلى ما يصحُّ الاعتماد عليه في الأحكام أو ما لا يصح، وكان في هذا الباب كتب عظيمة ذات وزن وتأثير، ولعلَّ أوَّل من نبَّه إلى هذه المسألة الهامة حسب ما يحضرني هو الإمام الحافظ الكبير أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفَّى ٤٥٨هـ)، وذلك حين اطَّلع على ثلاثة أجزاء من كتابه عصريّه أبي محمد الجويني، والد إمام الحرمين (المتوفَّى ٤٣٨هـ)، المسمَّى (المحيط)، ووقع فيه على أحاديث غير صحيحة، ومنها الواهي وشديد الضعف. . .

فكتب له رسالة قال فيها[1]: «ثم إنَّ بعض أصحاب الشيخ أدام الله عزَّه وقع إلى هذه الناحية فعرض عليَّ أجزاء ثلاثة مما أملاه من كتابه المسمَّى بالمحيط، فسُررتُ به، ورَجَوْتُ أن يكون الأمر فيما يُوردون الأخبار على طريقة مَنْ مضى من الأئمة الكبار لائقاً بما خصَّ به من علم الأصل والفرع، موافقاً لما مُيِّز به من فضل العلم والورع، فإذا أول حديث وقع عليه بصري الحديث المرفوع في النهي عن الاغتسال بالماء المشمَّس، فقلت في نفسي: يورده ثم يضعفه، أو يصحِّح القول فيه، فرأيته قد أملى . . .

إلى أن قال: وعندي أنَّ مَنْ سلك من الفقهاء هذه الطريقة في المساهلة أنكر عليه قوله، مع كثرة ما رُوي من الأحاديث في خلافه، فسبيله أدام الله توفيقه عليَّ في مثل هذه الأحاديث: «روي عن فلان»، ولا يقول: «روى فلان» لئلا يكون شاهداً على فلان بروايته من غير ثبت، هو إنْ فعل ذلك وجد نفسه متبعاً.

فقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا الوليد الفقيه يقول: لما سمع أبو عثمان الحيري من أبي جعفر بن حمدان، كتابه المخرَّج على كتاب مسلم كان يديم النظر فيه، فكان إذا جَلَس للذكر يقول في بعض ما يذكر من الحديث: قال رسول الله ﷺ، ويقول في بعضه: رُوي عن رسول الله ﷺ، وأبو عثمان الحيري يحتاط في هذا النوع من الاحتياط فيما يدير من الأخبار في المواعظ، وفي فضائل الأعمال، فالذي يديرها في الفرض والنفل، ويحتج بها في الحرام والحلال أوْلى بالاحتياط، وأحوج إليه . . .

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: ٥/ ٧٧ ـ ٨٣.

وقد صدَّر الإمام البيهقي ـ رحمه الله ـ رسالته بعد الثناء على الجويني بقوله:

«وقد علم الشيخ ـ أدام الله توفيقه ـ اشتغالي بالحديث، واجتهادي في طلبه، معظم مقصودي فيه في الابتداء: التمييز بين ما يصحُّ الاحتجاج به من الأخبار، وبين ما لا يصحّ.

حتى رأيت المحدِّثين من أصحابنا يرسلونها في المسائل على ما يحضرهم من ألفاظها، من غير تمييز منهم بين صحيحها وسقيمها.

ثم إذا احتجَّ عليهم بعضُ مُخالفيهم، شقَّ عليهم تأويله، أخذوا في تعليله مما وجدوه في كتب المتقدّمين من أصحابنا تقليداً، ولو عرفوه معرفتهم لميَّزوا صحيح ما يوافق أقوالهم من سقيمه، ولأمسكوا عن كثير مما يحتجّون به، وإن كان يطابق آراءهم، ولاقتدوا في ترك الاحتجاج برواية الضعفاء والمجهولين بإمامهم.

فشرطه فيمن يقبل خبره عند من يعتني بمعرفته مشهور، وهو بشرحه في كتاب (الرسالة) مسطوراً، وما وَرَدَ من الأخبار بضعف روايته، أو انقطاع سنده كثير، والعلم على مَنْ جاهد فيه سهل يسير... إلخ.

ولعلَّ البيهقي كان له موقف سبق عظيم في هذا الميدان، إذ أخذ مختصر المزني الذي رتَّب فيه كلام الشافعي ودعمه، أو يمكن القول بأنه شرحه بالحديث والسنن والآثار، ودلَّل عليه بذلك في كتابه (السنن الكبرى)، و(معرفة السنَّة والآثار). ولعلَّها أهم محاولة وصلتنا لبناء الفقه على الحديث، ولبيان القوي من الأقوال، والضعيف بناء على هذا الأصل المتّفق عليه.

وكان هناك محاولة عاصرتها، وهي محاولة ابن حزم الأندلسي (المتوفَّى ٤٥٦هـ)، إذ شرح مختصره الفقهي الذي سمَّاه (المحلَّى) بالنصوص الصحيحة والآثار، مُتنكِّباً القياس وضعيف الروايات والأخبار، كما يقول في كتابه (المحلَّى)، وقد بيَّن خطته في صدره فقال: «رغبتم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم بالمجلَّى شرحاً مختصراً، نقتصر فيه على قواعد البراهين بغير إكثار، ليكون مأخذه سهلاً على الطالب والمبتدئ، ودرجاً إلى التبحُّر في الحجاج، ومعرفة الاختلاف، وتصحيح الدلائل المؤدّية إلى معرفة الحق مما تنازع الناس فيه، والإشراف على أحكام القرآن، والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وتمييزها مما لم يصحّ، والوقوف على الثقات من رواة الأخبار، وتمييزهم من غيرهم... وليعلم من قرأ كتابنا أننا لم نحتجّ إلاّ بخبر صحيح، من رواية الثقات مسند، ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبينَّا ضعفه، أو منسوخاً فأوضحنا نسخه...»[1].

وقد خالف ابنَ حزم مخالفون، وعارضه في أحكامه الحديثية والفقهية معارضون، ولكنَّ عمله من بناء الفقه على الحديث والسنّة مع آي الكتاب، محاولة رائدة تستحقُّ أن تُؤْثَر وتُتَّبَع، مع وضع الضوابط والقواعد الراسخة الواضحة لتكون معالم هادية في طريق تجديد الفقه وبعثه.

وقد سَلَفَ قبل هذين الإمامين في هذا الميدان، الإمام العلَم أبو جعفر أحمد بن سَلاَمة الطحاوي (المتوفَّى ٣٢١هـ)، في كتابه

---

(١) المحلَّى: ١/ ٢.

(شرح معاني الآثار)، وعنوانه ينبئك عن مضمونه، ولنا معه وقفة في غير هذا الموضع.

وقد فَتَحَ البيهقيُّ بابَ تنقيح كتب الفقه المذهبيَّة، وبيان ما فيها من نصوص في ميزان المحدِّثين، فتلاه الحافظ أبو بكر بن موسى الحازمي (المتوفَّى ٥٨٤هـ) في تخريجه لكتاب المهذَّب للشيرازي في فقه الشافعية، وغير ذلك من المصنَّفات التي بدأت تتكاثر في هذا الباب بعده، ككتاب (نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية)، للحافظ جمال الدين الزيلعي (المتوفَّى ٧٦٢هـ)، والهداية من أجلِّ كتب الفقه الحنفي، ألَّفه برهان الدين علي بن أبي بكر الفرغاني (المتوفَّى ٥٩٣هـ).

ومثله: (البدر المنير في تخريج الشرح الكبير) لابن الملقن أبي حفص عمر بن علي بن أحمد (المتوفَّى ٨٠٤هـ)، والشرح الكبير هو (فتح العزيز شرح الوجيز) للإمام أبي القاسم عبد الكريم الرافعي (المتوفَّى ٦٢٣هـ)، و(الوجيز) كتاب للإمام أبي حامد الغزالي (المتوفَّى ٥٠٥هـ) في الفقه الشافعي.

وكذلك مختصره المسمَّى: (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير) للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفَّى ٨٥٢هـ).

وهذا التوجُّه الذي ركَّز على أهمّ كتب الفقه الإسلامي وبيان مواطن الاستدلال الضعيفة في الفقه الإسلامي، كان الغرض منه تنقيح كتب الفقه الإسلامي من كل نقاط الضعف ونفضها من ذلك، وإعادة الفقهاء والمتشرّعين إلى صحيح السنَّة وقويّها، وفي هذا يقول الحافظ أبو حفص ابن الملقِّن الشافعي في صدر كتابه (البدر

المنير)[1]: «لكنه ـ أي: الإمام الرافعي ـ أجْزَلَ الله مَثُوبَتَه، مَشَى في هذا الشرح المذكور على طريقة الفقهاء الخُلَّص في ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعات، والمنكرة والواهيات، وهي التي لا تُعرف أصلاً في كتاب حديث، لا قديم ولا حديث، في معرض الاستدلال من غير بيان ضعيف من صحيح، وسليم من جريح».

وقال قبل ذلك: اتِّفاق أهل الحلِّ والعقد على أنَّ شرط المجتهد من القاضي والمفتي، أن يكون عالماً بأحاديث الأحكام ليعرف بها الحلال والحرام، والخاص من العام، والمُطْلق من المقيَّد، والناسخ من المنسوخ في شبه ذلك[2].

ويقول الحافظ ابن حَجَر العسقلاني في صدر كتابه التلخيص الحبير[3]: وأرجو إن تمَّ هذا التتبُّع أن يكون حاوياً لجلِّ ما يستدلُّ به الفقهاء في مصنَّفاتهم في الفروع، وهذا مَقْصَدٌ جليل.

وقد امتدَّ هذا التَّنقيح والتَّصفية والتَّصحيح إلى ميادين أخرى غير الفقه، في طليعتها على الأصول، وإشادة بنائه وتفسير الكتاب العزيز، ولهذا كانت كتب التَّخريج لكتب الأصول مُتَسَاوقة مع كتب الفقه، وفي هذا نجد عدداً غير قليل من تخريجات كتب الأصول بدأت مبكِّراً، ومن آخرها كتاب شيخنا السيد عبد الله بن الصِّدِّيق الغماري (تخريج أحاديث اللمع) لأبي إسحاق الشيرازي، وهو مطبوع متداول.

ومع هذه الجهود النيِّرة والأعمال الباهرة المتكاثرة، نجد أنَّ

---

(١) انظر: البدر المنير: ١/ ٣١٠.
(٢) انظر: المصدر السابق: ١/ ٢٠٤.
(٣) انظر: التلخيص الحبير: ١/ ٩.

أثرها في الفقه المعاصر محدود، بل لو قال قائل: إنَّه غير موجود لكان لكلامِه قِسْطٌ كبير من الصحَّة، إذ إننا لو تفحَّصنا كتب الفقه التي تؤلَّف حديثاً لوجدنا جلَّها لا تختلف عن الكتب السالفة، مثل: الهداية والمهذَّب وما يتبعها من مصنَّفات فقهية، وقد أحزنني أن أرى كتاباً جليلاً في الفقه، بل هو أوسع كتاب صدر في العصر الحاضر، وقد اشتغل فيه باحثون كثيرون، وأُنشئت له مؤسَّسة واسعة، وأُنفقت فيه جهود وأموال طائلة ألا وهو: (الموسوعة الفقهية) التي تُصدرها وزارة الأوقاف بالكويت، وقد استمرَّ العمل فيها عقوداً متطاولة من السنين، ويصدر في ثناياه الكثير من الأحاديث الضعيفة والواهية أو التي ذكرها الفقهاء ولا وجود لها في كتب الحديث القديم والحديث كما يقول ابن الملقن، ولا يكفي أن نقول في حاشية الكتاب عن الحديث: إننا لم نجده، بل يجبُ حذفه، وما انْبنى عليه من أحكام شرعيَّة، ولو كانت ندباً أو استحباباً أو كراهةً... وكلّها أحكام تشريعيَّة.

وكذلك وجدت بعض الكتب الفقهية التي ألَّفها فقهاء معروفون، ومنها كتب سائرة، ولكنها أودعت أحاديث واهية وضعيفة ومنكرة كأيِّ كتاب أُلِّف قبل قرون في عصور الضعف وجمود الفقه، وهذا يدلُّ على انقطاع أو شبه انقطاع بين هذه الحركة الحديثيَّة المباركة، وبين الحركة الفقهيَّة التي يتوجَّب عليها الاستفادة القُصوى من عَطَاءات السنَّة المباركة، وجهود الباحثين فيها لتكوين نهضة معرفية إسلامية صحيحة إن شاء الله.

وكأنَّ الأمر قد عاد إلى الوراء إلى زمن أبي سليمان الخطابي (المتوفَّى ٣٨٨هـ)، حين صوَّر ذلك في صدر كتابه (معالم السنن)

فقال[1]:

«ورأيت أهل العلم في زمننا، قد حَصَلوا حزبين، وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة لا تتميَّز عن أختها في الحاجة، ولا تَسْتغني عنها في درك ما تنحوه من البغية والإرادة.

لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو كفرع، وكلُّ بناء لم يوضَع على قاعدة وعلى أساس فهو منهار، وكل أساس خلال من بناء وعمارة فهو قَفْر وخراب.

وَوَجدتُ هذين الفريقين على ما بينهم من التَّداني في المحلّين، والتقارب في المنزلتين، وعموم الحاجة إلى بعض، وشمول الفاقة اللازمة لكلٍّ منهم، إلى صاحبه إخواناً متهاجرين، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين... فأما الطبقة الذين هم أهل الأثر والحديث، فإنَّ الأكثرين منهم، إنما وكدهم جمع الروايات.

وأما الطبقة الأخرى، وهم أهل الفقه والنظر، فإنَّ أكثرهم لا يعرجون من الحديث إلاَّ على أقلّه، ولا يكادون يميِّزون صحيحه من سقيمه، ولا جيّده من رديئه، ولا يعبؤون بما بلغهم منه أن يحتجُّوا على خصومهم إذا وافق مذاهبهم التي ينتحلونها، ووافق آراءهم التي يعتقدونها، وقد اصْطلحوا على مواضعة بينهم في قَبول الخبر الضعيف، والحديث المنقطع، إذا كان ذلك قد اشتهر عندهم، وتعاورته الألسنة فيما بينهم من غير ثبت فيه، أو يقين علم به، فكان ذلك ضَلَّةً من الرأي، وغَبناً فيه...».

---

(١) معالم السنن: ١/٣ ـ ٤.

ويؤكِّد على رجوع أهل العلم بكلّ تخصُّصاتهم، إلى أهل الحديث وعلمائه، في معرفة صحيحه من سقيمه، وقويه من عليله، كثيرٌ من العلماء عبر العصور، ومنهم الحافظ الرحَّال أبو عبد الله بن منده (المتوفَّى ٣٠١هـ)، ويقول في ذلك:

«إنَّما خصَّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممَّن يدَّعي علم الحديث، فأمَّا شأن الناس ممَّن يدَّعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقّه في علم الشافعي، وأبي حنيفة، أو متَّبع لكلام الحارث المحاسبي والجنيد، وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلَّموا في شيء من علم الحديث إلاّ من أخذه عن أهله، وأهل المعرفة، فحينئذٍ يتكلَّم بمعرفة»[1].

وإذا بقينا ندور في فلك الجمع بين السليم والسقيم، فلن يكون هناك أثر للدراسات الحديثيّة، وستَبقى هذه الدراسات تدور حول نفسها في أهم حقل وميدان لها، ألا وهو ميدان الفقه والتشريع، ولا بد من وقفة طويلة عميقة في هذه المسألة، وعقد صلة حقيقية بين الدراسات الحديثيّة والفقه والتشريع.

ب ـ لما كان القرآن الكريم والسنَّة النبويّة فيهما المنهج السويُّ، والمشرع الرضيُّ لشؤون الحياة خاصَّة وعامة، نرى لزاماً أن يكون هناك دراسات أصيلة تقوم على الكتاب والسنَّة في جوانب الحياة المتجدِّدة، في الأخلاق، والمجتمع، والاقتصاد، والسياسة، والطفولة، والمرأة، والتربية، وعلم النفس، والعلاقات الإنسانيَّة والدوليَّة.. وتكون قائمة أساساً على آي الكتاب العزيز، وصحيح

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ص٦١ ـ ٦٢.

السنّة وحَسنها، وما يصلح للاعتماد من الأحاديث النبويّة الشريفة، ويكون هذا على طريقة فقهاء السنّة الأقدمين، وليس على طريق الفقهاء المذهبيين.

وإن أخذت هذه الدراسات التي يمكن أن نطلق عليها بمصطلح عصرنا: الدراسات الحضاريّة، بالمنهج السديد، في نفي الواهيات والموضوعات، والشواذ والمنكرات، والضعاف غير المقبولة، مع الأخذ بضوابط الفهم السليم، وسنأتي إليها فستكون هذه الدراسات مرحلة جديدة في ربط السنَّة بالحياة، وبعث روح الفقه الإسلامي، بل في تجديد الحياة الإسلامية كلها.

ولا شكَّ أنَّ هناك دراسات بدأت تشقّ طريقها في هذا الميدان، ولكنَّها تحتاج إلى شيء من التركيز والتعميق، والتوسعة.

وهنا نصل إلى أمر لا بدَّ أن يسير إلى جانب نصوص السنَّة النبويَّة، ويلازمها لما له من خطورة وتأثير، وبيان لها وتيسير ألا وهو:

٣ ـ إبراز القواعد والضوابط لفهم السنّة النبويّة ـ فهماً صحيحاً ـ وتجاوز الفهم السَّطحي البسيط الذي يقترب من فهم الأُميين والعامة، هذه القواعد والضوابط التي كان يَسْلكها الأئمة من عصر التابعين إلى أن استقرَّ في المكتبة الإسلامية علم اسمه (فقه السنَّة) بمؤلَّفاته المتميزة، وعناوينه البارزة، ومصادره الخاصَّة التي تداولتها حلق الدرس في المشرق والمغرب، وأصبحت مطمح أبصار الباحثين في كل مكان.

وعلى ضوء هذه القواعد والضوابط، كان تنقيح الفهم للإسلام عامة، والسنَّة النبويَّة خاصَّة يَعْتري الأمة فتنفض ما عَلق بالإسلام من

غبار وأوضار، وتأكيداً لهذا الذي أقول ألفت نظر الباحث المنصف إلى الأئمة الكبار الذين وُسموا بسيما التَّجديد للإسلام بناءً على ما بيَّنه النبيُّ ﷺ: «إنَّ الله يبعثُ لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة مَن يجدّد لها دينها»[١]، إنَّ هؤلاء المجدِّدين، والمتَّفق على تجديدهم هم الذين كانوا يعيدون للسنَّة النبويَّة مكانتها في النفوس، وحيويتها في المجتمع، ونَضَارتها في حلقات الدروس، ويعيدون الربط الحقيقي للمجتمع بها، وذلك بتأكيد وتجديد ضوابط الفهم وقواعد التأصيل، وإلاَّ فالسنَّة كانت دائماً موجودة سائرة، ولكن الفهم الصحيح لها هو الذي كان يتجدَّد في العقول والحنايا والضمائر.

وقد كانت عناية السلف الصَّالح رضوان الله عليهم في البحث عن هذه القواعد المؤصَّلة شديدة ودؤوبة، وكانت أول أصولهم بعد تثبيت النصّ وتصحيحه أن يضعوه الموضع الصحيح، وهل هو ناسخ أو منسوخ، أو راجح أو مرجوح، وهل هو قويٌّ أو أقوى، وهل هو على جهة المباح أو الأمر...، ولذلك نجد أمثال الإمام الزهري حافظ التابعين يقول لهم[٢]: كانوا يرون أنَّ آخر الأمرين من رسول الله ﷺ هو الناسخ الأول.

ولشدَّة فحصهم عن ذلك وتنزيل النصوص منازلها، وتَتَبُّعهم لمواردها ومواطنها، كان يقول لهم كذلك ـ أي: الزهري[٣] ـ: أعيا الفقهاء، وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه، وقد كان إبراهيم النخعي مبرزاً في هذا.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه: الملاحم، باب ما يذكر في قرن المئة، رقم (٤٢٩١).
(٢) انظر: الناسخ والمنسوخ، لابن شاهين، ص١٠٥ ـ ١٠٦.
(٣) انظر: المصدر السابق نفسه.

قال الشافعي ـ رحمه الله تعالى[1] ـ: وفي الحديث ناسخ ومنسوخ. . . ولا يستدلّ على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله ﷺ، أو بقول، أو بوقت يدل على أنَّ أحدهما بعد الآخر، فيعلم أنَّ الآخر هو الناسخ، أو بقول من سمع الحديث، أو بقول العامة أو بوجه آخر. . .

ومنها: ما يكون اختلافاً في الفعل من جهة أنَّ الأمرين مباحان، كاختلاف القيام والقعود وكلاهما مباح. . . ومنها ما جاء جملة، وآخر مفسّراً، وإذا جهل جعلت الجملة على أنها عامة عليه رُويت بالشيء منه عاماً تريد به الخاص، وهذان يستعملان معاً.

ويزيد الإمام الطحاوي الأمر إيضاحاً وإفصاحاً أمام أهل العلم فيقرِّر في صدر كتاب (شرح مشكل الآثار) فيقول[2]: «وإني نظرتُ في الآثار المرويّة عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبُّت فيها، والأمانة عليها، وحُسن الأداء عليها، فوجدتُ فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأمُّلها، وتبيان ما قدرت عليه من مُشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها. . .

وما كان من الشافعي والطحاوي ومَنْ سَلَك هذا المهيع الشريف، من وضع الضوابط والقواعد المؤصّلة التي يستهدون بها لاستنْباط الأحكام الشرعية هو الذي أعطى لهؤلاء الذكر الحسن، ولكتبهم القَبول والإقبال، والانتشار والاهتبال، ولم يتركوا الباب

(١) انظر: اختلاف الحديث، ملحق بالأم، للشافعي: ٨/ ٥٩٩.
(٢) انظر: ١/ ٦.

مفتوحاً لكلِّ مجازف جهول، أو لكلِّ غافر غير مسؤول. . .

وحرصاً من السلف الصالح على ضَبْط هذا الباب، تَنَامت أعمالهم المباركة مع الأيام، وقطعت الطريق على كثير من العابثين والزائفين.

وللباحث المنقِّب أن يلاحظ أنَّ كتب فقه السنَّة عبر العصور، **كان أصحابها من أهل الحديث المنتسبين إليه، ولكنَّهم أضافوا إليه معرفتهم بضوابط الاستنباط وقواعد الفهم، فجمعوا بين الفقه والحديث، وهو مطلب عزيز، وشرف عالٍ، فعلا شأنهم، وغلا في سوق المعرفة فكرهم، وإنتاجهم وعطاؤهم**، وحريٌّ بالباحثين والدارسين حَصْر هذه الكتب، وهي كثيرة والتعريف بها وبأصحابها، وإشاعة ذكرها، وبعث مخطوطها، لتكون نبراساً مضيئاً في طريق الأجيال القادمة إن شاء الله.

٤ ـ وحقيق بأهل السنَّة النبويّة اليوم إحياء حلقات درسها في الأصقاع والربوع، في المساجد والبيوت، والربط والزوايا، في المدن والقرى. . . لتعمَّ بركتها، وينبعث أثرها، ولقد كان الأوائل لهم في كل مدينة حلقات لإملائها، فكان مجدهم عالياً، وصرحهم غالياً، وكلَّما كانت الأمة تمرُّ بمحن كانوا يجدِّدون فيها حلقات السنَّة، ويذكرون رجالاتها، ويعرفون نقلتها وروّادها، وهم نجوم الهداية، فتبعث في الأمة روح جديدة، وقوة فريدة فتهبّ عليها رياح الرَّخاء والهناء، والنصر والفلج على الأعداء الماديين والمعنويين.

وما أحوج المسلمين اليوم إلى تحويل ساحة هذا العالم المضطرب المضطرم، المتعارك المزدحم، إلى مَيْدان فسيح لدراسة السنَّة النبويّة، وإعلاء منارها، وإن كانت الأمة لا تخلو من خير، فما

أحوجنا إلى توسيع دائرته، ومد رواقه وآفاقه. وما أحوج الأمة إلى **تشجيع حلقات البحث والتدريب على السنَّة النبويَّة ومصادرها ومسالكها، وطريقة تخريجها، وتطوير المسالك الرشيدة للتعامل معها في دورات علميَّة أكاديميَّة تحتضنها مراكز مرموقة، وبنخبة راسخة موثوقة، لنتجاوز الغلوّ والإسراف، أو الجمود على الرأي أو التطرُّف به والانحراف**، ولنزيحَ من طريق السنَّة ما تراكم فيه ويمنع انسيابها، وما يقوم به باسمها من تشويه وعبث مُحبٍّ جهول، أو عدوٍّ دؤوب صؤول. . .

إنَّ الدورات التدريبية اليوم في المعرفة في أنواعها المختلفة، وتتابع هذه الدورات قد غَدَا جزءاً من المعرفة، وارتفاع شأنها، واستمرار مسيرتها، أفليست السنَّة النبوية حقيقة بهذا وأكثر منه؟!.

أليست حريّةً بأن تُبذل في سبيلها المهج والأرواح وما دون ذلك من كلِّ غالٍ ونفيس لتكوين أجيال تُعيد الأمر إلى نِصَابه، وترجع عصر السنَّة النبويّة ـ وهي قاعدة المعرفة ـ إلى فُتوّته وشبابه؟!.

إنها حقيقةٌ بذلك وزيادة، والأمر يحتاج إلى تَنْسيق الجهود، وضبط الإمكانيات وتصرُّفات الراشدين الحكماء، ولو حَصَلت هناك بعض ثغرات فيمكن تجاوزها مع الأيام إنْ صحَّت العزائم وصلحت النيّات.

٥ ـ إنَّ هناك عوادي متكاثرة، أثَّرت في عدوانها على السنَّة النبويّة، وأساءت جرَّاء ذلك إلى هذه الأمة كلها، ولها رؤوس مختلفة، ويمكن تصنيفها على عدَّة شُعَب:

أ ـ العدوان على كتب السنَّة بطبعها بأنواع الطباعة قديمها

وحديثها، مشوَّهة مبتورة، ويدخل في ذلك الدسّ فيها مما ليس منها، إما بعناوين أو إضافات أو شروحات، وتدخل في النصوص، فالناشؤون الأغرار يعتقدون أنّ ذلك من السنَّة، أو من المصنِّفين الأوائل فيها، وهذه إساءة بليغة، ومع توالي الأيام يمكن أن تُزاح هذه الإشارات الباهتة البسيطة التي يختبئ بها واضعوها، وتدمج في النصوص، فتفقد الثقة بهذه الكتب قيمتها، وتصبح محل شكّ كبير، واضْطراب خطير، وأس المسألة بسيط يمكن تفاديه بوقوف كل واحد من أهل العلم عند حدِّه. .

ب ـ ويدخل في هذا الغيض المتكاثر من تخريجات هذه الكتب بشكل يعلن عن الجهل بل والعناد، كمن يأتي لكتابٍ جليل، ويخرِّج أحاديثه ويحيل إلى مجموعة من الكتب ليست من هذا المهيع بسبيل عنواناً للتكثُّر، ويقيني أن فاعل ذلك داخل في قول المصطفى عليه الصلاة والسلام: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»[١].

ولأُنبِّه على هذه الطائفة وهي غير قليلة العَدَد، وكثيرة الوسائل والعُدَد، والعدوان على هذا الميدان بمثال: فهم يحيلون في تخريجاتهم إلى: إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء علوم الدين، وإلى الموضوعات لابن الجوزي، والعلل المتناهية، ومجمع الزوائد، وكنز العمال، وكشف الخفا للعجلوني، واللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، والدر المنثور، والشفا، وتفسير القرطبي، وتفسير ابن كثير، ومشكاة المصابيح، والأمالي، لابن الشَّجري، والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للقاري، والبداية والنهاية، لابن كثير، فتجد بعضاً من هذه الكتب مصادر للتخريج،

(١) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

بجانب الصحيحين، والسنن والمسانيد، وغيرها من مصادر السنة، وهذا خَطَل في الرأي، وجهل عظيم.

ويضاف إلى هذا من يخرج حديثاً وهو في الصحيحين أو السنن، أو الكتب الستة فيجعل تخريجه في صفحات متوالية تكثُّراً وتسويداً للورق، ومعلوم عند طلاب العلم المبتدئين أنَّ للتخريج أصولَه، وقواعدَه وضوابطَه، دَرَجَ عليه الأئمة منذ قرون، وتوارثوه مع الأيام، فإذا تعدَّاه الإنسان نظروا إليه باشمئزاز واستهجان. وأنقل هنا تبصرةً وتذكرةً نصاً جلياً لأحد أئمة التخريج، وهو ابن الملقن (المتوفى ٨٠٤هـ) إذ قال رحمه الله[١]: فإن كان الحديث أو الأثر في صحيحي الإمامين، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي مسلم بن الحجاج القشيري، أو أحدهما، اكتفيتُ بعزوه إليهما، أو إليه، ولا أعرِّج على مَنْ رواه غيرهما من باقي أصحاب الكتب الستة والمسانيد، والصحاح لأنه لا فائدة في الإطالة بذلك.

وإن لم يكن الحديث في واحد من الصحيحين، عزوتُه إلى مَنْ أخرجه من الأئمة كمالك في موطئه، والشافعي في الأم، ومسنده الذي جمع من حديثه، وسننه التي رواها الطحاوي عن المُزني، وسننه التي رواها أبو عبد الله محمد بن الحكم عنه، وأحمد في مسنده، وعبد الله بن وهب في موطئه، وأبي داود في سننه، وأبي عيسى الترمذي في جامعه، وأبي عبد الرحمن النسائي في سننه الكبير والصغير المسمَّى بالمجتبى، وأبي عبد الله بن ماجَهْ القزويني في سننه، وأبي عَوَانة في صحيحه، وإمام الأئمة محمد بن إسحاق في القطعة الي وقفتُ عليها من صحيحه، وأبي حاتم بن حبان في

---

(١) انظر: البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: ١/ ٣١٨.

صحيحه المسمَّى بالتقاسيم والأنواع، وفي كتابه وصف الصلاة بالسنن، وأبي بكر الإسماعيلي في صحيحه، وأبي عبد الله الحاكم في المستدرك على الصحيح.... إلخ.

وهكذا يكتشف عن طريقته في التخريج من أهم الكتب وأقدمها، ولا يذكر ما هو تكرار إلا لإضافة فائدة، تعودُ على القارئ بصلةٍ زائدةٍ، أما هذا الحشو والإطالة، والخبْط والخَلْط، فإنَّه والله شوَّه كثيراً من الكتب التي يخرج نصوصها بهذه الكيفيَّة.

وصنو هذا العمل من يتكلَّم عن الرجال، فينقل الصفحات الطوال، ويخبط في تراجم المحدِّثين ظاناً أن تكثير الصفحات، وتكبير الكتيبات إلى مجلدات يضع صاحب هذا العمل في عُليا المقامات، وهَيْهات هَيْهات، فما ذلك إلا اعتداء على العلم وطرائقه ومنهج أهله الذين كانوا يقْتصدون حتى بالكلمات...!!

وقد دخل في هذه الميدان نفرٌ ليسوا من أهله، بل هم من تخصُّصات أخرى، تارةً بضاعتهم من الأدب وشؤونه، وتارةً من التاريخ وفنونه، وتارةً من الطب وأحزانه وهمومه. فأساؤوا من حيث شاؤوا أم لم يشاؤوا، وظنُّوا وظنَّ معهم نفرٌ من الناس أنهم قد أحسنوا وأجادوا، ولا حَوْل ولا قوَّة إلا بالله العليّ العظيم.

جـ - ومن أهم العوادي حملات التَّشكيك والطعن في السنة النبوية، ثبوتاً ونقلاً وحجيَّةً، وتعدوها اليوم إلى التملُّص من مضامينها تحت أسماء كثيرة وعديدة، تارةً باسم اجتهاد الرسول ﷺ، وتارةً باسم تصرُّفاته بالإمامة، أو بالمصلحة، أو... وتارةً التفسير العلمي والتَّجديد... إلخ.

وإنَّ الناظر في هذه الحملات سواء كانت من ديار المسلمين، أو كانت من تخرُّصات المستشرقين يجد أنَّ أكثرها تكرار وترداد، لما كان في الماضي الذي بدأ مع الترجمة والأفكار الوافدة، في القرن الثاني للهجرة، وقد لخَّص الإمام الشافعي في مصنَّفاته، وعلى وَجْه الخصوص (الرسالة) و(جِمَاع العلم) جلَّ ما كان يروج في عصره، وهو يناظرهم، ويسمعُ دعواهم، وقد تَبِعَهُ على هذا المنهج آخرون من هُداة هذه الأمة، فكلَّما نبغت شبهة، وأطلت فتنة إلا ووجدت من يرد عليها ويقمع رؤوسها، وكان ذلك بفضل الله تعالى عبر العصور، يأخذون كلام الخصوم بأمانة ويدمغونه بالحجَّة.

وخُذ على سبيل المثال ما سطره الإمام ابن قتيبة الدينوري في كتابه (تأويل مختلف الحديث) مصدِّراً بقوله: «وأعدتُ ما ذكرت في كتبي من هذه الأحاديث ليكون الكتاب جامعاً للفن الذي قصدوا الطعن به، وقدمت قبل ذلك الحديث، وكشف معانيها، وصف أصحاب الكلام، وأصحاب الحديث بما أعرف به كل فريق.

وأرجو أن لا يطَّلع ذو نُهًى مني على تعمُّد لتمويه، ولا إيثار الهوى، ولا ظلم لخصم. . .»[1].

ثم تَتَبَّع فرق الطاعنين في الحديث كلاً أو بعضاً، وبيَّن طعن كل فريق بإيجاز وتركيز، فبدأ بذكر الفرق، ثم بأصحاب الكلام والفلسفة، كأبي هذيل العلاف، والنظام والنجَّار، وهشام بن الحكم، وثمامة بن أشرس ومويس. . . وغيرهم، وذكر أصول انحرافاتهم في الأسماء والصفات، ثم في الأحكام الشرعيَّة

---

(١) انظر: ص١٢.

والفقهيَّات، ثم طعنهم في الصحابة وما ادَّعُوه عليهم من التناقض والخطأ، وردَّ عليهم ضلالاتهم بإحكام وإفْحام، وما أنكروه من أنَّ ثبوتَ الخبر لا يكون إلا بنقل العدد الكثير والجمْع الغفير، بدءاً من اثنين وانتهاءً بسبعين أو يزيد، ثم أتبعهم بأصحاب الرأي ومجانبتهم للأحاديث والسنن، وما كان موقف السلف منهم، وخصَّ بالذكر الإمام الحافظ إسحاق بن راهويه (المتوفى ٢٣٤هـ).

ثم ذكر اعتراضات الرافضة على السنَّة وأمثلة من تفاسيرهم العجيبة للقرآن الكريم، ثم ذكر أصحاب الحديث، وما تجشَّموه في طلب الآثار والأخبار، والبحث عنها، ومعرفة صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وكشف عن مخالفها من أصحاب الرأي. وذكر ما يعيبهم به الطاعنون من حمل الضعيف والغريب والموضوع، وما قد ينساه بعضهم من الحديث بعد تحديثه به، أو ما يحصل لبعضهم من التصحيف واللحن، وحمل الغلط والمتناقض... إلخ.

فكشف عن عوار هذه الاعتراضات، وأثبت أنها من المغالطات، ونثر في كتابه الكثير.

وأقول: إنَّ من تأمَّل ما ذكره الإمام الشافعي في كتبه من الردِّ على الطاعنين في السنَّة وشُبههم، وما ذكره ابن قتيبة، يجد أن هذه الاعتراضات تتكرر عبر العصور، وحتى عصرنا الحاضر الذي بدأت فيه سهام التشكيك بالإسلام عامة وفي السنة خاصَّة، فكانت من أسباب هذه النهضة القوية، والحمد لله إذ حركت الهمم وَعَبَّأت العزائم للدفاع عن السنة ونصرتها.

وقد عرف المسلمون التَّشكيك في العالم العربي بأقلام إسلامية قبل أن يعرفوه من المستشرقين، وبدأ ذلك مع الشيخ محمد عبده، ثم

رشيد رضا الذي كانت مواقفه مُضْطربة، وفيها الكثير الذي لا يوافقه عليه أهل الحديث، بل جمهور أهل السنة والجماعة[1] ومن ذلك أنه يقصب أي راوٍ مهما قال فيه أئمة الحديث من ألفاظ العدالة والثقة، إذا جاء بحديث أو أحاديث تعترض هواه وإصلاحه المزعوم، كطعنه في عبد الرزاق الصَّنعاني، وَوَهْب بن منبِّه، وهمَّام بن منبه وغيرهما، وهذا يجرُّه إلى الطعن في مصادر حديثيَّة لها وزنها، ولا يقتحهم حماها كالصحيحين، وغيرهما من كتب الحديث.

ويصلُ به الأمر إلى قَصْر عدالة الصحابة على بعض دون بعض، ولم يدَّخر وسعاً في الانتقاء من الأحاديث واستبْعاد بعضٍ منها باسم حديث الآحاد، وعدم حُجيَّته.

وردّ عدداً من المتون التي بَلَغ بعضها حد التواتر، ومنها أحاديث اعتقاديَّة، ومنها أحاديث من أشراط الساعة، وأحاديث المهدي، وأحاديث انشقاق القمر، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام، وغير ذلك، ورجوعه إلى التعسُّف في تأويل عددٍ غيرِ قليل من النصوص الحديثيَّة.

وعلى نفس النهج سار عدد من المعاصرين، وتعلَّقوا بكلام الشيخ رشيد رضا وشيخه الشيخ محمد عبده، وقد انْبثَّت أفكارهما في المعاصرين، وتعلَّق بهما في معاداة السنَّة والحديث أبو ريَّة وجميع العلمانيين، وبعض ذوي النيَّات الحسنة المجازفين..

ولو أجريت مقارنة بين حملات السَّابقين والمعاصرين،

---

(١) انظر في بيان مواقفه وتفصيلها وتتبعها: كتاب: موقف المدرسة العقليَّة من الحديث النبويّ الشريف، دراسة تطبيقية عن تفسير المنار، تأليف شفيق بن عبد الله شقير، ط. المكتب الإسلامي، (١٩٩٨م).

لوجدنا أنَّ المعاصرين يتلقَّفون كلام السابقين ويتشبَّعون به وينسبونه إلى أنفسهم، لأنّه وافق هواهم، وناسب مَسْعاهم.

وقد صدرت ـ والحمد لله ـ من المعاصرين كتب جليلة وحفيلة في الردّ على من زاغ أو انحرف، ومن أساء القول في السنَّة النبويّة أو في بعض قضاياها وانجرف، جزاهم الله كلَّ خير.

والميدان يتَّسع للمزيد نظراً لكثرة المحاربين للسنَّة في العقد الأخير من السنين.

وهنا يمكن القول: **إنّه لجديرٌ بأهل السنَّة والحديث أن يصنّفوا ـ فرادى أو مجتمعين ـ موسوعة خاصَّة تشمل كل هذه الاعتراضات والتَّشكيكات ـ كما هي ـ ويُرتبوها حَسب ظهورها مع بيان أسبابها، ومَنْ باء بإثمها، ويذكروا من ردَّ عليها من العلماء حَسْب العصور، مع تلخيص هذه الردود، ودمجها وترتيبها بمنهج مُيسَّر موثَّق، مع مقدِّمة جامعة في تاريخ السنّة ونقلها من القرن الأول والثاني لتكون مرجعاً ينهل منه كلُّ مُحبِّي السنَّة، وكلّ مَنْ أراد أن يعرف الحقيقة، ويوضح بين يدي الباحثين، وإذا أمكن ترجمتها إلى اللغات العالمية، فستكون خدمة عظيمة للسنَّة النبويَّة، وللأمة الإسلامية جمعاء، بل وخدمة الإنسانية في حالتها المترنِّحة التي تحياها ـ وتبحث عن طريق للخلاص، ولن يكون الخلاص إلاّ بكتاب الله تعالى وسنَّة رسوله ﷺ.**

وفي الختام أقول: إنَّ هذه أفكار لعلَّها تُراود الكثيرين، ولعلَّ عند بعضهم مزيداً عليها نافعاً ومفيداً، دوَّنتها تذكرةً لنفسي، وتبصرةً لمحبّي السنّة النبويّة الشريفة والغيورين عليها.

وإنِّي لعلى يقين بأنَّ الله تعالى الذي حَفِظَ الكتاب، وحفظ معه

السنَّة الشريفة لتتم الحجَّة على الخلائق، سيُهيِّئ للسنَّة رجالاً وأجيالاً تحفظُ آثارها، وتنقلُ أسفارها إلى أن تُحدِّث الأرضُ أخبارها، لأنَّ السنَّة منهج للسعادة وطريق للأمن. وقد رُوِّينا بالسند المتصل عن العرباض بن سارية السلمي رضي الله عنه قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وَجَلت منها القلوب، وذَرَفَت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله كأنَّها موعظةُ مودِّع، فأوْصِنَا، قال: أُوصيكم بتقوى الله والسَّمع والطاعة، وإنْ عبدٌ حبشيٌّ، فإنَّ مَنْ يَعِشْ منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسَّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجد، وإيَّاكم ومُحْدَثَاتِ الأمور، فإنَّ كُلَّ مُحَدَثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة»[1].

وعنه رضي الله عنه أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلاّ هالك»[2].

اللهمَّ إنَّا نسألك أن تجعَلَنا من حَمَلة كتابك، وسُنَّة نبيِّك العاملين بهما، الذابِّين عنهما، الدَّاعينَ إليهما، القائمين عليهما، يا قريبُ يا مجيبُ، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

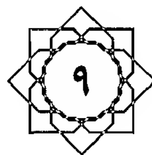
وكتبه الدكتور فاروق حمادة

بالرباط في غرة المحرَّم الحرام ١٤٢٦هـ

---

(١) أخرجه أبو داود، والترمذي، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه، وأحمد في مسنده، وغيرهم.

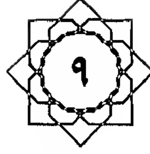
(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنّة بإسناد حسن.



خاتمة في ذكر بعض الأسانيد المنيفة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



خاتمة في ذكر بعض الأسانيد المنيفة

هذه بعضُ الأسانيد التي توصلنا بصاحب السنَّة الشريفة عليه صلوات الله وسلامه، وبحَمَلة سنَّته، ومؤلِّفيها وناشريها ودارسيها، أعلى الله مقامهم، وجعلني حلقة مضيئة في سلاسل مَجْدهم ونفعهم.

ولي بحمد الله إجازات عدَّة، مغربية ومشرقية، أخصُّ منها بالذكر إجازات شيخنا العلاَّمة الحافظ الناقد، السيد عبد الله بن الصِّدِّيق الغماري الحَسَني (المتوفَّى بطنجة ١٩ شعبان سنة ١٤١٣هـ)، الموافق (١١ فبراير ١٩٩٣م) أعلى الله مقامه.

وشيخنا العلاَّمة الأستاذ المربِّي الشيخ مُصطفى مراد الحَمَوي.

وشيخنا البركة الشيخ محمد صالح بن أحمد الخطيب القادري الحسني الدمشقي.

وشيخنا البركة الصالح، أبو سليمان عبد القادر غانم السكوني الودغيري.

ولكلٍّ واحد من هؤلاء النُّبلاء شيوخ عديدون، وخاصَّة: السيد عبد الله بن الصدِّيق رحمه الله، فله اتِّساع في الرواية وعناية وتدقيق، ومن جملة مرويّاته ثبت الشيخ عبد الله الشبراوي وهو من الأثبات الجامعة المشهورة.

قال السيد عبد الله بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري رحمه الله تعالى في ذكر سنده إلى الشيخ عبد الله الشبراوي:

أرويه عن الشيخ محمد دويدار الكفراوي

عن الشيخ محمد الأنبابي

عن السيد حسن القويسني

عن أبي هريرة: داود بن محمد القلعي

عن الشيخ أحمد السحيمي (المتوفى ١١٨٨هـ)

عن الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي (المتوفى ١١٧١هـ)

ويروي صحيح البخاري وبقية الستّة

عن الشيخ محمد الخرشي المالكي

عن والده

عن البرهان بن حسن اللقاني

عن الشيخ سالم السنهوري

عن النجم محمد الغيطي

عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

عن الحافظ أحمد بن حَجَر العسقلاني، بسنده المذكور في صدر فتح الباري بشرح صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

وفي ص٢٨ قال الشيخ عبد الله الشبراوي:

ممَّن أخذت عنهم شيخنا خاتمة الحفَّاظ الشيخ محمد الزرقاني المالكي، شارح الموطأ والمواهب، نجل العلاَّمة الشيخ عبد الباقي

الزرقاني، شارح مختصر خليل، أخذتُ عنه البخاري، وبقية الكتب الستة، والمواهب اللدنية، وموطأ الإمام مالك بن أنس، سماعاً للبعض وإجازة للباقي.

قال رحمه الله تعالى:

أما صحيح البخاري، فقد أخبرنا به علاَّمة الوقت الشيخ الإمام نور الدين علي الشبراملسي الشافعي، دراية لجملة منه كثيرة بمدرسة أومجاي، ورواية لجملة منه أكثر بجامع المغاربة قراءةً عليه وأنا أسمع، وإجازة لباقيه قال:

أخبرنا الشيخ محيي الدين بن وليِّ الدين بن جمال الدين يوسف بن زكريا الأنصاري، عن الحافظ جلال الدين السيوطي، عن جلال الدين العمقي، عن أبي الحسن الدمشقي، قال:

أخبرتنا وزيرة بنت عمر بن سعد التنوخية، قالت:

أخبرنا أبو عبد الله بن الحسن بن المبارك الزَّيدي ـ بفتح الزاي ـ الحنبلي، عن أبي الوقت عبد الأوَّل بن عيسى السِّجْزي الهَرَوي، عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي، عن أبي محمد عبد الله بن حموية السَّرخسي، عن محمد بن يوسف بن مطر الفربري قال: حدَّثنا الإمام الحجَّة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاهم، مرة ببخارى ومرة بفربر ـ بفتح الباء وكسرها، قرية قريبة من بخارى ـ قال.

وأما صحيح مسلم:

فقد أخبرني حافظ العصر أبو عبد الله محمد بن علاء الدين البابلي الشافعي، عن أبي النجا سالم السنهوري المالكي، عن أبي

الأشرف نجم الدين محمد بن الغيطي، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عن الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قال:

حدَّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي:

عن أبي الفضل سليمان بن حمزة

عن أبي الحسين علي بن الحسين

عن الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر

عن أبي القاسم عبد الرحمن بن مندة

عن أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي

عن مكي بن عبد الله النيسابوري

عن مؤلِّفه الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.

قال الحافظ ابن حجر: هذا السند في غاية العلوّ، وهو جميعه بالإجازات.

قال شيخنا الزرقاني:

وأما كتاب السنن لأبي داود.

فقد أخبرنا به الشيخ الوالد

عن العلاَّمة النور علي بن أحمد الأجهوري

عن الفقيه محمد بن أحمد الرملي

عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

عن الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني

عن أبي علي محمد المعروف بالمطرز

عن أبي المحاسن يوسف بن علي الحنفي

عن الحافظ عبد العظيم المنذري

عن أبي حفص عمر بن طبرزد البغدادي

عن أبي الوليد إبراهيم بن محمد الكرخي

عن الحافظ أبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب

عن القاسم بن جعفر الهاشمي

عن أبي علي محمد بن أحمد اللؤلؤي

قال: أخبرنا داود سليمان بن الأشعث السجستاني

وأما جامع الترمذي وشمائله، فقد أخبرنا بها:

أبو عبد الله محمد البابلي الشافعي

عن أبي النجا سالم بن محمد السنهوري المالكي

عن النجم محمد الغيطي الشافعي

عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

قال: أخبرنا بها الحافظ بن علي بن حجر العسقلاني قال:

أخبرنا بهما:

أبو إسحاق إبراهيم البعلي

أخبرنا علي بن محمد البندنيجي

أخبرنا أبو منصور محمد بن علي المقري البغدادي

أخبرنا عبد العزيز بن الأخضر

أخبرنا أبو الفتح عبد الملك الكروخي

أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب قال:

أخبرنا بها مؤلّفها الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي

قال شيخنا الزرقاني:

وأما سنن النسائي:

فعن الشمس البابلي

عن الإمام أحمد بن خليل السبكي

عن النجم الغيطي

عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

ـ عن الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، قال:

أخبرنا التنوخي، قال:

أخبرنا أيوب بن نعمة البالسي

أخبرنا أبو عمرو عثمان بن علي المعروف بخطيب القرافة

أخبرنا الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي

أخبرنا طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي

أخبرنا أبو محمد الدوني

أخبرنا أبو نصر أحمد بن الحسن الكسار

أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد الشهير بابن السني

أخبرنا أبو عبد الرحمن بن علي بن شعيب النسائي ثم المصري

وأما سنن ابن ماجَهْ:

فبهذا السند أيضاً إلى الحافظ ابن حجر قال:

أخبرنا محمد بن عمر البغدادي

أخبرنا الحافظ يوسف المزي

عن عبد الخالق بن عبد الله بن علوان

عن الإمام موفق الدين قدامة

عن الإمام طاهر المقدسي

عن أبي منصور محمد بن الحسن القزويني

عن القاسم بن أبي المنذر الخطيب

عن أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان

قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف محمد المذكور بابن ماجه، بالهاء الساكنة وصار وقفاً، وهو اسم أعجمي لقب ليزيد والد المؤلّف لا أنه جد للمؤلف، كما قد يتوهّم، قاله في القاموس.

قال شيخنا الزرقاني:

وأما موطأ الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه :

فعن حافظ عصره الشمس البابلي الشافعي

عن الزين عبد الرؤوف المناوي شارح الجامع الصغير

عن النجم محمد بن أحمد الغيطي

عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

عن أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني

عن مريم بنت أحمد الأذرعي قراءة عليها ببعضه وإجازة لسائره بإجازتها من يونس بن إبراهيم المدلوس، إن لم يكن سماعاً من أبي الحسين بن المقري

عن أبي الحافظ أبي الفضل بن ناصر

عن أبي القاسم بن مندة

عن أبي علي زاهر بن أحمد السرخسي

عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي

قال: أخبرنا أبو مصعب الزهري قال: أخبرنا الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه فذكره.

قال شيخنا الزرقاني:

وأخبرنا أيضاً بالموطأ:

الشيخ الإمام الوالد عن

النور علي الأجهوري المالكي

عن الفقيه محمد بن أحمد الرملي الشافعي

عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

عن الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني

قال: قرأته عليه متصلاً بالسماع ليس في الطريق إجازة

على أبي إسحاق التنوخي بالقاهرة

عن محمد بن جابر بن محمد القيسي الوادآشي

عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن هارون الطائي القرطبي

عن أحمد بن يزيد بن أحمد بقي

عن محمد بن عبد الحق الخزرجي

عن أبي عبد الله محمد بن فرج الفقيه مولى ابن الطلاع

عن يونس بن عبد الله بن مغيث الصفَّار

عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى

عن عمِّ أبيه عبد الله

عن أبيه يحيى بن يحيى الليثي مولاهم الأندلسي

عن إمام الأئمة مالك بن أنس، سوى ما فاته سماعه عن مالك أو شكَّ فيه، وهو ورقة من آخر باب الاعتكاف، رواه عن زكريا بن عبد الرحمن المعروف بشبطون ـ بموحدة ـ عن مالك، وكان يحيى سمع الموطأ منه قبل رحلته إلى مالك.

قال الحافظ ابن حجر:

وأخبرنا التنوخي:

عن أبي محمد بن أبي محمد بن أبي غالب إجازة

عن أبي الحسن بن المقيَّر مشافهة

عن أبي الفضل بن ناصر

عن أبي عبد الله الحميدي

عن ابن عبد البر

عن سعيد بن نصر

عن قاسم بن أصبغ

عن محمد بن وضاح

عن يحيى بن يحيى عن مالك

ويحيى الأندلسي هذا لا رواية له في شيء من الكتب الستة.

وروى الموطأ أيضاً عن مالك يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، شيخ الشيخين وغيرهما، وهو المروي عنه في الكتب الستة، ومن لا خبرة له يلتبس عليه بذلك.

قلت: والشبراوي هو الإمام الفقيه المحدِّث الأصولي الشاعر أبو محمد عبد الله بن محمد بن عامر الشّبراوي الشافعي (المتوفَّى في ٦ ذي الحجة ١١٧١هـ)[١]، تولَّى مشيخة الأزهر، وله مؤلَّفات عديدة، منها: شرح الصدر في غزوة بدر، ومنائح الألطاف في مدائح

---

(١) انظر ترجمته في: فهرس الفهارس: ٢/ ١٠٦٥؛ والأعلام، للزركلي: ٤/ ١٣٠.

الأشراف، والإتحاف بحبّ الأشراف، وعنوان البيان، وهذه الكتب قد طبعت.

أما ثبته فهو الذي يعول عليه كثير من المصريين المسندين، وهو مطبوع، بدأه بأسباب تأليفه بوفيات مشايخه ومشايخهم إلى رسول الله ﷺ، وقال في خاتمته: قال جامعه الفقير، عبد الله الشبراوي الشافعي سَتَر الله عيوبه وغفر ذنوبه: هذا ما تيسَّر جمعه استجلاباً للرحمة والغفران بذكر هؤلاء الأئمة الأعيان في أواخر رمضان سنة اثنين وأربعين ومئة وألف.

وأما شيخنا العلاَّمة الأستاذ الشيخ **مصطفى مراد الحَمَوي** وبخط يده، جزاه الله كل خير قد أجازني **بثبت الشيخ أحمد بن سليمان الأرْوَادي** المسمَّى: **العِقْد الفريد في معرفة علوّ الأسانيد**.

عن الشيخ محمد علي مراد

عن شيخه وعمٍّ أبيه: الشيخ أحمد بن الشيخ محمد سليم المراد

عن شيخه وأخيه لأبيه: الشيخ محمد علي المراد

عن العالم العامل الشيخ محمد سليم خَلَف الحمصي

عن الشيخ أحمد بن سليمان الطرابلسي الأروادي رحمه الله تعالى في ثبته المسمَّى: (العقد الفريد في معرفة علوٍّ الأسانيد)، وقد كتب مختصره يوم السبت في الحادي والعشرين من شهر صفر سنة ثمانية وستين ومئتين بعد الألف للهجرة النبويّة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام:

وقد روى عن شيوخ كثيرين من أصحاب الأثبات والأسانيد، ومنهم:

الشيخ محمد أمين بن عمر عابدين، وله ثبت

والشيخ عبد الرحمن الكزبري، وله ثبت معروف

والشيخ حامد العطار، وله ثبت معروف

والشيخ أحمد التَّميمي الخليلي، وله ثبت

والشيخ منصور اليافي، وله ثبت

والشيخ الطحطاوي، وله ثبت

ومن شيوخه أصحاب الأثبات، ومنها:

ثبت الشيخ عبد الغني النابلسي

وثبت الشيخ إسماعيل بن محمد الجراحي

وثبت الشيخ الجنيني

وثبت الشيخ محمد بن العلي الكاملي

وثبت الشيخ شمس الدين محمد البديري

وثبت الشيخ سالم بن عبد الله البصري

وثبت الشيخ محمد الأمير

وثبت الشيخ مرتضى الزبيدي

وقال فيه رحمه الله: وحيث إنني بنيت ثبتي هذا على الاختصار فأذكر فيه الكتب محذوفة الإسناد إلى مؤلّفيها، وكذا الأخبار، فمن أراد معرفة أسانيدها فليراجع الأثبات الثلاثة التي لمشايخنا الشاميين الأخيار:

محمد أمين عابدين، والكزبري، والعطار...

ثم ذكر رواياته بكتب الحديث، ومنها:

مسانيد الأئمة الأربعة: مسند الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام الشافعي، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ثم الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

ثم ذكر كتب الحديث التي اتصل سنده بها: كمعاجم الطبراني وغيرها. ثم ذكر كتب شروح الحديث وغيرها من الكتب الحديثية، كفتح الباري، للحافظ ابن حجر، ومؤلَّفات ابن حجر، وعمدة القاري، للعيني مع مؤلَّفاته، والكرماني...

وأما صاحب الثبت السيد أحمد بن سليمان الأروادي الطرابلسي (المتوفَّى نحو ١٢٧٥هـ)[١]، فهو مسند طرابلس الشام في عصره وشيخ الطريقة النقشبندية بها، له تصانيف تجاوزت المئة، كتاريخ كبير، وألفية في علوم الأدب، والتبر المسبوك في نهاية السلوك، وغير ذلك رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

ورحمهم الله جميعاً رحمة واسعة، وجعل سلاسل السنَّة النبويّة متّصلة الحلقات، دائمة المنارات، متتابعة التصنيف والعطاءات إلى يوم الدين.

وأما شيخنا البركة الصالح الشيخ محمد صالح بن أحمد الخطيب القادري الحسني الدمشقي (المولود سنة ١٣١٣هـ،

---

(١) انظر: فهرس الفهارس: ١/ ١٢٥.

والمتوفّى سنة ١٤٠١هـ)[1]**، فقد أجازني بخطِّ يده بثَبته المسمَّى (الدُّرر الغالية في رواية الأسانيد الدمشقية العالية وإثبات بعض الأحاديث والمسلسلات المتَّصلة بالعلماء والمحدِّثين الثقات).**

وكتب لي الإجازة على مُوجز ثَبت الدُّرر الغالية.. وهذا الموجز مطبوع.

وقال فيه: «وإنني أرويها بعموم الإجازة عن مشايخي ومشايخهم وغيرهم من علماء الشام، والحجاز، واليمن، وتريم، وحضرموت، ومصر، والعراق، وفارس، والأفغان، والسند ـ باكستان ـ الهند، وجاوا ـ أندونيسية ـ وطرابلس الغرب ـ ليبية، وتونس، والجزائر، وتلمسان، ومراكش، والمشيخات والمسلسلات المشهورة في المغرب والمشرق، وقد ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ جملة من التي رواها شيوخ مشايخه.

ثم ذكر شيوخه وشيوخ شيوخه الذين قرأ عليهم، وأجازوه إجازة خطيَّة أو مراسلة، أو مشافهة، والذين شملته إجازتهم فذكر منهم مئة واثنين، وبدأهم بالسيد:

محمد نصر الله أبو النصر بن السيد عبد القادر الخطيب القادري الحسني الدمشقي (المتوفَّى ١٣٢٤هـ) بثبته (الكنز الفريد)، ومختصره (الجوهر المفيد في علوّ الأسانيد)، والسيد فالح بن محمد الظاهري المهنوي الحسيني المدني (المتوفَّى ١٢٢٨هـ) بثبته (حُسن الوفا لإخوان الصفا).

---

(١) انظر ترجمته في كتاب: (تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري)، للأستاذين محمد مطيع الحافظ، ونزار أباظة: ٢/ ٩٦٣.

وانتهى بالشيخ مصطفى أحمد الطنطاوي[1] الدمشقي (المتوفَّى ١٣٤٣هـ)، والشيخ جمال الدين بن العلاَّمة السيد أبي الخير الخطيب الدمشقي (المتوفَّى ١٣٣٩هـ) رحمهم الله جميعاً.

وأما إجازة شيخنا البركة الصالح أبو سليمان عبد القادر بن محمد بن محمد بن سليمان (غانم) فبخطِّ يده:

عن شيخه الخطيب المحدِّث المربّي السيد أبي عبد الله محمد بن محمد بلخير بن عبد الحق الوذْغيري الإدريسي الحَسَني ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيوخه:

الشيخ الأستاذ سيدي محمد بن المصطفى بن المدني بن الشيخ بابا عمرو، البليدي الجزائري، مفتي الديار الجزائرية على المذهبين المالكي والحنفي، والشيخ الحافظ الواعية سيدي محمد المدني بن الغازي بن الحاج الحَسَني الشريف العلمي الرباطي.

والشيخ الحافظ سيدي أحمد بن علي بن عبد النبي السَّلاوي.

والشيخ سيِّدي عبد الحفيظ بن محمد بن الطاهر بن أبي المعالي عبد الكبير الفاسي الفِهْري، وأسانيده مُثْبتة في كتابه القيِّم (معجم الشيوخ) المسمَّى: (رياض الجنّة) أو (المدهش المطرب).

رحمهم الله تعالى ورضيَ عنهم أجمعين، وأمتع بشيخنا السيد عبد القادر وأبنائه وخاصَّةً الألمعي النبيه المُقْبل على عِلم السنَّة السيد المصطفى، وَوَفَّقَنا وإيَّاهم لما يُحبُّه ويرضاه.

* * *

(١) وهو والد العلاَّمة الأديب الأستاذ علي الطنطاوي (المتوفَّى سنة ١٤٢٠هـ)، رحمه الله تعالى.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أهم المصادر التي تمَّ الاقتباس منها

- **إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، للإمام البوصيري (المتوفى ٨٤٠هـ)، ط. الأولى بدار الوطن بالرياض.

- **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**، لأبي الحسنات اللكنوي (المتوفى ١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدَّة، ط. الأولى.

- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة ببيروت.

- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، ط. دار العلم للملايين - بيروت.

- **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي محمد بن حزم الأندلسي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).

- **اختلاف الحديث**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤هـ) مع كتاب الأم، ط. الثانية (١٤٠٣هـ).

- **أخبار أصبهان**، لأبي نُعيم الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، ط. مصورة عن طبعة بريل بليدن (١٩٣٤م).

- **الأدب المفرد**، للإمام البخاري محمد بن إسماعيل (المتوفى ٢٥٦هـ)، ط. طشقند (١٣٩٠هـ).

- **أزهار الرياض في أخبار عياض**، للمقري التلمساني (المتوفى

١٠٤١هـ)، تحقيق: مجموعة، ط. صندوق إحياء التراث الإسلامي بين المغرب والإمارات.

- **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، لتقي الدين بن دقيق العيد (المتوفى ٧٠٢هـ)، تحقيق: قحطان الدوري، ط. الأولى (١٤٠٢هـ).

- **الإقناع في مسائل الإجماع**، لابن القطان الفاسي (المتوفى ٦٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، ط. دار القلم الأولى.

- **الإلزامات والتتبع**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ مقبل الوادعي، ط. دار الكتب العلمية.

- **إيضاح المكنون عن أسماء الكتب والفنون**، لإسماعيل باشا البغدادي، تصوير مكتبة المثنّى.

- **البحر الزخار - مسند البزار -**، تحقق: محفوظ الرحمن زين الله، نشر مكتبة العلوم والحكم.

- **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، لابن الملقن (المتوفى ٨٠٤هـ)، تحقيق: جمال محمد السيد، نشر دار العاصمة.

- **بغية الباحث عن زوائد الحارث**، للحافظ ابن حجر (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، ط(١٤١٢هـ).

- **بيان الوهم والإيهام**، لابن القطان الفاسي (المتوفى ٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط. دار طيبة.

- **التاريخ**، لأبي زرعة الدمشقي (المتوفى ٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله القوجاني.

- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، ط. دار الفكر، د.ت.

- **تأويل مختلف الحديث**، لابن قتيبة (المتوفى ٢٧٦هـ)، نشر دار الكتاب العربي، د.ت.

- **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، للإمام السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، بتحقيق: محمد عبد الوهاب عبد اللطيف، وأخرى بتحقيق: نظر محمد الفاريابي.

- **تدقيق العناية في تحقيق الرواية**، لابن أبي الدم الحموي (المتوفَّى ٦٤٢هـ)، مخطوط.

- **تذكرة الحفَّاظ**، لشمس الدين الذهبي (المتوفَّى ٧٤٨هـ)، نسخة مصورة عن الهندية.

- **ترتيب المدارك إلى معرفة أعيان مذهب مالك**، للقاضي عياض البستي (المتوفى ٥٤٤هـ)، ط. وزارة الأوقاف بالمغرب الأُولى.

- **التعليق الممجَّد على مُوطأ محمد**، لأبي الحسنات اللكنوي (المتوفى ١٣٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور تقي الدين الندوي.

- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، للحافظ ابن حَجَر (المتوفَّى ٨٥٢هـ)، بتصحيح السيد عبد الله هاشم اليماني.

- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر بن

عبد البر (المتوفَّى ٤٦٣هـ)، ط. وزارة الأوقاف المغربية الأولى.

- **التمييز**، للإمام مسلم بن الحجاج (المتوفَّى ٢٦١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط. الأولى.

- **الثقات**، لأبي حاتم محمد بن حبان (المتوفَّى ٢٥٤هـ)، مصورة عن الطبعة الهندية بدار الكتب العلمية، د.ت.

- **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر بن عبد البر (المتوفَّى ٤٦٣هـ)، نشر دار الفكر، د.ت.

- **الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع**، للخطيب البغدادي (المتوفَّى ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. الطحان، ط. الأولى.

- **جذوة الاقتباس في ذكر وُلاة الأندلس**، للحميدي، ط. الدر المصرية للتأليف والترجمة والنشر (١٩٦٦م).

- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي (المتوفى ٣٢٧هـ)، مصوَّرة عن ط. الهندية.

- **الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر**، للإمام السخاوي (المتوفَّى ٩٠٢هـ)، ط. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

- **عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية**، للغبريني (المتوفى ٧١٤هـ)، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر ببيروت.

- **ذيول تذكرة الحفاظ**، لابن فهد، والحسيني والسيوطي، نسخة مصوَّرة، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت.

- **ذيل طبقات الحنابلة**، لابن رَجَب الحنبلي (المتوفى ٧٩٥هـ)، نشر دار المعرفة ببيروت، د. ت.

- **رسالة أبي داود إلى أهل مكة**، لأبي داود السجستاني (المتوفى ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ.

- **الرحلة في طلب الحديث**، للخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٢هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

- **الرسالة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى ٢٠٤هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ط. الأولى.

- **الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنّة المشرَّفة**، للسيد محمد ابن جعفر الكتّاني (المتوفى ١٣٤٥هـ)، نشر دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الرابعة.

- **سؤالات حَمْزة السَّهمي للدارقطني وغيره**، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض.

- **السنّة**، لابن أبي عاصم (المتوفى ٢٨٧هـ)، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي.

- **السنَّة النبويَّة وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني**، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

- **السنَّة النبويَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، للدكتور مصطفى السباعي، ط. الأولى مكتبة دار العروبة بالقاهرة.

- **السنن**، لابن ماجَهْ محمد بن يزيد (المتوفى ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

ـ **السنن**، للدارمي عبد الله بن عبد الرحمن (المتوفى ٢٥٥هـ)، بعناية السيد عبد الله هاشم اليماني.

ـ **السنن**، لأبي داود السجستاني (المتوفى ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعة أخرى تحقيق: الشيخ محمد عوّامة.

ـ **السنن الكبرى**، للبيهقي أحمد بن الحسين (المتوفى ٤٥٨هـ)، مصوَّرة عن الهندية.

ـ **سير أعلام النبلاء**، للإمام شمس الدين الذهبي (المتوفَّى ٧٤٨هـ)، ط. الثالثة، مؤسسة الرسالة (١٤٠٥هـ).

ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي (المتوفى ١٠٨٩هـ)، نسخة مصوَّرة عن طبعة القدسي.

ـ **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي (المتوفى ٧٩٥هـ)، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ط. الأولى بديوان الأوقاف بالعراق.

ـ **شرح مشكل الآثار**، للإمام أبي جعفر الطحاوي (المتوفى ٣٣٢هـ)، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسَّسة الرسالة.

ـ **شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي**، تحقيق: محمد زهري النجّار.

ـ **شروط الأئمة الخمسة**، لأبي بكر الحازمي، بتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري، نشر مكتبة عاطف.

ـ **الصحيح**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، مع

شرحه فتح الباري، ط. المكتبة السلفية.

ـ **الصحيح**، للإمام مسلم بن الحجاج (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

ـ **الصحيح**، لابن حبّان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

ـ **الصلة**، لابن بشكوال (المتوفى ٥٧٨هـ)، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م).

ـ **الضعفاء والمتروكون**، لأبي الحسن الدارقطني (المتوفى ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، ط. مكتبة المعارف بالرياض.

ـ **الضعفاء**، لأبي نُعيم الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور فاروق حمادة، ط. دار الثقافة بالدار البيضاء.

ـ **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، للأدفوي جعفر بن ثعلب (المتوفى ٧٤٨هـ)، ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م).

ـ **الطبقات**، لمحمد بن سعد (المتوفى ٢٣٠هـ)، ط. دار صادر ببيروت.

ـ **طبقات الحنابلة**، لأبي يعلى الحنبلي، نشر دار المعرفة ببيروت، د. ت

ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، للإمام السبكي عبد الوهاب بن علي (المتوفى ٧٧١هـ)، ط. دار إحياء الكتب العربية.

ـ **العلل**، للإمام علي بن المديني (المتوفى ٢٣٤هـ)، تحقيق:

الدكتور مصطفى الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي.

ـ **العلم**، لابن أبي خيثمة، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. الأولى.

ـ **غريب الحديث**، لابن قتيبة محمد بن مسلم (المتوفى ٢٧٦هـ)، ط. ديوان الأوقاف بالعراق.

ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، ط. المكتبة السلفية.

ـ **الفكر المنهجي عند المحدِّثين**، للدكتور: همام سعيد، كتاب الأمة بقطر، رقم (١٦).

ـ **فهرس الفهارس والإثبات**، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، للسيد عبد الحي الكتاني (المتوفى ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م)، ط. دار الغرب الإسلامي.

ـ **الفهرسة**، لابن خَيْر الإشبيلي (المتوفى ٥٧٧هـ)، ط. فرنشيشكة قدارة، وخليان ربارة.

ـ **الفوائد البهيَّة في تراجم الحنفية**، للكنوي (المتوفى ١٣٠٤هـ)، بدار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت.

ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي الجرجاني (المتوفى ٣٦٤هـ)، ط. الثالثة، دار الفكر (١٩٨٨م).

ـ **الكفاية في علم الرواية**، للخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، ط. مطبعة السعادة بمصر.

ـ **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين الغَزِّي،

ضبطه جبرائيل جبور، ط. دار الآفاق.

- **كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**، لابن حبَّان البستي (المتوفى ٣٥٤هـ)، تحقيق: إبراهيم محمود الزايد، ط. دار الوعي بحلب.

- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لنور الدين الهيثمي (المتوفى ٨٠٨هـ).

- **المحدِّث الفاصل**، للرامهرمزي (المتوفى ٣٦٠هـ)، بتحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، ط. الأولى بدار الفكر.

- **المحلَّى بالآثار**، لأبي محمد بن حَزم (المتوفى ٤٥٦هـ).

- **المداوي لعلل المناوي**، للسيد أحمد بن الصدِّيق الغُماري (المتوفى ١٣٨٠هـ)، ط. الأولى، بدار الكتبي بمصر.

- **المُسْتدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابوري (المتوفى ٤٠٥هـ)، مصوَّرة عن الهندية.

- **المُسْنَد**، للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١هـ)، ط. المكتب الإسلامي ودار صادر.

- **المُسْنَد**، للإمام الحميدي عبد الله بن الزبير (المتوفى ٢١٨هـ)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

- **مَصَادر السيرة النبوية وتقويمها**، للدكتور فاروق حمادة، ط. دار القلم بدمشق.

- **مصطلح التاريخ**، لأسد رستم (معاصر)، نشر المكتبة البولسية ببيروت.

ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، للحافظ ابن حجر (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

ـ **المعجم الأوسط**، للإمام الطبراني (المتوفى ٣٦٠هـ)، بتحقيق: د. محمود الطحان.

ـ **المعجم الكبير**، للإمام الطبراني (المتوفى ٣٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ حمدي السلفي، ط. ديوان الأوقاف بالعراق.

ـ **معجم المصطلحات الحديثيّة**، للدكتور نور الدين عتر (معاصر)، ترجمه للفرنسية: د. عبد اللطيف الصباغ، وعبد الله كريل.

ـ **معرفة علوم الحديث**، للحاكم النيسابوري (المتوفى ٤٠٥هـ)، بتصحيح: الدكتور معظم حسين.

ـ **المعرفة والتاريخ**، ليعقوب الفسوي (المتوفى ٢٨٨هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط. الأولى بديوان الأوقاف بالعراق (١٩٧٤م).

ـ **مفتاح الجنّة في الاحتجاج بالسنَّة**، لجلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، ضمن مجموعة الرسائل المنيريّة.

ـ **مقدِّمة جامع الأصول**، لابن الأثير الجزري (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، ط. الثانية بدار الفكر (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

ـ **مقدّمة الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، مصوَّرة عن الهندية المطبوعة (١٣٧١هـ).

- **مناقب الشافعي**، للإمام البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد صقر.

- **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، للدكتور فاروق حمادة، ط. الرابعة لدار نشر المعرفة بالرباط.

- **منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً**، للدكتور فاروق حمادة، ط. الثانية، دار القلم بدمشق.

- **موقف المدرسة العقلية في الحديث النبوي الشريف**، لشفيق بن عبد الله شقير، ط. المكتب الإسلامي (١٩٩٨م).

- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. الأولى بدار إحياء الكتب العربية بمصر.

- **الناسخ والمنسوخ**، لابن شاهين، ط. الأولى بدار الكتب العلمية ببيروت.

- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، للحافظ ابن حجر (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير الجزري (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمد محمود الطناحي، نسخة مصوَّرة.

- **نَيْل الابتهاج بتطريز الديباج**، لأحمد بابا التنبكتي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس.

ـ **هدية العارفين**، لإسماعيل باشا البغدادي، تصوير مكتبة المثنَّى ببغداد.

ـ **وفيات الأعيان في أنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان (المتوفى ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ونشر دار صادر.

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

* * *

رَفعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com



هذا الكتاب

تتبّع سيرة السُنّة النبوية، ومسيرة الدراسات التي قامت حولها وأسباب هذه الدراسات ودواعيها عبر الحقب والعصور. وبيّن الملامح الفكرية لكل عصر، وأثر المحدثين وحملة السُنّة النبوية فيه، وكشف عن أهم أعلامهم وأعمالهم وجهودهم، وأبرز قيمة هذه الدراسات في خدمة السُنّة النبوية، وأثرها في عصرها والأجيال اللاحقة، في محطات متميزة حتى عصرنا الحاضر الذي شهد نهضة حديثية رائدة.

وإن هذا الكتاب يفتح آفاقاً واسعة لأبحاث ودراسات تقرب السُنّة النبوية، وتصلها بحياتنا وأفكارنا وأعمالنا.

إنه مدخل ضروري لمن أراد أن يعرف تاريخ السُنّة النبوية وأبرز أعلامها وأجلّ مصنفاتها ومؤلفاتها، وأطوار نقلها ونقلتها وحلقات درسها، والرحلة في الأقطار لتلقيها وتدوينها...

إنه واحد من الكتب الهامة التي أنجزها العلاّمة المحدث الدكتور فاروق حمادة.